



VI.9



٢١٦٢

معدة البيان في معرفة فروع الأعيان، تأليف عبد اللطيف

ع ٥٠٤

المسبح - ٩٨٠ هـ. كتيب في القرن الثاني عشر الهجري تقدير.

١١١ ق ١٨ س ٥ ر ٢٢ x ١٦ سم

نسخة جيدة، خطها نسخ وسط. طبع سنة ١٩٢٨ م.

٧١٠٩

معجم المؤلفين ١٥: ٦ الكتب العربية في مصر: ٦٠

١- العبادات، الفقه الاسلامي وأصوله ١- المؤلف

ب - تاريخ النسخ ج - شرح مختصر الأغصري .

٤ / ١٤٦٠

١٤١١ / ١٠ / ١٥

كتاب في معرفة جواهر الكيمياء
في معرفة جواهر الكيمياء

34191

مكتبة جامعة الملك - ورد قسم النسخات
 الرقم ٧١٠٩ في ١٤١٠ هـ
 العنوان: عمدة البيان في فروع الكيمياء
 المؤلف: عبد القوي المسبح - ٥٩٨
 تاريخ النسخ: الثاني من شهر ربيع الثاني
 اسم الناسخ: -
 عدد الأوراق: ١١٨
 ملاحظات: -

كتاب

كتاب

أربعون رسالة

لأبي و سالم

حفظ علي

أبي راحم


المكي

أحمد

عنت

أبي يمين

الحمد لله وحده سبيل اذا اتقوا الروح والروضة على السفلة الجنين
فبالربعة انشعق عقل هو جابر وعقل يجوز للروضة ورواها الروح
وما يليها ان ترتجز فاجاب يمنع من استعمال ما يورد الرسم
او يستخرج المني منه فبالاير العبر للولثة كاشنة احصوا ان قبل الوجود يجوز
القول ارضيت الحق والامنة وسيد معلوم بعد فبق الرسم المني وكما يجوز
وبعد خلفه وقبل ان يتنج فيه الروح وهذه الشدة من الاولين في المنع والحكم
فبالاخذ ان يتنج فيه الروح وهو عقل الذب عن كاخلاف وان فرد
الحمي من جوارز استخراج المني من داخل الرسم قبل الاربعة
يوما وارجوا الجماعة فيما هو فها بلة تبارو الروح على اخراج
المني حرام لا يجز وجه وعلى الامم في السفلة الجنين في القوة والادب
الان وبسطة الروح حقه في القوة بعد السفلة ابرع في السك
الاشارة على لبس المرأة ان تستعمل في القوة التي تبارز
بها الحمل الحمد لله وحده وصالح في المحبة من الاعداء ويبيع من كل سلطان فينيكاد
وعنه ان قول كل سبع مرات عند طلوع الشمس الشروق نور الله وظهر كلام الله في
ام الله وفضل حكم الله السمتت بالاله توكلت على الله فاشاء الله لا حول ولا
الايد الله تحممت تحميت في الله وبالحكيم صنع الله وتجميل سفر الله في
الله وبفوقه طار الله دخلت في كنف الله استخرجت برصول الله و
سجود وفوقه الشمتت تحول الله وفوقه اللهم السمتت في قلبه ورجبه واطل
ووليد يسر ك الذي يستتر عبه انك بكما غير تاد فباقوى فباقتروا على الله
محمد حاتم النبي من وعاء الله وحبه احمد وسلم تسليما كثيرا دام الله
والحمد لله رب العالمين



قال الشيخ الامام العالم
العلامة سيد وعبد اللطيف
رضي الله تعالى عنه

۵۹

من سائر السموات تعلم بانها تخرج للوجهين معا ومعنى ان تعلم كون
 البارء جلا عن السموات بنفسه ومعنى عبادة ان يسموا به ومعنى ان تعلم كون
 من سائر السموات كونه المخلوق يسمون به وينبغي ان تعلم كونه وهو اسم الله
 ويشترط ان تعلم كونه كونه له اسم الله تعالى وباللغة التي هي **ص**
العلم من اجل ان الترتيبية نقل الوجود من حاله الى حاله الثاني ان الله تعالى قد
 نقل الوجود الى العالم والصلح للزوم الترتيبية لما عايناه من العالمين يفتح الله جمع
 عالم والعالم في اللغة عبارة عن كل موجود حادث فيه علامة بمكانها
 عن غيره من انواع المخلوقات واجسادهم ها فيقول في انواع عالم والافان
 وعالم الارضين ويقال في الاجناس عالم الحيوان وعالم الاجسام وعالم النبات
 فجمع الله تعالى في العلم المقترن وكله بقوله الحمد لله رب العالمين ان هو تعالى
 كل نعمونه عالما واما في اصطلاح العالم عبارة عن كل موجود سوى
 الله تعالى وسوى صفاته خالقة باه هو الوصف وهو العالمين موجد مختز
 جميع العالم واقفا وما الى غير ذلك وليس كما اوجب الوجود جلا وعز والله
 التوفيق **ص** **والله اعلم** على سبيل **خاتم النبیین** في حقايق حجه
 الله الكلا في الحق المشتمل على انشاء الله تعالى ما لم يزل في كل
 الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لا اجابة الدعاء موقوفة على
 الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فمن جبر المصنف بقوله الحمد لله رب العالمين
 ثم ثاب الصلاة على خاتم النبیین فانه لا بد ان الترتيبية على فسمين عامة

وخاصة بالترتبة العامة فلا يجاد والامراض والتمنيته بالحياة وغيرهما هو
 مشترك لا يبرح مجموع كاجساد والترتبة الخاصة بالترتبة تكرر بالعلوم والاعا
 رد العلمية والعملية وقد جعل الله تعالى في الترتيبية الخاصة بالخط الاحمر
 من اهل الارض على سبيل الرسل عليهم الصلاة والسلام وجعل الخط ممنا على يد
 نبينا وسيرنا وموكانا على خط الله عليه وسلم الخط لا وفهم النصيب والاكبر والاثار
 المصنف رحمه الله الى الترتيبية العامة بقوله رب العالمين والى الترتيبية الخاصة بقوله
 والصلاة والسلام على سبيلنا على خاتم النبیین واعلم ان الصلاة على الله على نبينا
 صلى الله عليه وسلم تشرية وجملة تكملة ولم يرد ان النبي صلى الله عليه وسلم حجة
 وهم ان الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم واجبة على كل مسلم مرة في عمره ومعنى
 السير من الله في كل يوم في كل يوم والامر بالامر والامر بالامر في كل يوم في كل يوم
 عليه وسلم في شفاعته الكبرى في جميع اهل المحشر وقوله في علم منقول في اسم
 معقول صنف من نبينا صلى الله عليه وسلم الها طام الله تعالى تعافا وبالله يشتر
 حمد المخلوق لكثرة خطاه المحمودة وهو اذ صلى الله عليه وسلم محمود في الدنيا
 وداخرة كما روى الله صلى الله عليه وسلم فيل يجد في المطالب لما سميت ابنا
 محمد اوليهم من اسماء ابنا فيقال جوت في الجود والارض والسموات ورحمهم الله
 وجاء كحاسبين سائر علمه ومعنى خاتم النبیین ان اخرهم وانه صلى الله عليه وسلم
 كمل عرادهم الذي موداة الله واربعة وعشرون في النبیین بحسب مراتب
 في الحارة لا سواها في النبوة اعم من الرسالة على القول الصحيح ونعم داعي

يستلزم نفي الآخر بخلاف العكس وان ختم في اللغة الجمع وختم النشئ الآخر ومنه
 قوله نغلي ختمه والنيب جمع بني وهو ما جوده من البنا الذي هو الختم وقيل ما
 جوده من النبوة التي هي في رتقاء والعلو والنشر والبر والنبس والبرهان
 النبوي كل من اوحى اليه بغيره والرسول كل من اوحى اليه وامر بالتبليغ وبالحملات فتم
 موافا جلا وعمر ومواهبه التي ختم بها نبينا صل الله عليه وسلم نينا واخرى لا
 يكمل احطوا بها فبفسله سبحانه ان يجعلنا من حيث ارادته العليم بربنا فربنا
 وكفه وبالله سبحانه التوفيق **اول ما يجب على المكلف** **تفخيما** **بما يشتر**
بجاء **اول ما يجب على المكلف** شرعا وهو البالغ للعقل ان يعرف بحقوقه وما كانا
 ما يجب في حرمه ما جلا وما يستحيل وما يجوز وكذا يجب عليه ان يعرف مثله لما
 في حرمه من عليه الصلاة والسلام **واختلف** من المعرفة به في ثلاثة
 في حرمه تعالى وفي حرمه عليه الصلاة والسلام هل هو نفس الامية الذي
 كلفنا الله به من غير ان ينزل بها حوت ان ينعم المتابع لما وهو مذهب
 الشيخ الاثني وهو ملازمة الاميار فيكون الاميار على حوت ان ينعم المتابع للمعرفة
 وهو مذهب النفاذ ومحمد العاقل البر الحجاب وذلك حسب المعنى الاميار في
 اللغة فاما المعرفة على كلا القولين معلومة في عفايد الاميار وهو ان المعرفة
 الجبرم المهابر عن دليل ولا يتبع في ذلك التقليل لانه في كل اخر غير مغلطة
 عن كثير من المحققين **ثالثا** ان الامر بمعرفته ما يجب الاميار به في نفس
 الامر حقيقة انه هو التنازل الذي يجمع طاهبه عن الوجه الذي يلمه ويرى

ملول

ملول له وفيه غفل بالانظر ان هو طاليبه والكل ما مورق تصحبه عفايد حتى
 يعلم انه قد حصل على كماله عفايدك التوجيه وخرج بركه عن عهدة التقليل
 عما اذا انظر في مصفوعك وبه واعمل فكره بعدا بانته خذله على كل كلمة
 من هذه الكلمات كمال فلما عرفت ان من سلك هذه فبالله تعالى ان يخلق
 السموات والارض واختلاف الليل والنهار كانت لا ولا يلبس وقال الله تعالى
 قل انظر وامانة اية السموات والارض وقال تعالى انظر من الله الامانة
 وقال تعالى وفي انفسكم افلا تتفكرون فانه اقربك نفسه حيث كانت نقطة
 في صلبه ثم طرأ به بطر مدحت كل خلفه على الوجه الذي فتره وبه اخرجه
 من كماله **ثانيا** وجعل له السمع والبصر واودع فيه قوة خرج من سر البقوة
 التي هي في طبيعة من انوار الله تعالى انظر من الله الامانة ثم خوصه حينئذ
 بما يجب عليه من فرض الاميار وخصه بطل الكلف بدس معرفة الاميار فيتصور
 على ان الحكم العقلي في حرمه هو الامور العقلية التي هي في حرمه على علم
 الصلاة والاشكال من فاعلم ان الامر بغيره ثم يعلم ان ما يجب له من جلا وعمر
 مما نصبه عليه التوكل في حرمه من حرمه ومضى الوجه والفرق والبقا هو فاعلم
 للمواحدة وفيما تم نغلي بنفسه ان لا يقتصر في الامور العقلية والاشكال
 له في خلقه ولا في صفاه في الامور العقلية والفرق وكذا ان لا يقتصر في جميع الامور
 والعلم المتعلق بجميع الامور العقلية والاشكال في حرمه ومضى
 لا تقتصر في حرمه والسمع والخلق المتعلقان بجميع الامور العقلية والاشكال الذي ليس



وتزج بفضله تعالى الدرجات ويرجع عنه ما هو منسوب كالذكر والاستغفار
واخر وغير ذلك من الصفات التي لا يحيط له في هذا الجمع ثم في امر الواجبات
ونحب عليه ان يحل على حرد الله تعالى فيفعل عن امره ونهيه
الحرد جمع حرد وهو ما حوذه من المنع والحراد بها شرار الله تعالى الواجبات
والمنسوبات والحرادات والمكر ومساكن يجب علم التكليف المحاذفة على حرد
الله ان شرار الله باقامة اركانها والحرادومة على حرد الله ان شرار الله
ما منها الله تعالى عنه ويستغل بما امر به واعلم انه اذا استعمل العسر
جوارحه وانها عايات واجتنب المعاصي بغير حركته له المحاذفة على حرد الله
ان شرار الله وفرا حركته افساح الشريعة في الامور والامنيات والاعمال التي
الحرد الامور بحفظها امتثال الامور واجتناب المناهي وفرا علمت ان
اجتناب الشر على النعم من امتثال الامور واجتناب المناهي وفرا علمت ان
المناهي فلا يفعله الا الصريخون والدليل على ان الشر على النعم من يفعل
قوله صلى الله عليه وسلم انه انيتكم عتقا فلاتتموا واذا الامر بكم بامر فلاتم
ما استعصم كما ترى انه قد فرغ الله من علم الامور في الحرف الكريم قوله وفيه
عن امره ونهيه يعني انه لم يبق من الحرد والشرع الحرف والوفود
منه الوفود المعنوي فيفعل العسر عن امر الله تعالى يفعل الواجبات وعند
نهيه تعالى اي امر بفعل المحرمات ويجعل نفسه عن جميع المعاصي والنجاسات
فان انما من امور من قبل الشرايع عليه الصلاة والسلام يفعل المعاصي ومنه

عمر بفعل المحرمات وما لا تاكله الرسول فحذروا وما نهاكم عنه فانتهوا واتقوا الله
وبالله اتقون **ونحب الى الله نقل فيل ان يحفظ عليه** فر علمت
ان ما مورث الله تعالى ومنهيات كثيرة فاذ اوفقت بعصية من العباد ما تترك
من الواجبات او بفعل من المنهيات فواجب عليه ان يتوب الى الله تعالى
فيل ان يحفظ عليه وحقيقة النعم على الذنب لا جمل ما فاق من عايات حرق
الله تعالى وهو ان التقوى ما حوذه من الشوب لا منا تقسم الذنب كما بينت الشوب العسر
ومعناها في اللغة الخرج من افعال من مونة الارباع المحمودة واما حكمها
بهي ورض على كل من تركها ببلو وبل من ضيق الكتاب والسنة ولا جماع
اما الكتاب بفعله تعالى وتوبوا الى الله جميعا اليه المومنون لعلمكم تعلمون
وقوله تعالى يا ايها الذين امنوا اتوبوا الى الله توبة توحدا واما السنة بفعل
صلى الله عليه وسلم توبوا فاذ اتوب الى الله كل يوم سبعين مرة وفي بعض
الروايات ما يتيمة **وقال صلى الله عليه وسلم** اتوب من الذنب كما لا بد
وقال صلى الله عليه وسلم اتوب توبة اي معظم التوبة كما قال عليه السلام
الحج عرفة واما ولا جماع بغير جمعة ولا يتيمة على وجوبها على العباد
فمراد التوبة وهو عاصي يجب عليه التوبة ليظلم التاخير لا التاخير بعصية
ثلاثية واعلم ان التوبة نعمة من الله تعالى على عباده وما خسر الله تعالى هذه
الامة ان من تقصير من سلام وامر كما اذ الله في احرامه بنا اجمع على ان
ان مكتوبا كجارية هذا الذنب اقبل واجعل كذا وكانت توبتهم قبل ان يسم

وكانت النجاسة بالمال ابا المفاضل ونحوه والنجاسة وبسببها عليه الصلاة
 والسلام توثق النجاسة والافلاح وازالة النجاسة بالمال بمسوا من فضل الله تعالى علينا
 ومعنا قول المصنف فلو ان يخط عليه ان الملك اخذ المنيب الى الله تعالى
 من عند غضب عليه جل وعز وبغايته على ترك ما امر به فاعلم من الرجوع
 اليه تعالى والافلاح عن ذنبه في الخير وبالله التوفيق **من شره**
التوبة السبع على ما جلت والنية ان لا يعود الى ذنبه بقى من عمره
وان تترك النجاسة في ساجتها ان كان قليل **والفصل في التوبة**
ولا يقول حسن من توبته ما انه من عللة الشقاوة والحدس
والحدس ان يفسد **ش يخاف حيلة شره والتوبة التي**
 لانها لا يهاكم اقل المصنف ومنها ما لا يفرق بين كانا افعال ان كان التوبة ثلاثة
 ولم يعرف مصداق المظالم وكما في التوبة ان الله وكذا رابع لانه قال فيما من
 التوبة المظالم وفان طاب له ان يسيبته المظالم من كان له لا
 التوبة لا بها ومن العلماء من قال ان المظالم ليس كنظام ان كان التوبة ولا شره
 من شره وكما وانما هو من آخره واعلم ان التوبة التي يتوب منها العبد فسمان
 هو الله وهو الامم من ان هو الله تعالى فسمي ايضا منها ما يلزم الملك فظا
 كالصلوة الخمس مثلا ومنها ما لا يلزمه فظا وكبر التوابع بالتوبة من انفسهم
 الاول فخطب الايمان مما ذكر فيه من الصلوات مع التوبة الثلاثة المتقدمة
 ثم ينفع الله تعالى في توبته له منه واما التوبة من انفسهم اثنان فيحصل

له بالشر وكذا الثلاثة المتقدمة فقط ثم ان هو ولا من على فسمي ايضا فسمي والى وضع
 بجنس والتوبة من المال الى الله الى الله والى الله جميع ما عليه ولو انش على ما
 يترك كله فان لم يترك المال او ثمة صرح به عنه **وفصل في الجحود**
 عن بعض المشيخ انه يترك لنفسه ما يعيش به لانه من جملة المنكأ كبر واما
 انفسهم ليس فيهم على فسمي ايضا فسمي ومعنى ما معنوي ولا غير التوبة
 من الله لا يخل من طاعة الله ولا يترك من فعل الحسنات ليجر ما يعطيه
 به الاخرة واما الحسن فسمي ايضا جراح وقتل الجراح ان كانت مما الهاء تية
 فليحفظها للحسن عليه او توثقته على ما تفرع به المال وان كانت مما فيها فطاص
 فليحفظ نفسه من القصاص واما القتل فعلى فسمي ايضا فسمي خطا واما التوبة في الخطا
 على ما تفرع به المال واما الدعوى فان كان من عصى عنه المقتول في حال حياته فبلى
 توبته من غير خلاف وان لم يقع من المقتول عصى فبلى التوبة من انفسهم من القصاص
 فيقتصر من التوبة وان يعطى عنه **واختلف** في توبته ولا
 يدرى نقاد النوعين على قولين **قوله** وانس على ما كان التوبع والتحرر والكتا
 النوع وفروهما برعرة فاستقام بنفسها على ان يترك ما فعل وفري يكون
 التوبة وهو توبة ولا يترك منه كمالا فاما مثلا ثم وضع في كرمه فانه حينئذ لا يفرق
 ولا على التوبة خاصة وكذا في المال والى فسمي ايضا فسمي خطا واما التوبة في التوبة
 فتوبته التوبة فقط **وقوله** والنية ان لا يعود الى ذنبه بقى من عمره او من
 شره التوبة ان يعتذر بقلبه ترك العودة الى الذنب مرة حياة امتثالا

فان لم يترك المال
 بسم الله

وان لم يترك المال
 فليكن
 وان لم يترك المال
 فليكن

والتوبة والتحرر والكتا
 كتبت - الخ مع
 برعرة

كان

عمره

به و تقوی به غیر
عمر و ملک و غیر

المستشفى

7

قالوا يا ابن
 المارق ارجع
 الى قومك
 وعشيرتك
 وعقبك
 وعشيرتك
 وعقبك
 وعشيرتك
 وعقبك

خاتمة لا غير وما تجب له ضرورة ومعنى خاتمة لا غير هي سيرة العبد في الدنيا
الثانية للشهوة وتجب له ضرورة من خوف مقام ربه وبالجملة فالله قد
انعم عليه بما اراد وجعل له امتة عنده ومن اراد ان يخلص من النار
فليعلم ان الله تعالى قد علم وعصيته بنعمته نزل الله تعالى ان يعاملنا بلطفه
وكرم فوله ولا يجل له ان يفر من كل مسلم بنعمة توفه بما يجر عليه ان يفر من
لجينة امور بنعمة تبارك بها اذ الفواجب على كل مسلم ان يعرف ان الله تعالى
وآبائنا لا اله الا الله فوله لا يكون باسفا يجب مجازاة من
انما اذ كان باسفا برعبا او بما مل بالكبائر التي لا يستتر بها المعاصي ولم يفر
على عفته ولا على موافقة وكان لا يقبل الموعدة فانه يجب مجازاة ودرعانه
بذاته ووجه الامتاله ولا عينة في ذكر حاله وبالله التوفيق **وحيه عليه**
جواب جميع جوارحه بالاستغفار ثم بعد ان يجب على كل انسان ان يحفظ
جوارحه كلها بغير اثم او عيب او عيبا او اثم او عيبا او عيبا او عيبا
فان اراد الله تعالى ان يعجز الله تعالى ان يعجز الله تعالى ان يعجز الله تعالى
جميع المعاصي والخطايا وان يستعملها في الطاعات ويتقرب بها الى الله تعالى
ولا وفاء ولا بار في حق الله تعالى الجوارح بالاحتساب خير ان يتركها والاحتساب
شر اياها واستغفر الله ومن لا يفر عليه الا من لا يفر عليه وقد كان السير
عمر الخطايا في الله عند اذ اجر البيل حاسب نفسه فيجب عليه ايها المسلمين
ان يحتسب جميع المعاصي صغيرة كانت او كبيرة اذ لا يبر العبد بار معصية

وحيه عليه
جواب جميع جوارحه
بالاستغفار
ثم بعد ان
يجب على كل
انسان ان
يحفظ جوارحه
كلها بغير
اثم او عيب
او عيبا او
اثم او عيبا
او عيبا او
اثم او عيبا

يستوجب

ان يفر من معصية يستحق ما طاعها وهو من استوجب به الله عز وجل
ابر عها الله في الله عند لا يبر اذ او اجهل بظلمه ولا مغيرة له لا يبر اذ او اجهل
عزله وقال بعض المتأخرين من خلق الله الجنة خلق الجنة وحدها بل النار خلق
النار وحدها بل الشهوات وخلق النار سبعين ابواب على فروع جوارح الانسان فمن
عطى الله بخله من هذه الشهوات من باب تلذذ ولا يبر ان نزل الله تعالى ان يعاملنا
بلطفه بكمه وكرمه **والله اعلم بغيره** **وحيه عليه** **وحيه عليه**
يعني انه لما كان له الحب لله وان يغض فيه من افعال اعماله ان ذلك بالاحتساب الى الله
ويغض الله عن عباد الله بالتقرب اليه بالتباعد عنهم فيجب على الله بسبب كرامة الله
ويغض الله بسبب معصية الله وبالحديث عنه ط الله عليه وسلم انه قال
يقول الله تعالى من رغبني عن اهل النار ارحم الراحمين **وحيه عليه** **وحيه عليه**
قال الساجد يوم يكون الناس في حشر الشمس لا يبق له الله تعالى في حشره وقال الساجد
معنى قوله ارحمه في حشره من النار واضرب عنه الاموال وليس من النار
حر والشمس **فوله** **وحيه عليه** **وحيه عليه** **وحيه عليه** **وحيه عليه**
رضي الله عن الخلق في حشره الخلق ويتقربون من الله تعالى بالانزلة باختلاف
اغراضهم فربما استحسنوا انفسهم لم يستحسنوا انفسهم وربما ارضى شفا
دون شخص فهو يعمل في حشره كما ينبغي عنه عند الناس ومعه الحفيدة ساع فيه
غيره عند الناس وعند الله تعالى **وحيه عليه** **وحيه عليه** **وحيه عليه** **وحيه عليه**
رضي الله عن من يحب الله عنده **وحيه عليه** **وحيه عليه** **وحيه عليه** **وحيه عليه**
وحيه عليه **وحيه عليه** **وحيه عليه** **وحيه عليه** **وحيه عليه** **وحيه عليه** **وحيه عليه**

وحيه عليه
جواب جميع جوارحه
بالاستغفار
ثم بعد ان
يجب على كل
انسان ان
يحفظ جوارحه
كلها بغير
اثم او عيب
او عيبا او
اثم او عيبا

يستوجب

۴۲۳

ما يرد كشيعة كرمه المنقول عنه او المنقول عنه او غيرهما وسواك بالقول
او بالكتابة او بالافادة وسواك ان شئ الذي ينقل قول او فعلا فينبغي
لمن اراد شيئا من احوال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يذكر ما كان فيه من ذلك المسلم ووجه مضمون
عنه كما اذا رايت من اخزمي ما غيري فعليه ان يشهد به لاجل هو المشهود
له وهو عياله المال بخلاف ما اذا رايت ما لغيري من ان يقيم فذكره في ذلك مائة وا
بشاهدي وبالجملته والقيمة والقيمة خصلتان مهمتان ومطوية الى قوله
تقولوا لا يجنب بعضكم بعضا ولا يشبهوا الاقتداء بكل لحم الميت وقوله طي
الله عليه وسلم كل المسلم على المسلم حرام ماله وعرضه وماله وقوله طي
الله عليه وسلم لا يدخل الجنة فاحص بقيل هو الفاحص بين الناس بالسياسة
ويجب على من نقلت له القيمة ان يكتب في النفاذ ويثبتها، ثم ذلك المنكر انتهى
شرعا وان كان يضر بالحنيفة ان يورد القول فقل ان بعض النفاذ اتم اياته وبالله
التوفيق **ولا يشبهوا النجس ولا يلبسوا بالسمعة والخسرة والسفر** فربما
انه يحرم على المكلف التكبير وما عطف عليه والتكبير من عظمه نوعا انقلب حتى
قال بعض الاولياء كل ذنب يكون معه ايقنته الا التكبير قال الله تعالى كل ذنب يبيع
على كل قلب تكبيرا **و** قال تعالى لا يرد عرايتي ليدبر تكبيره في الارض غير
الحنى **و** قال صلى الله عليه وسلم لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال حبة من خمر الا الله جميل يحب الجمال
والحنى يجب ان يكون ثوبه حسنا وتعلم حسنا فقال ان الله جميل يحب الجمال
والحنى الحنن وعمر الناس في معنى به الحنن **و** على فابله ومعنى غير الناس

واما معالجة اليرقان فبفتح القلب بفتح الباء وفتح الراء وفتح
 الحاء وفتح الجيم وفتح الدال وفتح الذال وفتح الظاء وفتح
 الطاء وفتح الظاء وفتح الهمزة وفتح الهمزة وفتح الهمزة

هو اول معصية عصي الله به في الاوصاف فانه من حصر ليس راجع ومن علامة
 الحصر ان غيبة في المحصور والاشياء بالنعصية وايضا الحصر موقوف على
 نزاهة كالمفوض وهو كالمحصر المحرم يمنع اليعلم ولذا قال تعالى لا تقرب
 الاضراس الى النار الا بقدر ما يبرح من النار ولا تقرب اليها الا بما يبرح من النار
 الا انما امة لا يبرح من النار الا بما يبرح من النار ولا تقرب اليها الا بما يبرح من النار
 وغيره **فقال الله تعالى** ولا تقرب اليها الا بما يبرح من النار **فقال عليه السلام** لا
 تقربوا ولا تقربوا **فقال عليه السلام** لا تقربوا ولا تقربوا **فقال عليه السلام** لا
 عنه ان فترت نفسي فصبه وليس في قلبه عثر لا حراما فعل **فقال عليه**
السلام من اصبه وامسا لا ينوي كحل امر غير الله له ما جنس وبالله التوفيق
ص **وآية لا تقرب اليها الا بما يبرح من النار** **والعجب** **والعجب** **والعجب** **والعجب**
 على المكلف واية نفسه والارض بها واية الجبل من رفع نفسه بتعظيم غيره كما اذا
 قال مثلاً فلان حامل كلامه ضعيف وهو من سبيل الى تركيبة نفسه وكونه
 افضل منه **فقال الله تعالى** ولا تقرب اليها الا بما يبرح من النار **فقال عليه السلام** لا
 يعلم حرام على المكلف **واصل** فيهما قوله **فقال عليه السلام** لا تقرب اليها الا بما يبرح من النار
 مما زمتا بنميم وقوله **فقال الله عليه وسلم** لا يدخل الجنة قتلتا والقتلتا من
 هو المماز المماز وقد اجمعت الامة على تحريمها والعبري بين الممزر والممزر فيجب
 الاضراس بحضوره والله تعجب في غيبته وقيل بالعكس وقيل المماز واخر فلا بد

يمنع العلم في قوله
 لا تقرب اليها الا بما يبرح من النار

في قوله لا تقرب اليها
 الا بما يبرح من النار

في قوله لا تقرب اليها
 الا بما يبرح من النار

في قوله لا تقرب اليها
 الا بما يبرح من النار

في قوله لا تقرب اليها
 الا بما يبرح من النار

في قوله لا تقرب اليها
 الا بما يبرح من النار

اذ اتيهم ما يحرم على الناس ومنع بينهم اسمي مما رآوا الله اعلم فتولوا
 وانعتوا من وما بينهم عند المكلف ان العتب على الله تعالى لا يخلو لعبادة
 الله تعالى الله واليه هو قال الله تعالى ولا تخلفوا الاضراس ولا تقرب اليها الا بما يبرح من النار
 عليه السلام كل من لم يبرح من النار الا بما يبرح من النار ولا تقرب اليها الا بما يبرح من النار
 لغيره ومنه بفهمه **فقال البر** **فقال عليه السلام** لا تقرب اليها الا بما يبرح من النار
 قوله **والسحر** **فقال عليه السلام** لا تقرب اليها الا بما يبرح من النار **فقال عليه السلام** لا
 واماماته ومنه لفهمه **فقال عليه السلام** لا تقرب اليها الا بما يبرح من النار **فقال عليه السلام** لا
 عليه السلام حسب امر من لم يبرح من النار لا تقرب اليها الا بما يبرح من النار **فقال عليه السلام** لا
 حرام عرضة ومنه ومنه وبالله التوفيق **ص** **والعجب** **والعجب** **والعجب** **والعجب**
والسحر **فقال عليه السلام** لا تقرب اليها الا بما يبرح من النار **فقال عليه السلام** لا
 فقال تعالى ان ائمة والارض ما حلت واكلوا من ثمرها ما يشاءوا ولا تقرب اليها الا بما يبرح من النار
 شرعا وعزاي الزمان في جميع بدنه لانه يتلوه جميع بدنه في جميع بدنه وفرضه
 الله تعالى عنه في جميعه اية قوله **والسحر** **والعجب** **والعجب** **والعجب** **والعجب**
 الى اجنبية حرام والمرارة كلمة عورة دلا وجهها وكيفية دلا لا خشية **ص** **والعجب** **والعجب** **والعجب** **والعجب**
 البقعة فلا يجوز النظر الى وجهها دلا لا اكانت محجورة او سرور او محجورة لذلها
 يجوز لمرحان قيل في جميع كلامه اجنبية لانه لما لا يجوز سماعه على الوجه
 المذكور وبالمجمل بالنظر للاستزادة لا يجوز للمرأة والمرحان وكذا انظر في مكان
 اجمال في السحر وبالله التوفيق **ص** **والعجب** **والعجب** **والعجب** **والعجب**

لا تقرب اليها
 الا بما يبرح من النار

في قوله لا تقرب اليها
 الا بما يبرح من النار

والله اعلم او باليمين **فشر** يعني ان يبيع الجوارح فنته ان يبيع لانه عضو هو عند
 شبع سائر الاعضاء او يشبعته جاع سائر الاعضاء او املا لسانه من الشهوة لبعض
 والبيع جرم اعاد الله تعالى على ما هو تها فبشرع وبيع على له فبشرع
 ان يبيع بوجه الله تعالى فاجمع على ذلك ان ياكل اموال المسلمين بغير حق
 او بغير مظان يابها كما اخذ او لادخل له بغضب مثلاً او تغويتاً وخيانة او
 حزن بعتة او سيرة او حارة او ما يشبه له وكذا ان ياكل اموال المسلمين
 لا كنه على وجه الربا والشهوة والفساد او ثمر الجلاء او حلو او اكله او ثمر البغى
 او ما يشبه له فبذلك ايفاء حرام الكله وانه ليله قوله تعالى ولا تأكلوا اموالكم
 بينكم بالاكل وقوله تعالى ولا تأكلوا اموالكم الى اموالكم وقوله تعالى واتقوا الله ورا
 ما بقى من الربى بل ان كنتم مومنين وقوله صلى الله عليه وسلم كل المسلم على المسلم
 حرام نفسه وماله وعرضه وقوله صلى الله عليه وسلم ان الله ملككم على بيت المقدس
 بينا في كل ليلة من اكل الحرام بغير الله منه صوم ولا عمل وقيل ان يبيع لسانه
 وان عمل بغير حجة واجتماع على قبح اموال الناس في استحقاق عني من المسلمين فهو
 كاي بيتاب فان قالوا قتل كبري وقوله ولا تأكلوا اموالكم بالاشهاد عني بغير ان والخذ
 ولا تأكل من غير علم ان يضع فيه لغاصب وشبهه فبذلك حرام الجمل الكله وهو
 من باب اكل اموال الناس بالاكل وقوله وباليمين كمن اكل من نفسه انصرف وبعدها
 المال لاجل له ويصح له في الشراء او تشتت منه السلعة لاجل له وهو في
 اكله من نفسه على استقامة فيما اخذ على من الزوجه من المال فهو حرام قال

صورته جوعه
 مما يربى
 جوعه جاع

بطلان بابه
 والرشوة
 الجلاء او حلو او اكله او ثمر البغى

جاع عن غير حجة
 كاي بيتاب فان قالوا قتل كبري

في سائر
 عن غير حجة

السير

السير الجبين رضي الله عنه نعيمون بالله وتكبرون بالله فكيف انتم مع الله اخلاقكم
 وقال الامام انظر الى رضي الله عنه لا كلمه بالدود وانتم اميراهون على من
 اكله بغير حق الاخرة بغيره باليمين ومما حكم من اكله بغير حق ان
 اكله بغير حق من عيون على صورة انسان قال له من نفعه قال لا فقال له ان اكله بغير
 فقال اخبره اني انما اتخذ له عيلاً فقال انت فقال له لا اخبر بل انت فقال له اكله بغير
 اخبره اني بغير عيون من عيول مثل عيولك انما اخبره منه وانت فنت للم يوسيه
 وفنت انما وتكبر ولا على فقال من عيون هل لنا ثالث على وجهه ولا رض فقال له نعم
 فقال من هو قال رجل اكل الدنيا بغير حق الاخرة ومما يبرج في هذا البطلان
 سبل عن مسئلة فلا يجب عليها حتى يعطي ولا وكذا في التوبة ببيعته كما يقال
 للملوك وللغروب ومسائل من البطلان كثيرة لا تحصى وبالله انتم ميسر
وتأخير الصلاة عن وفاء شر يعني ان يترك الصلاة حتى يخرج وقتها
 فهو عاص لله ورسوله اذ اخبرها بحيث لم يوفعها في الوقت المختار ولا في
 الوقت الذي يري وكان تركه لما بغير عز وهو عاص لما اخبره كما لعز نزل
 به فلا اثم عليه في تأخيرها ثم ان رفعها في الوقت الذي يري اختياراً منه فيقول هو
 قاصر على قول وفيل مومود عاص وفيل مومود في وقت كراهة وفي وقت
 من معذرة كما وفات كلال لا يجله هذا المختصر وورد المصنف رحمه الله تعالى بالصلاة
 التي تلهي المكله عن تأخيرها حتى يصلوا الخمس اربعاً عز وبالله انتم ميسر
والعياض عتبة فاس وكما عاصه غيركم **شر** يعني ان ياكل للمكلف ان

ربما يترك
 عالم بغير
 علمه حتى يعلم

يجاهد باسفا ولا يجاسم وكذا لم كان على غير استقامة يجب مجاراة لا رديع
 سيره انصبغ من عصبه مالا او جاسم انهم ان يكون منهم لقوله صلى الله عليه
 وسلم انه امر على من خيلته في حجة الله ان يقول صلى الله عليه وسلم خيبر له
 باخوانه وقال لغيره لا ينبغي ان يقاتلوا اهل المعاد ولا تخافهم خيفة ان ينزل
 العذاب ويصيبهم معهم وقال البر السب انتم والامم الاعداء فتفسد قلوبكم
 فعليه ايهما العاقل ان يتخير لحيته من كانت ممتنة متعلقة بالله تعلم من تفعلة
 عن الخلو في مبدل على الله ان يحية من حنة حالته وان قلت عباده، محمود
 العاقبة جالبة لكل فاسدة والله المستعان وبه التوفيق **وايهما لا يهاب**
بمعنى الخائف قال الله تعالى والله ورسوله احق بصدق من كل قوم موافق وقال عليه السلام
لا حاجة لخلق في معصية الخائف شره ان المكلف لا يهاب **والخوف في معنى الخائف**
 لا من كلبه في الناس بمعنى الله عليه وانحصر عليهم فان كان ما فعله
 المكلف من افعال اهل النار مما يجره الى الله تعالى هو السخى لقلوبهم
 بالعلم في الحقيقة هو الله تعالى والمانع في الحقيقة هو الله فلا حاجة لتلاخا
 في الخوف وان تتبع انهم لان من افعالهم انهم انما هو على كل مسلم
 موافق لطلبه في الخائف والابتغى الى في الخوف ويبحث لا يصحهم في مع ربه انه
 لا حاجة لخلق في معصية الخائف ويشمل هين من امر الله به ويجتنب ما نهى
 عنه ورسوله وبالله التوفيق **وايهما لا يفعل فعلا حتى يعلم حكم الله فيه ويحل**
 العلماء ويقترب بالمتبعين سنة محمد صلى الله عليه وسلم الذين يدعون على جماعة الله تعالى

ايها العاقلان
 لا تخف من الله

ويجوزون من الخوف **وايهما لا يفعل فعلا حتى يعلم حكم الله فيه ويحل**
 اومر بالعملات ولا يجوز ان يعلم حكم الله في الخوف لا يفعل فعلا ولا لا يفعل
 لا تفر من القول ولا يفعل جوارح كثيرة بخلاف القول فلا يفعل جوارحه واحدة
 وهم الامم عظماء الله شره قوله ويحل العلماء يبرر المكلف اذا جهل حكم
 من الاحكام ان شرعية نيل امد العلم عزلة لا يجوز على المكلف ان يسأل الا في
 ان شرعية تنقسم في اقسام واجبة ومقروبة ومحرم ومكروه ومباح في كل حال
 بينه ولا في كل حال بل في كل حال واجب عليه ان يسأل الله في كل حال في كل حال
 ويقع في المحرم وقوله ويقتم بالمتبعين سنة محمد صلى الله عليه وسلم الذين يدعون على
 كما عتله ويجوزون من اتباع الشبهان في سعيه على المكلف لا يقترب بالعلم
 رضى الله عنهم واتباع لهم في عتله سنة محمد صلى الله عليه وسلم الذين يدعون على
 الله تعالى على امر من العبادات ويجوزون من اتباع الشبهان لا يقع العبرة بمعصية
 الله تعالى والخيم كله في اتباع السنة وفي الافتراء بالمتبعين لمدان باتباعه تكون
 انجاء وسيلهم عبر من السلكات فان كانا يباين ثلاثة كلمات لو كتبت في انسان
 على كل من يعرف في خير الدنيا والاخرة فلا يورث من اتبعوا اتبعوا والثانية اتفق
 ولا ترتفع والثالثة موروغ كاي شيع لم ترتفع لا يستكثر من الدنيا وبالله التوفيق
 وبالله التوفيق **وايهما لا يفعل فعلا حتى يعلم حكم الله فيه ويحل**
 وبالله التوفيق **وايهما لا يفعل فعلا حتى يعلم حكم الله فيه ويحل**
 طاعت اعمالهم في معاد الله تعالى وتعلموا انفسهم ولم يستغفروا ولم حتى جاء

والمتغير في الترتيب ثلاثة افعال احدهما انه يغير وهو مقتضى مذهب السوفا
 ونحوه في سائر الاشياء انه كغيره ولا يترك للجملة وهو المشهور والثاني انه
 متكون في نفسه ويجمع بينه وبين الترتيب فوجه الحكم بالانجاسة قوله صلى الله عليه وسلم
 انه ابلغ الماء فليس في الجملة فوجه انه اكل من القليل من طين الغث والرفيف
 ان يغير نقاء الماء ليس في انجاسته ان يغيره ويبنى النجاسة على ما
 نقاه من التغير ووجه الحكم بالانجاسة قوله صلى الله عليه وسلم خلوا الماء
 كغيره في نفسه شيئا ما عظم لونه او كثره او رقيقه ومما اضر صريح فانه
 بان على انجاسته وانتهى ما لم يتغير احدا وطه ووجه الحكم بالانجاسة نقاض
 له انه لا يجمع بينه وبين الترتيب وقال ابن الجوزي يترى ولا يترى لعلها ولعلها
 وقال يحنون يترى ولا يترى يحنون يحنون متيقنا بجهالة تيفر
 فيما اتصلا به دأب النجاسة قوله ولا بأس بالترتيب سريان الماء الى المخرج فيه
 تراب ولو كان فضا على المشهور فانه اذا لم يتغير فلا حكم له وفع فيه واما ان تغير
 بقول المشهور انه لا يسلب التهورية كانه مما لا ينفذ الماء عن جنس وانه
 ايضا مما يمزج الماء ولا يملزجه حتى لا يترى الماء التميز عنه ومقابل المشهور
 انه يسلب التهورية بان الماء غير، يفعل ما عمل ما يشبه ما فعل الله تعالى
 واختلاف في المخرج الى المخرج في الماء مثل موكا التراب فلا يسلب التهورية على
 المشهور وهو كانه ماء فيسلب التهورية على مقابل المشهور واختاره
 ابن يونس والبيهقي في مختصره بقلب وارجح ان يسلب قوله والجملة هو الذي

الاسود

الاسود سريان الماء الى التغير بما هو في روعه وعادته ان يقول فيه كانه نجس ونجاسة
 النجاسة قبل الماء فان قيل في من التهورية الى التهورية فوله كانه لا يسلب التهورية
 ولا يسلب التهورية بوجه كانه من قوله والخرق هو التهورية بالانجاسة وهو
 خضرة تقولوا الماء النجس من قوله والخرق هو التهورية بالانجاسة وهو
 استمال الماء استعمال الماء المتغير بالانجاسة مع وجود غيره قوله ونحوه ان يغير
 الخ وهو شئ يعلو على الماء النجس من قوله والخرق هو التهورية بالانجاسة وهو
 التهورية **فروع الاول** من التهورية من التهورية من التهورية من التهورية
 الماء عليه ان التهورية من التهورية من التهورية من التهورية من التهورية
 فيقال عن الماء النجس **الثاني** ان الماء النجس من التهورية من التهورية من التهورية
 استعماله في العبادات وعلى ابر وشبهه التهورية من التهورية من التهورية من التهورية
 موضع ثلاثة افعال الثلاثة ان كل جمعة، لثغرة اثرها فلا يشك ان
 سور التهورية وهو فضلة شرعية حكمه التهورية وكذا حكم فضلة شرعية الماء غير
 والنجس اذا كانا مسلمين غير تاريس غير ونحوه وفضلة كمارت كذا على
 المشهور وقيل لا يغيره بفضلة الماء غير ولا يغيره بفضلة كمارت النجس
الرابع اذا شئ في غير الماء هل يفسد او لا فانه لا يفسد
 عن طه حتى يتفق ما يوتر فيه انه دأب التهورية **الخامس** لا خلاص من
 المتغير بالجملة وغير التهورية التهورية كالجعة مثلا اذا كانت
 بار الماء فيغير الماء بغيره واما ما لا يفسد كالتحريم الجاهل بغيره على

سطح الماء ولا يارجه فانه لا يبطل به وضوءه ايضا وفلان لا يخلل
 به محتصر بقوله او متغير بمجاورة وان سرق من السكك اذ انفس
 الماء به موضع وطار يخرج به موضع اخر فيلحق به حنة انصاف به فولا واختار
 ابن عمر انهم يرون في ذلك المظار طارح المختصر بقوله وازال بتغير الناحية
 لا بكثره مطلق واستحسن الجمهورية وعرفه كارج السابح لانه الجمع
 من السقوط في الخلق والباري وعلى السقوط كرج السقوط ولم يتغير بركة
 الماء فانه لا يبطل به وضوءه اذ انفس في ذلك ابر فزاح انشا من اذ وقعت بركة
 به ماء وخرجت منه حية لم يفسد له **التاسع** راحة النفس ان تنفس
 به حرفة النسا والباري بركة مشقة ولا حنة انفس به السقوط من الغرض منس
 ولا يستغنى عنه عند العرق والهل البواج وانما يكون ذلك في حال البطل
 لا منزه كثيرة انوفوج وبالله التوفيق **فصل** في النجاسة بالانسان
عسل حله قال النبي صلى الله عليه وسلم كل شئ طيب الا عسل النمل
 الى العجوة عنها وعمر العجوة عنها تنفس الى انفسه افساح فسم يعقب عن قليله
 وعمر كثيره كالا حركات تنفسه ان تكثر مر طاحها وبطل البياض في السور والبير ان تكثر ارج
 بها لانه لو لم يغسلها مع كثرة الرد لشوه الى عليه وكما يخرج بيطر والرد في بيل
 وشوك المرأة التي ترضع ولدها الا انها تجتمه في النجاسة ويقتب
 لها شوك الصلاة وكبول في راسها بارضها ان لم يجرم بمسك له واما
 بارضه اسلح فليتفد ما استهاج وجر الله بغيره وفسم يعقب عن يمين

دون كثيره ونه الخا اراء في الصلاة واما الخا اراء فيل ان دخول في الصلاة
 فانه يوم يغسله وهو ماء ونه من من ان يراهم في حلقهم سواء كان
 به حيز او يغسل اوجهه ميتة او غيرته لانه من سلبه الدماء والحماء بل من من
 ما خلفه الله تحت رتبة البقلو يلحق بيسير الدم بيسير النجاسة والصبر
 فانه يعطى عن يمينه مما علم المشهور وقيل يعطى عن يمينه وفسم يعقب
 عن يمينه دون يمينه كالحنة ان كان على النجاسة فانه لا يكلف التوضؤ بغيره
 بل يكلف ان يمسح بغيره ولا يغسل بالياء البطل والموضع النجاسة بيسير فانه
 يرضى غسل وكذا الدم الباطح ان كان على السيف او سيفين من الاصابع وقيل
 ان لم يمسح عليه من النجاسة فانه لا يغسل ولا يعتماء على النجاسة ولا يرضى
 والاصابع ولا يلحق بركة عظمه على دماغه كالنحو والحمس والفقير المتأخر من
 ولا كذا في منى وجوب الغسل وكذا في النجاسة والنعل بمسح بهما على روات
 الدواب وابوابها فيركب ويحلى بسففة ولا حنة انفس به حواله شين الدواب
 وهذا القول هو الذي رجح اليه ملا لانه كان او لا يقول يعطى العجوة والنزهة
 فنون ثالثة بالبر حبيب بالعجوة من النجاسة دون النعل واما غير روات الدواب
 وابوابها كذا في ردة وادع ويسلح النجاسة فانه لا يعطى عن يمينه
 ولا يرضى غسل له **فصل** في النجاسة عن النمل والنمل
 النمل تكثر في الدواب واما ملا تكثر فيه الدواب فلا يعطى عنه ولا يرضى
 عن روات الدواب وابوابها لا يعطى عنه لانه لم يخلع خلع خيم حاله كونه

الحزبان والافانما الشوب فانه لا يتجسس على المشهور ثم انما النطق
 انما ال حكم النجاسة يشترط فيه ان يعطى عن محل كصور انما هذا النطق
 عنه متغير فلا يحكم حينئذ بهارة المحل غير عسله فان كانت متغيرة
 فلا نشأ به نجاسة ما سواها كان في الخ المتغير باللون او بالذوق او بالريح
 وان كانت غير متغيرة وبهارة ولا غير ما يعني في الشوب بغير نزول النجاسة
 كما مر انما يغا بعض ما زال وهذا معنى قول ابر الحاجب ولا غير بله
 لانه جز المتعطل اي جزه قبل ان يعطى وصرح ابر تشار بله لا يلزمه عصر
 انشوب اذا زال كعنه واما اللون والرائحة اذا عسر والمما بان الخ الخ
 معبر عنه للمنفقة فان تيسر والمما فلما يدور الفصل ثانياً والله انومى
ومرشد في اطية النجاسة في حال اطية سني شرب نجاسة فلا يحكم عليه
 لما تكلم رحمه الله على حكم النجاسة المحففة اخذ فيكلم على حكم النجاسة
 المتكثرة فيه وحاصل ما ذكره المصنف انما ان النجاسة على ثلاثة اقسام
 قسم متغير عليه في النجاسة وقسم متغير فيه على سبوك النجاسة وقسم مختلف
 فيه فاما المصنف وحده الله الى القسم الاول بقوله ومرشد في اطية النجاسة
 في معناه انما اتفقوا النجاسة ونشأ به الاطية وجب عليه انشأ بان في النجاسة
 واصل اعاد في النجاسة ان كان زائبا واما اعاد ابدال كان عاموا هذا قول
 القاسم وقال انشأ به الاطية عليه يكون النجاسة عنده مستحب وكذلك حكم
 من ترك غسل النجاسة وانشا الى القسم الثاني وانشا بقوله فان اطية

في نشأ به نجاسة فلما نشأ عليه معناه انما اتفقوا الاطية ونشأ به نجاسة
 فانه لا يجب عليه النجاسة على المشهور انما الاطية بغيره وقيل بنسخ رواه ابر تافع
 عن مله وانسخه بعضهم فيلما على النجاسة في الاطية بجامع النجاسة واما ان نشأ
 بهما معا الى النجاسة والاطية فلا خلاف في النجاسة لان النجاسة لما تركب من جميع
 ضعف لانه نشأ مبني على نشأ واعلم بان النجاسة هو الاثر باليد على النجاسة وهو
 وهو كهم ولكل ما نشأ فيه قال البياضي عن ابر تافع ان النجاسة هو عصر المحل
 بالماء وانما نوع من الفصل وقال يحتمل صورته باليد واختلاف النجاسة وجوب البنية
 في النجاسة وقيل وجه كصور النجاسة في النجاسة ونشأ به نجاسة وقيل لا يجب وجوب
 كون النجاسة من باب ان النجاسة والنقود المتطهرين وقال في الباب وكلام المذهب
 عن اقتفاء البنية الى النجاسة واختلاف ابر تافع في النجاسة والنجاسة في النجاسة
 المتغير في النجاسة ومقابل كلام ابر تافع في النجاسة هو كالتوب في غسل واستبراء الخ
 في النجاسة من قوله ولا يغسل النجاسة الى اخره ومقتضى كلام طه حبيب النجاسة
 وجوب غسل النجاسة مع النجاسة واصل مذهب مله ان ما نشأ به نجاسة من الاموال
 بلا يجب فيه الا الفصل الثاني وقال ابر تافع ان النجاسة ما نشأ به من النجاسة ولا
 بمران وقال طه حبيب النجاسة من النجاسة والنجاسة في النجاسة **مسألة**
 واذا تشبهت ولا واسي ان تشبهت ما كصور على متجسس او بما في النجاسة
 كالبول المقطوع لرائحة فقال يحتمل بغيره ونشأ به نجاسة وقال في جامع ابر تافع
 مشون يتوفا ويصل حتى يبرغ زاده ابر تافع ونشأ به نجاسة من النجاسة في

عليه
 محمد

وضوءه مما اطبه من كماله **فصل** في معرفة ان كان الفعل في الالف يفتقر الى
 ان يفتقر الى ما لا واسي ومثل ان يفتقر الى ما لا واسي ويعني قول من قال هل يعود
 النجم وزيادة انا، مثل ما قيل في التثنية من كونها يفتقر الى النجم وزيادة، ثوب
فصل في خبر هذا هو ان يقول النجم وفردج عليه في المختصر وهو لا يفتقر
 ولا يفتقر ان يفتقر الى ما لا واسي لان ما لا واسي مع يفتقر او اسى مع واحد
 نجر وما عداها كما هو مما وجه التثنية على ان يقول به ومع التثنية ما هو متفق
 ان هذا هو وهو فاعل على استعماله وما وجه القول بان يفتقر الى الجمع ونحوه
 لانه انما استعمال انا يفتقر الى ما لا واسي ان يكون محل الخلاف اذ لم يفتقر
 النجم الى ما لا واسي او يفتقر الى ما لا واسي **فصل** في الجوامع ثم من ثم لا يفتقر
 ان يفتقر الى ما لا واسي فان كان معه ما يفتقر الى ما لا واسي فافتقر الى ما لا واسي
 بانه لا يفتقر الى ما لا واسي **مسألة** واما عمل انا، من يفتقر الى ما لا واسي على
 المشهور وهو من ذهب الى ان يفتقر الى ما لا واسي ومنشأ الخلاف في الامر ان يكون
 هل يفتقر الى ما لا واسي او على التثنية والوجوب لاختصاصه بفعل انا، انا
 لا لا يفتقر الى ما لا واسي يفتقر الى ما لا واسي، وانما يفتقر الى ما لا واسي
 انا، بالما المولود فيه بل يفتقر الى ما لا واسي مسلم يفتقر الى ما لا واسي
 اللفظ بانه لا يفتقر الى ما لا واسي واما هو في الالف اوله فيه الكلب بانه لا يفتقر
 ولا يفتقر الى ما لا واسي والمشهور انه لا يفتقر الى ما لا واسي من يفتقر الى ما لا واسي
 ولا استعماله في يومه بالفتن على الفور ومبني الخلاف هل هو على الفور او على

التراضي

التراضي وغسله تعبر على المشهور وقيل معقول النقص ولا يفتقر الى ما لا واسي
 بتعدد المولود سواء وقع في كلب واحد او في كلاب متعددة سواء كان الكلب
 منه يفتقر الى ما لا واسي على المشهور ويفتقر الى ما لا واسي غسلا كما لو انكر المولود
 وانما هو من ذهب الى ان يفتقر الى ما لا واسي الكلب وقيل يفتقر الى ما لا واسي
مسألة في كذا في العلم يفتقر الى ما لا واسي فلو انكر الكلب وحده
 به انا لم يفتقر الى ما لا واسي **مسألة** لا يفتقر الى ما لا واسي ففعل انا،
 قاله الباجي وابن شبر ولا يفتقر الى ما لا واسي لان ما لا واسي يفتقر الى ما لا واسي
 واما هذا وشبهه مثل عمل النجم ما يفتقر الى ما لا واسي، فلا يفتقر الى ما لا واسي
الثالث هل يفتقر الى ما لا واسي في عمل انا، لا لا يفتقر الى ما لا واسي لان ما لا واسي
 لا يفتقر الى ما لا واسي وبالله التوفيق **مسألة** في النجاسة وهو على ثلاثة
فصل في النجاسة من يفتقر الى ما لا واسي **مسألة** في النجاسة من يفتقر الى ما لا واسي
 شريعة انه لا يفتقر الى ما لا واسي غير معفو عنها في ثوبه او بدنه او مكانه لا يفتقر
 فيه وهو في الصلاة بالمشهور انه يفتقر الى ما لا واسي مطلقا سواء امكنه النزاع الى ما
 وهو من ذهب الى ان يفتقر الى ما لا واسي بصفة الوقت واما مع النجاسة في الصلاة
 لم يفتقر الى ما لا واسي اذا خشي فوت الوقت لا انما يفتقر الى ما لا واسي
 الحافظة على النجاسة **فصل** في النجاسة من يفتقر الى ما لا واسي مطلقا سواء امكنه
 النزاع الى ما لا واسي انما لا يفتقر الى ما لا واسي بصفة الوقت وان امكنه النزاع فيزعم
 فليكن عليه وان يفتقر الى ما لا واسي **فصل** في النجاسة من يفتقر الى ما لا واسي

عن داجزا وان فرمها عن عملها يسمى بفعل مشهور ان كان من فعلها التاثير
 ومقتضى الدليل خلافه فقال ابن عسقلان وقال المازني وراجع في النظر
 عن داجزا وهو مقابل لفعل لا يشترط من هذا خلاصهم في موضع
 انهما في ما يما عسل الجناية فلما شرع في كسر نفس ائنة فقال القاسم
 بقرينة ائنة المنفردة ما في النشئ بعض حكمه بقرينة ذلك في انهم كابدوا
 مكنة القول ونقل النشئ في قولنا بعض داجزا بينهما في انهم والنحل **فروع**
وكذا ان ائنة اذا عصبه فصر ائنة في النوضاء في الفعل وانما في
 والاشتراف ائنة معناه وقال صاحب المختصر وئنة رجع الحدث عن
 وجهه او العجز او استباحته مشوع وان مع تبه انشئ انشأ اذا خرج
 بعض المستباح كما اذا كان نوالا يهل بوضوبه انهم وما جلي العصر
 فانه يستبيح ما نواه وما لم ينو لفرض رجع الحدث قال الراجح وهو المشهور
 وقيل لا يستبيح شيئا بوضوبه ذلك لانه لما اخرج بعض المستباح فكانه رجع
 النوضاء وقيل يستبيح ما نواه خاصة لقوله صلى الله عليه وسلم لكل امرئ ما نواه
الثالث اذا احدث المتنوع احداثا ونوامها حدث مخصوصا سببا غير
 اجزا ثم تناسل به الحكم فان كان في اثر الغيرة ولم يخرج به بظاهر خصوص
 المنزهة اجزا وفيه بعضهم يريان نبوى الحدث داجزا ويجز به ويران نبوى غير
 بلا يجز بها المؤثر في نفس انهما هو **الاول الرابع** اذا نوى حدث
 مخصوصا واخرج غيره من سائر الاحداث كما اذا اقل نوا حدث لاجل الحدث

الغاية واخرج احداثا كذا اذا نوى رجع الحدث وقال الشيخ لو نوى
 داجزا حدث وقال المازني رجع الحدث او نوا مقتضى الامر الله وقال المازني رجع الحدث
 ولو كان لا يجز به لاجل التنافض **الخامس** اذا نوى التلعب بعلمه انهما في
 انهما في ما يما عسل الجناية فلما شرع في كسر نفس ائنة فقال القاسم
 بقرينة ائنة المنفردة ما في النشئ بعض حكمه بقرينة ذلك في انهم كابدوا
 مكنة القول ونقل النشئ في قولنا بعض داجزا بينهما في انهم والنحل **فروع**
وكذا ان ائنة اذا عصبه فصر ائنة في النوضاء في الفعل وانما في
 والاشتراف ائنة معناه وقال صاحب المختصر وئنة رجع الحدث عن
 وجهه او العجز او استباحته مشوع وان مع تبه انشئ انشأ اذا خرج
 بعض المستباح كما اذا كان نوالا يهل بوضوبه انهم وما جلي العصر
 فانه يستبيح ما نواه وما لم ينو لفرض رجع الحدث قال الراجح وهو المشهور
 وقيل لا يستبيح شيئا بوضوبه ذلك لانه لما اخرج بعض المستباح فكانه رجع
 النوضاء وقيل يستبيح ما نواه خاصة لقوله صلى الله عليه وسلم لكل امرئ ما نواه
الثالث اذا احدث المتنوع احداثا ونوامها حدث مخصوصا سببا غير
 اجزا ثم تناسل به الحكم فان كان في اثر الغيرة ولم يخرج به بظاهر خصوص
 المنزهة اجزا وفيه بعضهم يريان نبوى الحدث داجزا ويجز به ويران نبوى غير
 بلا يجز بها المؤثر في نفس انهما هو **الاول الرابع** اذا نوى حدث
 مخصوصا واخرج غيره من سائر الاحداث كما اذا اقل نوا حدث لاجل الحدث

التلعب بعلمه انهما في

اشكال في الاله واما روضها فالمشهور عن الرضوض والنج واما
 الصبح والاطلاة بالمشهور الرضوض بينهما وبالله التوفيق **وعن غسل الوجه**
 شرع في الرضوض الثانية من راض الرضوض غسل الوجه كولا وعرضا وهو
 ما خفف من الوجها هذه بمعنى بطلان لانه احسن الاعضاء بالانسان ومنه قوله
 وجب الرضوض اذا كان احسنهم وسيرهم وغسله في الرضوض واجب لقوله
 ما غسلوا وجوهكم والام بالوجوب وقال عليه الصلاة والسلام توظ
 كما امر الله تعالى فترتعلو الوجوب به كولا وعرضا وحده كولا من ثابت
 شعر الرأس المعتاد الى منتهى الشعر الذي هو مجتمع اللحيين ويدخل في ذلك
 داعم ومغرم زاده شعر على العادة ونزل عن جبهته فانه يجب عليه ان ذلك
 من الوجه ونجس الاصابع وهو من ارتفاع شعر راسه الى اعلاه فانه لا يجب عليه
 غسل ما ارتفع عنه الشعر من مغرم الرأس وكذلك ما ارتفع عنه الشعر من
 جانبيه وهو انتم عتار واما حده عرضا فمما ذكر في ذلك على المشهور وقيل
 من الغزاة الى الغزاة رواه ابراهيم عن مله وقيل بالاول في نفي الخوض بالثاني
 في الشعر وهو القول الثالث نفي الرضوض عن الوجها عن بعض المتأخرين
قوله يجب على المتوضا ان يغفر مغابه وجهه يغسل ما تحت اللسان
 الذي هو فمه كانه يغسل ما غار من كاهم لحيته وكذا شعر شفتيه واسنانه
 جبهته وهي التماس التي على جبهته ويتغفر مرفع العينين وهو موضع
 الذي يتعلق به عن الرضوض وسير عليه غسل داخل العينين كما لا يجب عليه

غسل
الغزاة

غسل

غسل داخل الجرح اذا كان بالوجه وسر او خلق غار الارض كالمشيم
 ابتداء من الوجه لا يجب من ذلك غسله **فروغ** دلاوا اذا كان الشعر
 خفيفا ظهر البشرة تحته كشعر الحاجبين والشعر العيين والشعر
 والغزاة يجب على ذلك تحليله حتى يصل الى البشرة بخلاف ما اذا
 كان كثيفا لا يظهر البشرة معه فلا يجب عليه تحليله فالدابر هو
 المشهور وقيل يجب عليه التحليل وان كان كثيفا **الثاني** قال مله العينية
 يجب على ذلك غسل ما حال من اللحية ولا يجب عليه تحليلها وقال ابن
 عمر لم يجب عليه وفما الى حبيب يستحب ذلك في الكشفة واما الخفيفة
 فيجب عليه تحليلها من غير خلاف وعلى القول بان تحليل اللحية ليس بواجب فلا
 بد من امر الرضوض عليها بالامان وتحريمها لا ان الشعر مرفوع اليها او لا من نفسه
 وقزينة على ذلك في الرسالة **الثالث** هل يا خرمه الوجه يبره جميعا
 او يبره اليمنى فقط ومن يجب عليه نفل الرضوض الى اليمين ان يغطي ثم يحمله
 به انما ثم يركبه وهل يجب عليه غسل موضع اللحية انه احلفه بغير الرضوض
 في ذلك خلاف اذ هو عليه من كولا **وعن غسل اليد اليمنى** **فغير شر**
 في الرضوض الثانية غسل اليد اليمنى وقيل هو نعم فان الله تعالى
 وايد يكم الى اليمين واليمين جمع مرفوع اليمن وكسر اليمين وبالعكس لغتان
 وهو ما يتكسر عليه الانسان ودخول اليد اليمنى في غسل اليد اليمنى هو المشهور من
 مذهب مله وقيل لا يدخلان وعن ابراهيم في ذلك انهما لا يجب الا يغسل

بل يتغير الواجب في ثلثها في الغسل اختيارا وهو ظاهر في هذا فقال
 فيها وادخلها في الحوك وسب الخلل في دخول المرفق في اختلاف العلماء
 في قبحه المرفق قوله نقل المرفق فيهم مرفق ان المرفق مع ما وجب
 غسل المرفق ومنهم من قال انها الغاية ثم ان ما بعد ما هو في الغاية
 غسلها في ذلك لا خلاف بين اهل السنة **فروع كلاهما اذا فصح**
 المعصوم وبقيت منه بقية متصلة بالمرفق فانه يجب عليه غسل تلك البقية
الثاني ان من خلوا كعبه منكبد بلا عضو او ساخر فانه يجب عليه غسل
 ذلك الكعب خاصة فالله في تسليمه **الثالث** اختلاف الناس في تحريم
 الخاتم في الوضوء اذ اكان في ذلك اصبع وهو معنى قولهم اخلتته فقال المرفق ان
 لا يجب عليه وهو المشهور وقال المرفق يجب تحريمه وقال المرفق
 انما يجب في الوضوء لجل الماء الى البثرة وقال المرفق يحكم بغيره **الرابع**
 مكرات الغسل كاهل السج والحرى فانه يجب عليه غسل الخارج من اصبع
 خاصة **قليب** يجب على المتوضئ ان يتغفر بوجهه ويديه وهو عذر
 ولا طبع مكراتهما الا انهما الايطالين لاجل التغير الذي فيه فيمكن اطبع
 حتى يذهب ذلك التغير ويتركه بيده وكذلك الكعب فانه يتغفر
 كل واحد منهما بان يجره احداهما بالآخر عن غسل يديه لا كثير من الناس
 تركه عن وضوئه فابطل الكعب فلا جمل الماء الى كعبه والى يكون اطبع
 عن غسل يديه الاخر وهو جيبه من غل مل بها اغلا سلا الماء ويتغفر اقول

وهو من طبعه فيجمعها ويحبها في بقية **تقليب** من توطأ فطر الغبار او
 شعره على شوكته على المرفق وجب عليه غسل ذلك وفيه الاجب عليه بخل
 ما تحت ولا يغسل من المرفق فزاله معفو عنه لغنته واشتهر ان من فطر الغبار
 او حلق راسه فلا اعاد عليه وعليه رجع في المختصر حيث قال ولا يغسل
 من فطر الغبار او حلق راسه وحسن في التوبة فوكان **وسمى المرفق**
 يعني ان المرفق لا رابعة مع المرفق وهو ما عدا الجمجمة وهو عظم المرفق
 المشتمل على الدماغ فلا يجزئ مسح بعضه على المشهور خلافا لغيره
 في اجزاء التشريح والى المرفق في اجزاء الثلث واشتهر في بعض ولا يربط الرجل
 والمرأة في مسح المرفق فيمسحان ما كان من شعرهما لا يربطان الغبار كان
 في المرفق مسلا ومعفو طه ما كان معفو لا يجب نفسه فير خلا لا يربطها تحت
 في ربه المسح وتحمس المرأة الدال وناشر شعرها في المسح ولا تحمس على الوضوء
 وكذا في الرجل لا يمسح على العمامة اذا كانت براسها علة يجوز لها
 المسح على ذلك فقال المرفق الحاجب ولا تحمس على هذا فقال المرفق ان يربطها
 كانت الحنا مجسدة اما ان لم تكن مجسدة جاز المسح على صحتها وفي بعض
 شرح الرمان اذا كان على راسه زنت او ممر لم يمسح عليه حتى يزيل ذلك
 بل انما **فروع الاقوال** قال في الزوائد **شعر المرفق** من المرفق يدخل
 في المسح فان مما يوجب الغسل مما يلبس المرفق لانه في المرفق اذا لمس
 مسح راسه في الوضوء وذكر في الصلاة فانه يجزئ مسح باليدين مسح ببلل

بحسب ما عايناه من الاناء ليس يمسح فلا يجزى به وقال الربيع الحكيم بحسب ما عايناه من
 ما في نيا وكار به الى بلان **الثالث** لا يستحب مسح الرأس المتكرر
 وكذا الى كل مسح لا يمسح منه على الخلق والتخفيف **الرابع** اذا نزل
 مسحه راسه به غسله اجزاء على المشهور وفي كل مجزى به ان يغسل خفيفته
 اخرى وفيه الى مكره **الخامس** اذا كان شعر الرأس أكثر من شعر غيره او شعر
 اخر لم يجز له عليه حتى ينزل الى ما عايناه من العلم **وعلى الرجلين** **الركبتين**
 هذه العريضة الخامسة وهم غسل الرجلين الى الركبتين وهما القناتين وهو
 الرجلين عن مبط الى ما في غير ذلك الى ما في غسلهما ارفع الرجلين الى هذا
 هو المشهور من الزجوب وفيه هما اللذان عن مبط الى ما في ارفع الرجلين
 على منزلا لا يغسل بشئ اذا لم يوجع ارفع ما يجبه غسله ولا يغسل الرجلين
 مع الكعبين قوله تغسلوا الرجلين الى الركبتين **السادس** ويجب على المتوضي
 رعائته معاملة الرجلين بان يتغفر عفيفه وعرفيه والعقب هو موضع ارفع
 مما يلي الارض والعرف هو العرق انسانا في الرجلين وهو ارفع من متغفر
 ما هنالك من الجسادة والتغفر والجسادة هو غلاف الجمل كانه من غلافه يغفر
 ولا هيان كما ان اليد مثلا حتى ينشأ الجمل وينشع منه ارفع ولا تغفر وهي
 العلفات تكون في العقب وفي احراف الرجل مما يلي الارض وفيه الى ما في العلم
 وسلم وبلى للاعقاب من انشا عليه ايها الكلب بالحاوية على السباع الوضوء
 من غير تغفر ما من غير الكعبين ان يتغفر ولا انشا به كعادته وكهارة من

تامة لا من جملة بسم الله من عظام الالهيات لا يغسل بها كاهنه
 واذا غسلت كاهنه بصلاته صلاته لم يتبعه في عمله الا ان يتجاول الله
 تغسل عنه والله لا يغفر **والسابع** يغسل العريضة السادسة المتراكمة
 وحكمه الوجوب على المشهور وفيه لا يغسل بوجوبه فانه ليس عليه حكم
 وفيه واجبه لا يغسل بل لا يطال الماء الى البثرة فعمل من منزه من تغفر لظلال
 الماء الى البثرة من ذلك اجزاء وبالله التوفيق **والقول الثاني** في عريضة
 السابعة المتراكمة وهي التي يغسل منها باليد ومعه ذلك كونه المتوضي يفعل
 وضوءه في وقت واحد ولا يغفر في وقت واحد بل يغسل في وقت واحد لا يغفر
 المتواجبة في الانقاء واما التي يغفر في الكثير فيجوز له ان يغسل في وقت واحد
والثاني والحد يمسح مطلقا سواء كان في الحسوح او في الغسل فاما ان كان
 او علموا ان الشان مقابل له انه لا يغسل مطلقا **الثالث** يغسل عريضة ولا يغسل
 سهوة وهو مذهب الشافعي وهو المشهور **الرابع** يغسل جميع اعضاء
 ولا يرأس الخامسة يغسل جميع اعضاء الحسوح مطلقا سواء كان في الحسوح
 يمسح على الخفيف او لا يمسح للرأس وهذا الخلاف بين انه لا يتركه المتوالات وفيه
 وضوءه واما حكمها المتوالات فواجب مع التذكروا بغيره دون العجز والنسيان
 على المشهور وزعم عبد الله بن النضر بان النسيان على المشهور وعلى من
 لا يغسل اقتصار طيب التحصن وانما راسه بغيره خلاف على عادته ينفذ في
 النسيان مطلقا سواء كان في الحسوح او لا يغسل ما لم يترك المشهور في الغسل

مغير لجلاء الاعضاء المعتولة في الزمان المحتل وحسن انفاصل النفس
في التحول العادة انما ينفصل في العادة لانه هو لا قال كان الجلاء مختلف
في ذلك ليراد انما **هو** **علا** **وكلا** **ول** اذا بينا علم ان الموت لا لا
يقب مع انفسها بل هو اخر لنفس حية كمن كماله اخرى محتمل ان ينفصل
حينئذ ويقتل وضوء **الاستسقاء** اذا قلنا انه ينفصل مع انفسها
ومع العجز ما لم يكمل فلا بد ان ينفصل بنية قبل حصوله لنفس بنية ثم
يخرج كماله بغيره اذا اترجى غسل عليه وغايرهما عن اوده لهما وانه
انتم في **وسنة** **فعل** **البر** **الى** **الكو** **غير** **عن** **الشرع** ثم لما وقع في
وجه الله تعالى في اخر الوضوء شرع مناسبا سنة وانسنة في اللغة هي
الكرهية وفي الشرع قال البرهان وانسنة عبادة عما فعله الرسول صلى
الله عليه وسلم ومظهره الى مدرا وما عليه مع قيامه لانسنة الوجوب ومعنى ذلك
ان تكون مناسبا في نية تدل على ان لا يفعل بغير من الواجبات لان
الاطاع افعاله صلى الله عليه وسلم الوجوب حتى يدل دليل على غيره وما
عبر به ابن هارون انسنة هو انما من الله اعلم واعلم ان غسل اليدين
عن الشرع في الوضوء حكمه انسنة على المشهور وقيل مستحب وقال
في الجلاء بفصل المنوف بديه في اوجوبه سواء كان محمدا او غيره والو
سواء كان حامدا لغيره او اختلف به غسله بغيره مع ان انفاصله لتجبر
ولذلك بفصل من احث في انشاء وضوءه بغير قتيب كل واحدة منى ثلاث بطل

ونية ومذهب المشيبي للنظافة ولذا لا يغسل من احث في قتلها وضوءه
ويغسل من بنية مجتمعة لان ذلك ابلغ في نظافتهما **فليس** **ما** **وانما**
فوتت السنة على العجز الذي هو غسل الوجه لاجل الاتباع لانه صلى الله عليه
وسلم فعله في وضوءه وهو احوال يتبع على له من احوالهم وقيل ان
فوتت السنة لاجل الجلاء الماء فيغسل اليدين لاختيار اللون بالمصفاة
والاستسقاء فيغسل القدم والرجل وبالله التوفيق **والصفاة** **والاستسقاء**
حول المصفاة والاستسقاء سنة هو معروف وانسنة في بعض المتأخرين
انها افضل فانه لما زرى وقال طاحب لدرجة المصفاة هي تهيئ
بالكل ابعث الوضوء وقال غيره منى تحريج الماء من شق الى شق وبالله
ثم يحبه والاستسقاء هو غسل ارجل كل واحد في حوض الماء بخرج وانما يخرج
بنفسه فيجعل ابهامه وسبابته على انفه كما فتحه وكذا ملأ اخرج
الماء من الانف من غير وضع ولا صبيغ عليه لانه كذا يفعل الحمار ويأبى
اليعطى امر غير اهلهم لان اهلهم ينشئ من الماء الى حلقه فيعمل
المنوف المصفاة والاستسقاء بمت غزاة ثلاثة للعلم وثلاثة للانف
فزانة هو لا يظن ويجوز له بعمى بغيره واحدة وكل واحدة منى اثنى
المصفاة والاستسقاء بغيره وفي الرسل ان نهاية احسن وفي المختصر
وبعلمه بمت افظ وجار او احدهما بغيره وبالله التوفيق **والاستسقاء**
ان السنة الرابعة والاستسقاء هو اخرج بخرج ليد وفراة حل ابر الحجاب

حقيقة حفيفة ولا استنشاد وفعال وهو ان يحرق الماء بالنفخ ويستنشده
بنفسه واصبعه واعني ضد ابن جبر الاصل بان حفيفة ولا استنشاد وانما
هو في جزئ الماء خاصة ولا استنشاد اخرج الماء وهو خلافه اذ خالفه
فيهما حفيفة وان لا الخ عروني واخر الاستنشاد سنة اخرى مستقلة
كما فعل المصنف من ذلك طابع المحقق **قلت** وهو
احسن من كونه اخلاب حفيفة ولا استنشاد والله اعلم **وروي**
ابن ابي اي السنة الخامسة روي في ربيع في معية الراس سوارده مهمام المفعول
او من النسخ غير انه اذ روي في ربيع في معية الراس من المفعول فبانتها البضيلة
وهي ابداءة من المفعول بظاهر تلك ابر الحجاب يقتضي ان لا يكون سنة
والا اذا كان من النسخ في المفعول وليس كذلك فيكون نقل النسخ على اللفظ وقال
لوسر ارجل من موحى راسه الى معزفه ولكن المسنون في حقه ان يرد من المفعول
الى النسخ والله اعلم **ومسح** **الاذني** اي السنة السادسة مسح الاذنين
كاهما هما وباكنهما وكهنا ابر مسلمة ولا يسمي ان مسح برض وقال النفاذ
عبر انوها بـ اخلبي سنة وفي كلامهم خلاف والمتشهور سنة وانها
ما يلا الراس وفيها ما يلا الوجه لما قيل ان اذا في ان ترا خلفها كانه مائة او
كالوردة مغلقة فاذا اكمل خلفها انفتحت وطارت كما هي وصفة مسح
في غير ان يمسح ما يلا الوجه بالسبابة وما يلا الراس بل بالاهاء وفيه يمسح ذالك
كله بالسبابة وحرها الى مسح يكون بها جبريرة واحدة ولا يكره كما يفعل

الجاهل

الجاهل والله انهم **ونحو** **الجاهل** اي السنة السابعة تجريد الماء
دلا في ربه وها كذا عرو طابع المحقق وغيره مائة مستقلة ولا يرد من تجريد
الماء الى الماشهور وقال ابن حبيب فان لم يجز للماء فيكون في مسحه
وقال ابن مسلمة هو غير ان مشاء جبره وان مشاء نزه والله اعلم **والترتيب**
بين **الترتيب** اي السنة الثامنة الترتيب بين فوض الوضوء الاربعة وذالك
بان يغسل الايمن ثم اليسار ثم يغسل اليسار جليسا ولا ينكسر من ذالك
شيئا ومن لم يمشهور من كونه الترتيب بين الوضوء سنة وروى عن مالك
انه واجب وقال ابن حبيب واجب مع الذكر وحكم ابن مشاء انه مستحب وان
قال المصنف بين الوضوء احترام الترتيب بين اليسار او بين اليمن واليسار
فان له مستحب فان نكسر شيئا من وضوءه غسل مثله رابعه قبل
وجهمه فعلى القول بان الترتيب سنة وتركة جبره سهوا او تتركه بحضرة الماء
فانه يعبر بالنكس وما بعده فانه لا يشر وهو الصحيح فلو ذكر بقول كمال
فانه يوحى ما فيه ولا يعبر ما بعده فانه ابر الفاسم وقال ابن حبيب يعبر
ما بعده سواء كان او لم يكن بطلان في عمدا جبر الخلاف في ترتيب اليسار من عمدا
وحكم الجاهل في ذالك حكم العامر وعلى القول بوجوب الترتيب فانه يعبر
مطلقا سواء كان عامرا او ساهيا فانه ابر هارون وقال ابن حبيب فليكن بلا شيء
عليه **فليكن** **مسح** **الاذني** من ان نكسر وضوءه بنفسه وامام اربعة
رجال وضوءه يغسل احرهم وجهمه والثلث من رابعه والثلث من مسح راسه

والرابع غسل جليبه فعمل النفل بوجوب الترتيب وهذا النفل لا يترتب
فيه لانه لم يقع فيه ما وجب تقويمه فهو كمن تكسر وضوءه والله اعلم
ومن نسي وضوءه جليبه فليذكره قبله فليعلمه وما بعده وان كان يعلمه
واعاد ما طر قبله يعني النفل اذا انجز وضوءه من اعضائه وضوءه ناسيا فانه
بات به جبر يذكروا كنه ان تذكره في حصة الماء فانه بفعل المنس وملا
بعده فان كان فطر طر قبل فعله ذلك المنس فانه يعيد جميع ما فطر صلى
قبل ذلك بعد ان يات به بالمتروك من وضوءه وضوءه فطر طر طر طر طر
من ترك وضوءه في الصلاة بغير اذكار طر قبل ان ياتني بالمتروك والله اعلم
وان لم يستعمله ولا يعبر الصلاة تشر ان ترك المتروك ستة من سنن الوضوء
فانه يفعلها لما يستقبل من الصلوات ولا يعبر ما طر قبل ذلك فانه لا يرد
ومن ترك خمسة غسلها وحدها بنية وان طر قبل ذلك اعاد تشر يعني ان نسي بقية
من اعضائه وضوءه او جنباته فان تذكر ان يغسلها وحدها بنية الوضوء ان كانت
من اعضائه الوضوء او جنباته ان كانت منها فان كان فطر طر قبل ذلك فانه
يعيد جميع ما صلى الله عليه **ومن ترك النفل والاستسقاء** يعني ان ترك
فلا يرجع اليه حتى يكمل وضوءه تشر يعني ان ترك النفل والاستسقاء وشرع
بغسل الوجه فانه يتقادم على وضوءه فانه شرع به واجب فلا يبطله ستة
فاذا اكمل وضوءه فحينئذ يرجع ليعمل ما تركه من الستة فان كان فطر طر قبل ذلك
فلا اعادته عليه وانما يفعل ذلك لما يستقبل من الصلوات وكذلك من ترك الجلوس

الوجه بعد النفل فلما فانه يتقادم على قيامه اتفاقا ولا يرجع من بعد النفل
الستة ويحذف النفل **وقطعه التسمية** تشر ان يترك النفل وحده
الستة فعمل النفل كما تقرر بعد ان يقرأ وضوءه المنس لكثرة دلائله في
القطر فعمل النفل كما تقرر ثلاثا التسمية وترك النفل او قال النفل
فذكر النفل مناسبعة ودراب التسمية كما فعل النفل الحجاب والمنصور
انها من العظام بل ورواها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال
واوضوء لم يسم الله تعالى وكما يقرأ او وضوء كجبره ويتناول على اعضائه
لا وضوء كما فعله صلى الله عليه وسلم فحمار المسجور كما لا يسجد بغيره كماله
وفيل بالاباحة الى التخيير وفيل بالانكار واه على من زياد عمره والثلاثة
دلائل ان ذكرها الحجاب وصيغة التسمية ان تقول بسم الله فقال في الصحيح
فاستدرك من افعال ما شرعت فيها التسمية سواء كان يفعل فريضة كالصلاة
او اكل او شرب او من افعال ما لم تشرع فيه كالاذان والحج والذكر والوعاء
ومن افعال الله كالحرمان والكرهات لا ان يفصده من التسمية البركة
والحرمان لا تراه كثرة وكذا في المكره وكما بان من بعض المواضع ان شرعت
فيها التسمية **فان لم يتركه** وتشر في غسل وتيمم واكل وشرب وكفاة
وركوب حابة وسقاية ودخول وضوء لمسز ومجرو وعلوبيل وكفاة
وكفاة وضوء خفيف مسبر او تخفيف ميت ولحمه الشمس والله الموفق
والسؤال تشر يعني ان من قطب الوضوء السواء لما ورد فيه من الاحاديث

ان ترتيب النسخ فيما بينهما ان يكون من لفظ واحد او من لفظين
 قال في النسخة ما كان كالمعجم او كالمقامس وهو ان يترتب
 النسخة وقرآن في المختصر وترتيب سنة او مع فراغ من حكمهم فضيلة
 والنسخة علم من **وقوله انما على الاصل** من مجموع احكام النسخة والفضل
 فضيلة اذ لا يخبر فيما يتوفا به او يقتل به على ما كان في الباطن من
 الغنى بالقرآن طاع او من نواحيه من اجزاء على المشهور **وقال**
 الشيخ ابو البقاء والجزء في النسخة افضل من طاع ولا في النسخة افضل من جزاء ولا في
 ما ساعد الى التعميم وفراغ من لفظ النسخة من بار فيكم او يسيل وبالله التوفيق
وتقدم اليه على السيرة من احوال مشهور لفظه صلى الله عليه وسلم
 انما اتوا احدثكم فليس احيانا منه واء ابر وهب واد غلة في الكتاب وقيل
 البراءة بل هي من سنة ومن لفظها ايضا جعل لاننا عزمنا ان كان مفتوحا
 لانه امكروه في قوله انما لا نزلنا عليه وسلم جعل ذال في وان كان
 اذا غير مفتوح يجعله على السيرة امكروه تنا والامام وبالله التوفيق
وجب تحليل الطبع اليه **وجب تحليل الطبع الى جليل** يعني ان تحليل الطبع
 اليه واجب على المشهور قاله ابر وشرو فان طاب ادر حية كاهن المذهب
 عن الوجوب وصحة التحليل في طبع اليه ان تحليله في اعلامه ما يحل الطبع
 بع اليه من طبع اليه واطبع اليه من طبع اليه من طبع اليه ايضا
 واما تحليل اليه من طبع اليه من طبع اليه من طبع اليه وان تركه فلا

حرج والتحليل اليه من طبع اليه من طبع اليه من طبع اليه
 وتبعها على ذلك ابر عبر الشك في ما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان
 يحلل الطبع من طبع اليه من طبع اليه من طبع اليه من طبع اليه
 ما بينهما الباطن من طبع اليه من طبع اليه من طبع اليه من طبع اليه
 وقيل غير ان شاء خلل وان شاء تركه فقال في الرسالة وان شاء خلل الطبع
 به ذال وان شاء فلا حرج وصحة التحليل ان تحليله من اسفله من طبع اليه
 اليه من طبع اليه من طبع اليه من طبع اليه من طبع اليه من طبع اليه
وجب تحليل النسخة الحقيقية في النسخة **وجب تحليل النسخة في النسخة**
ولو كانت كتيبة من احوال ان تحليل النسخة الحقيقية واجب بخلاف الكتيبة
 وانما يقتضي بفسله في النسخة من غير تحليل فانه ماله في النسخة وهو
 كاهن المذهب وقال ابر عبر الحكم في تحليله وقال ابر حبيب يستحب
 قال في البيان ومن كاهن من لا قول ومما ذكره في الحقيقة ما ظهر البشارة تحت
 النسخة وبالله التوفيق ماله لا تظهر البشارة تحت فانه في التلخيص واما في الفعل
 فيجب تحليله فيه وان كانت كتيبة على المشهور فان قلت ما لا يجوز من
 المشهور في النسخة من النسخة لا يجب تحليله وبالله التوفيق في الفعل
 انه يجب تحليله **قلت** العيون بينهما المطلوب في النسخة في الفعل
 لقوله تعالى وان كنتم جباة فاعلموا ان الله لا يهدي القوم الظالمين وبالله التوفيق
 مناجاة في النسخة والنسخة في النسخة وبالله التوفيق **فمنه**

نوافض النوض والوضا واسبابهما فيخرج النصف رحم الله تعالى من الكلام على
 النوض بشرع من باب نوافضه وذلك ترتيب حشر والنوافض جمع نافر ونافر
 النافض ونفيسه ما لا يفسد جمع معه وتفسير النصف بالنوافض اول من غير
 بما يوجب النوض لان النوافض لا يكون امتدادا عن النوض بخلاف النوض بانه
 في نفس ابضا فان النصف لما فزع ذكر النوض حشر ان يسمى ما يذكره بعضنا
 فظا ولو لم يمتد ما يوجب بالاعتبار ما يفعله من النوض في الاخرة والظرف وفطر
 ففهم النصف رحم الله تعالى النوافض والوضا واسباب كما قال ابن الخطاب
 بالبحث ما كان نافضا بنفسه وانسب ما كان نافضا بغيره وسنذكر له
 ان شاء الله تعالى **باب الاصل في النوض والوضا والرجح والتميز في النوض**
 من اهل النوض من اولى من افساء النوافض وهو ما كان نافضا بنفسه وفطر جعله
 النصف وغير خمسة اشياء ثلاثة من الفعل واثنان من الدير وزاد بعضهم
 ذلك الصوت واليه ذمب ابرر شرو ولاول هو اختيار ابرر بشير فلو كان
 الحنفه يخرج بغير صوت والدليل على حصول النفض بالخمسة كما مير والله
اعلم قولنا ان النول كاخلاق ان النول ينفض النوض والوضا واجب
 وانما الاختلاف في وجوبه مثل مع بالكتاب او بالسنه وقدم النول على النفا
 وان كان النفا فزنت حكمه بالكتاب والسنه وكما جاعل ان النول كثير
 الشكر والذلة فزمنه على النفا **قولنا** وانفا في يهر البطة الحاجة
 من الدير فتسمى غانها ونجوى ويرازا وحلا واصل النفا في المكان النفض

فان النافض في الغالب يجلسون لفظا الحاجة لاجل النصف على غير النافض وان
 سمي الغاضد نجوى لان النجوى هو المكان الذي ترفع والنجاس عن نفضا الحاجة
 يستتر به وانما سمي من ان يفتح الباب لان النفا هو المكان الذي يغير عن النفا
 والناس في الغالب يعرفون عن النفا عن نفضا الحاجة حتى قال بعض
 العرب مر علامات حسب النفا وحيث ان بعدة عن النفا عن نفضا الحاجة
 وانما سمي خلا لان النفا المكان النفا وهو مقصود عن نفضا الحاجة وكلما
 متفاربة النفض **قولنا** والرجح يبرر خرج بصوت او بغير صوت بناء على
 ان ما قاله ابرر بشير من ان الرجح لا ينفذ عن الصوت واما ابرر بشير فغيره مما حد
 ثير واختلاف في وجوب النوض من الرجح مثل مع بالكتاب او بالسنه **فقد**
 فلو قيل لانسان يشاير النقيض مثل يتوطل ان نقل عن النقيض انه لا يتوطل وليم
 ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه لما سئل عن حذرة المسئلة فقال ان
 النقيض كان يات احدكم في صلاة فينبغي ان يتيمم باخ او جوا حركه ذلك في طاعة
 فلا يخرج حتى يسمع صوتا ويجري فجا فيخرج من هذا الحديث الكريم ان الرجح
 لا ينفذ عن الصوت كما تقدم ابرر شرو ذلك **قولنا** والنوا في صوت النوا
 النجوة والنهضة ساكنة والباء مخففة وفز تكسر ذلك ونشرباوه وهو
 ما ابرر فيخرج عن النفا عن النفا كما قيل في الرسالة والاطراف فضية
 على بالكتاب رحم الله عنه كما روي عن النفا بيل رسول الله صلى الله
 عليه وسلم من نوا من امر الله يخرج منه النوا ما ذا عليه في ذلك فباله النفا

عن ذلك فقال صلى الله عليه وسلم اذا وجد احدا لم يمسح فليمسح برأسه ولا يمسح
 بشئ الا غسل **تلي** **م** اختلف العلماء في منة التسلي من مواضع ذلك اهل
 يجب عليه غسل ذكره كله او لا يجب عليه غسل اليد الا في بعض كالبول
 ومرفول العرا فيسري ذلكا والمخارقة وهو المشهور والموضع الثاني هل
 يقتصر اليه وهو قولنا يان او لا يقتصر اليه وهو قولنا يان يان يان
 الخلاف في اليه من غسله للتعبير او اذا قلنا بغسل الجميع فاقصر على
 محل ولا في قلنا بوجوب اليه ولم ينو صلى الله عليه وسلم غسل يديه ولا يمسح
 الصلاة وقالنا يان يان يان يان يان يان يان يان يان يان يان يان يان
 في الثلاث هل يجزئ فيه الاستحسان بالمجاعة او يتعين فيه الاستحسان وهو المشهور
 الامر صلى الله عليه وسلم بغسل اليدين منه **قوله** والوضوء ايضا
 بالانزال للصحة والتمسك ما كنهه وتبعد اليدين ويجوز كسر انزال وتشرير
 اليدين وهو ما ابيح خلافه يخرج بالشر البول بغير يد في حكمه حكم البول ومنه
 الخمسة تسمى احداث عن ابعدها ما خرج منها في علم وجه الصحة
 والعادة بغير تفريق انه لا خلاف في كونه بوجوب الوضوء واما ان خرج لقلعة
 كسلس المن والوضوء والبول ودم ذلكا استلزامه في وجوب الوضوء منه
 فوكان **وقر** علمت في الاسلام كغير احد مما لا يعرف يستحب منه
 الوضوء مطلقا والثابتة للمفارقة ويجعلونه على ثلاثة اقسام ثلاثة تكون
 معارفته اثنان في المشهور وجوب الوضوء وثلاثة تكون معارفته اثنان في

منه الوضوء قاله في التنبيه في مله يجرى في الوضوء وتقتوى ملازمة
 ومعارفته في منة النفس فوكان بالوجوب والاستحباب والمشهور الوجوب
 قاله ابن رشد وقال ابن حارون انما هو الوجوب لان ما خرج عليه في التنبيه
 حتى ينقطع فينظر حيثما اراد فيرى انما هو في بعض اوقات الصلاة
 وثلاثة بلازم واجبا في الصلاة فيمنع في الوضوء والوجوب والاستحباب
 فان خرج من محل فخرج من ما ليس هو وجه معتاده كالدرود والخطا قاله ابيان
 في ثلاث اقوال اعني في منة الاستحباب في لبيد في صلاة القول الاول
 وضوء عليه مطلقا وهو المشهور الثاني الوضوء عليه اذا خرجت
 جلة لثلاث عليه الوضوء مطلقا وهو قول ابن حارون في الوضوء
 مما خرج من السيل من معتادا كان او غير كان في المنة في المشهور
 الوضوء قاله ابن الحاجب وان سقط الوضوء عن طيب لم يمسح على البول فيكون
 بهل تنج احاطته او لا تنج فوكان بالكرامة والجواز قاله خليل وبنو القوس
وذلكا سبب النوع الثقل ولا غناء ولا سكر ولا جحش ثم لما فرغ من حمد الله
 من احكام المتابع من السور شرع في بيان حكمه لا يخرج منه وهو ما انفق عما
 يورث الى الحديث في خروج الحديث ومنه ثلاثة انواع في انما يفعل في تقطيعه
 بالنوع وما عطف عليه ومنه من يشتمه ومنه من يمسح به في الصلاة
 كله لرسالة الله نقل **قوله** النوع الثقل الى الذي يذهب اليه في غير
 مع خروج الرجز من غير ان يعلم ان ذلك وهو ما يفهم من قوله صلى الله عليه

وسلم العينا وكلاهما وانما لم يجب الوضوء من الوضوء اذا كان خفيفا لانه
ليس بحرف على المشهور وروى عن ابن عباس ان الوضوء حرك وقال الخليل
الانفعال هو ان يخاله القلب ويذهب العقل وقال غير النواصب هو الذي لا يملك
والانسان نفسه مع خروج الحرف وقال ابن عباس هو الذي لا يملك الانسان
مع الصوت الشويب العجز واعلم انما من ينفذ الوضوء الذي هو مكنة
حرف ثلاثه هي الحرفي (او التشبيهي) الخمس وفرضه بل زمان فقال الهول
الانفعال ينفذ بانقضاء ومقابلته هو ان ينفذ ما ينفذ على المعروف
واما الهول الخفيف فيستحب منه الوضوء ومقابلته هو ان ينفذ الانفعال ينفذ
على المشهور الذي هو ان يخاله القلب ويذهب العقل وهو ان يخاله القلب
حكمي في انفسه لثلاث وهو الهول الخفيف فليس كما قال في الرابع كل
قسم من مبادير انفسه تغاير موجب ومسقط الهول لثلاث لغبر الحجب
الطابع وفرضه بجملة الوضوء فقال ان نل وهو ما جرت تقصير وضوء ولم
يفيروا بالحاجب بالاستغفار اخ لو استغفر الى اكم لسفك وان نل
مضطجعا في تفسيره بل لا استغفار فوان قال طالع في الجموعة بيشتر
فيه لا استغفار وقال غير الوضوء لا يشتر فيه واجبه السجود ولعل الحاجب
مساهة السجود على من لا يذهب وان نل افعال وجالسا قال في السجود
ان استغفر وكان وجب الوضوء وانما لا يذهب العتلة من ان نل مجتنب وهو
جالس قائم لا ركعتين جامع يديه على ركبتيه مشكلا طبعه او ما سكا

بيده فان انقبه ويديه لم تحل فلا وضوء عليه وان انقبه عند الخلع ففعل
وان نل فاما مستنورا وغير مستنورا فانه ما يشاء قال ابن عباس ان استغفر
نوطا او اقله عليه **قوله** والامراد بالجبس من اجتناب يديه كما تقدم
واما لو اجتناب الجمل او شوي او ما انقبه ذلك من غير ان يمس يديه كما تفعله
العرب في مجالسها فقال طالع ان توضيحه حكمه كحكم المستنور والمستنور
جالس او قاعد فانه حادثة ان يمس فقال ايضا طالع ان توضيحه يلغى لركبان
يعرف من كان في ركب الوضوء بالاستبراء لانه لا يمسح اليدين بحرف وبيد كمال
عنه فلهذا يمسح الحرف اليدين قال كزالي ينفذ في يديه من امتلا بهن
بالطعام ويمن من يمسح له ذلك والله اعلم **قوله** وانما اجتناب يديه كمال
فيذهب بعقله ولا يري يديه فليقله وكثيره في اجاب الوضوء علم من اطلعه لانه
وان قل ان نل من الوضوء **قوله** وانما يمسح اليدين بهن كمال فاما
الطابع من ان يمسح عليه فيجب عليه الوضوء بخلاف ان يشوط يديه وضوء
عليه لانه يميز فعله وقوله وكذا يمسح كمال الوضوء ان يمسح يديه كمال
او حلا او فسر سبل ابن عباس عم سكر يمسح او يمسح فقال له الجمع فيه من
فلان يمسح او يمسح الوضوء **قوله** والجنون لو سكت الوضوء من هذا الباب
لاخر حكمه من ان يمسح لانه اذا اكل ان يمسح بوجوب الوضوء باحرار الجنون
لانه اخبر من سكر ولا يري به الجنون يمسح فليقله وكثيره في اجاب الوضوء
والنفس لانه قال في السجود من يمسح او ما عدا ذلك ونوطا الشمس

من اجل العبادة ولا يهتد به شرعية بل يتوهم في حقه ولا فلاح على
 العبادة من غير كنهانة مقوله ولا هو ايا يبر ولا يجوز تلاوة القرآن
 والعبادة والعبادة والكل ما لا يهتد به شرعية في حقه ولا يجل غير التوجه
 بفعله مقوله وامر من نعمة القرآن والعقيدة ولا يجلها النقص من ان يهتد
 التجهيز لقوله طر الله عليه وسلم لعمر بن حنظلة لا تنس القرآن طاهرا
 اخرجه ملك وغيره وفي حكم محمد الجبل الذي عليه ولو بفضيل ان
 للموسى حينئذ انما جاز الله في امره في المنع كره لا يمتنع وما يرس
 واسرار واذا منع منه بفضيل باخر حمله بعبادة او وسادة واد
 حمله بما منته اذ لا مقصود حمل لا منته فانه يجوز له ذلك واحمله
 على كافر فلا يمنع من ذلك لا لا مقصود حمل لا منته لا حمل المص
 قوله في الخبر منها المتعلم من من النعمة التي من المص في يجوز المتعلم
 ولو كان بالافاضة من الخبر واما المص في الجمع فيكره له منه اذا كان على
 وضوء وخصه ملك من اكمل غير الباطن وحكمه ان يشهد بالتقوى
 المص في المتعلم ولو كان بالافاضة واما المص في جمع فيه ذكر الله وكتب التقي
 بالاحث لا يمنع من حملها وامر منها وبالله التوفيق **والامر بوج**
القرآن **العلم على غير وضوء** **المتعلم فيه او يعلم غيره** ثم هذا
 من المشهور والراة والرجل والصبي فيه سواء وان كانت امرأة حائضا
 وهو من ذهب الى ان لا يسمي حال ضرورة التعليم وحكمه ان يشهد بالكرامة

كنهانة

خلق

مصفا وفيه خبر في ذلك للرجل والصبي فانه امر حبيب وبالله التوفيق **والامر**
بمس القرآن **العلم على غير وضوء** **المتعلم فيه او يعلم غيره** ثم هذا
 وهذا هو المشهور وفيه خبر للصبي والصبي المص في تعليمه عليه طاهرا
 في ذلك وعلى مقابل المشهور انه لا يتم على من اوله له **حسرة** يجوز للمحدث
 ان يجل الحز الذي فيه مشي من القرآن فيشتم كما ان يكون في مشي
 فانه ملوك العتبية وبالله التوفيق **والامر بوضوء علمه**
كتاب **والعبادة** **بالله** **فترفع** **انه يحرم على ذلك** **ولا فلاح على العبادة** **من غير**
 كنهانة ولا كنهانة شرعية من مشي وكهارة وصي واجبة بالجلاب الله تعالى
 في كتابه وعلى الصلابة عليه وسلم وباجماع ائمة الفلحة على
 ذلك في كل غير كنهانة علمه لا مقصود حمل لا منته لا حمل المص
 للجماع كافر باجماع نفوذ بانه في قديم **سليم** لم يذكر المص في جمع
 الله في من لا يجل حكمه واستمر في انما الله لا يبرئ من كره بعض احكامه فاعلم
 ان واستمر واجب لحديث الغيرة وقوله صلى الله عليه وسلم فيمن ذكر ثلاثا
 ويجعله من السبابة يبرها من اصله ان كرهته وواه المنع وحكمه لا يستمر
 ان يستمر بالاستمرار في حشيشه وهو البوار والافاضة من الخبر حريم مع السمت والشر
 الخفيف لا يشريده ذلك في كل قبل حذر المستبري في حشيشه ومبيد
 ذكره بشملته ويجلب ذكره بغيره المص في الراسه حليا خفيفا ثلاثا او
 اكثر فلا يخرج منه ان انه بالحق والاحيط بغيره المص في انما تكون ملائكة للحج

المصنف لا يحسن الحنابلة ينخرج فحتماً النوعان وهما خروج المني وانقضاء
 المختلن وفيل عملها خروج المني ففقدوا اول الذي خرج عليه المصنف هو
 المشهور والمشي تشريراً بيمين وتخييباً وهو ان كان خروج مفرقاً باليد
 المعتادة كما فانه المصنف فانه يوجب الغسل على الرجل والمرأة وعن الرجل
 في حال اعتزاله ان يصر يخرج عن اليد الكبرى والمختة كراحتي الصالح والعجبر
 يعقبه فتور وما المرأة ما الصغر فهو كذا المصنف ان من المرأة يخرج
 ويسير كزانه فان صاحبها قال ولا يشترطه بانزال المرأة خروج ما بها
 لان عادت ان ينزوع به الى داخل الرحم لئلا يمتلئ منه ولو لم يمتلئ به فبعد الرحم
 الى خارج وان خرج قبل الحمل وبغيره لا غتسل غسلت فرجها وتوضأت لما
 يستقبل قوله بلوة معتادة احترازاً عما اذا خرج بغيره كخرق فامس
 اول غتته عقيب فامس او خرج بلوة غير معتادة كخرق جرب فامس او انزل
 به ماء سحر فامس او اخرج من غير ما عدا فامس فمسي الغسل في ذلك كله فوالان
 والمشهور من الغسل غسل المحن بوجوبه والغسلان جازيان على
 لصور ابتداء في غسل بعض حكم نفسه او حكم غايته وجب عليه الوضوء
 في الصور تيممها كما يجب عليه الوضوء فيما اذا جامع فباغتسل في المني بعد
 ذلك واما الغسل فلا يجب عليه فائداً بالحنابلة الواحدة لا يكره لها الغسل
 مرتين بار طر بفلسه ذاك تحت صلاته ولكنه يعبر الوضوء لما يستقبل قوله
 في نوع او بغيقة من رجل وامرأة فانه يجبر الغسل عليهما واعلم ان المختلن

ثلاث حالات تارة بفعل النفقة ويخرج منه المني وهذا يغسل التبعاً فواتية
 يخرج منه المني ولا بفعل النفقة وهذا يغسل على المشهور كما هو كذا هو
 كلاً المصنف وفيل لا يغسل حتى بفعل النفقة **فروع الاول** اذا وقع
 الصغير كبره ولم تنزل فاما غسل عليها على المشهور واما لا يكبر اذا لم يكن
 الصغير فانه لا تقوم بالغسل على ذلك فان كانا معاً في الوضوء والموضوءة
 صغير يغسل الرجل بشي مقتضى الزهبي لا غسل عليها معاً ومن يعمد بالغسل
 على وجه الاستحباب **الثاني** قال في المرونة بان جامعاً دوراً فيخرج موطئ
 من ماله الى داخل في جهاراً غسل عليها ولا ان تترك يمين عليها الغسل
 وهو قائل بل لا جمع لان الاعتداء هو موطئة ولكن ان يغسل الرجل بحس الصغير
 فوالا يوجب الغسل عليها بجم ودصول الماء الى فرجها وان لم تلتزم فترتول
 لبر ان يمس قوله بالمرونة ولا ان تلتزم على انها انزلت لسا ان لم تنزل في يجب
 عليها الغسل **الثالث** لو استيقظ من نومه فذكر احتلاماً ولم يجد ملاماً فلا
 غسل عليه فانه لا يلزم **الرابع** لو انتبه فوجد ملاماً في نومه وشك
 هل هو مني ام من غيره لغتسل على المشهور واعاد من اخر نومة فامس في ذلك
 التوب اتعافاً ولو وجب باس الغتسل البطل واعاد من اخر نومة على المشهور
 وفيل يعبر من اول نومة تامها فيه وكذا ان اذا تحققت مني فانه يعبر
 من اخر نومة وهو من هب المرونة والبر حبيب انه يعبر من اول نومة وهذا
 الخلل عند ما انتم يعبر بما اذا اكل لا يخلع التوب اصلاً فانه يعبر من اخر نومة

اربع رخصة اربعة من غير غسل وهي تعقيم كفاية الجسد بالغسل في الماء
 اجتمعت عليه دامة وجلل الغسل شعره لقوله صلى الله عليه وسلم تكبوا
 الشعر ونحو البشارة فان تحت كل شعرة جنابة ويصفت ما يحرم من شعره بان
 يجمع ويحرم كذا في الرسالة وليس على المرأة حل عفا صلبها من الامة
 لا يجب عليها حل ما يحرمه من شعرها قال في التوضيح ومعنى التطهير هو
 ابرهاون وانما لم يجب عليها حل شعرها لانها لا يجب لها تحريمه وفي حلة منه
 مع ذكره **سبب الضم** ان ذكره يفتح انقاذ المسفوخة واما الضم
 الذي هو اليد والرجل فمما في المشاكلة والله التوضيح **وسلمه غسل**
اليدين الى الكوعين كالوضوء والمغفرة والاستنشا وصالح ولاذيق
 وهي التفتة انما اختلفت في الاراء **اما الشر او الاذيق** فيجب كفاية
 وبالكيفية اختلف الناس في غسل يغسل يغسل عن ارفاف عياف
 انما ثلاثة وقال البري نعم انما اربعة كما قال المصنف هنا واد بعضهم خمسة
 وهي الاستنشا ومن تغني اللام بمسحة غسل اليدين والمغفرة والاستنشا
 في باب الوضوء ما يفعله عن عادته هذا والله اعلم قوله وصالح ولاذيق هو
 التفتة انما اختلفت في كذا في التوضيح انما هو حمد الله تعالى في مسحة الصالح
 في الغسل سنة كما اوضحه الله في الوضوء سنة واما غسله هنا فله
 ان غسل كفاية مما وباهنهما غسل الجسد واذن كفاية ما تغني والله اعلم
وقال الله اليدان بازانة النجاسة ثم الذكر فينبوي عنده ثم اغسل الوضوء

مرة مرة ثم اغسل الجسد وطلبه وتثليث غسل اليدين وتغريم جسده **اليد**
وتغليل الماء اختلف الناس في غسل اليدين من ثلثة تغيم الوضوء
 على الغسل وتاخير الرجلين وتغليل اليدين ومنهم من قال بفضيلة واحدة وهي
 تغيم الوضوء على الغسل وكفاية تلك النصف فقال في التوضيح ان تاخير غسل
 الرجلين فضيلة لانه قال ثم اعطى الوضوء مرة مرة يقتضي تقديم الرجلين
 كما في الوضوء ومن اختلف في ذلك الناس من قال يغيم وجليبه ودليله ما رو
 عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفرغ غسلها
 ومنهم من قال يفرغها ودليله حديث ميمونة رضي الله عنها ان النبي صلى
 الله عليه وسلم كان يفرغ غسلها وفي المسئلة قول ثالث نقله ابن الحاجب
 وذال لانه اذا كان الموضع الذي يغتسل فيه اخر غسل جليبه وافرغها
 وشهر ابرها كمان في الغسل تقديم الرجلين لان ابوابه باعظا الما كانت
 ثم يغسلها تغيم ختمها بتقديم الرجلين والاذن انما راجع الى المختصر بقوله
 ثم اعطى وضوءه كاملة اي يغيم جميعها ولا يفرغ الرجلين بقوله وقطاه
 اليدان بازانة النجاسة يعني ان لا يقطعهما عن الغسل ان يبرأ بازانة ما
 علا جسده من دابة حيث بلغت فيه من قبل او دبر او غيرهما وانما فرغ غسل
 النجاسة او لا يقع الغسل على اعضاء كاهرة قوله ثم الذكر فينبوي عنده
 يعني انه يغسل ذكره وان لم تكن عليه جنابة لان غسله حينئذ يكون من الجنابة
 وانما يفرغ غسله لئلا يفرغ الوضوء بمسحه وعلى هذا فينبوي في الجنابة

عن غسله وان لم ينو ما فلا بد من غسله ثانيا ليعم جميع جسده ذكره المازني وغيره
قال البر عبر الصلاة فلو نوى بذلك رفع الحدث وزوال النجاسة فوثرتم اعضاءه
وضوئه مرة ثم يعنى بنية رفع الحدث دلكه وهذا قوله مرة مرة بعد الله من
الفصل ولا فضيلة لتكراره عبادا ضوئها بانه تكرار في الاحاديث قوله
ثم اعلا جسده او من الفضيلة فظاهر الفصل اليدانية باعلا الجسد قوله وثلاث
غسل راسه او من فظاهر الفصل ثلاث راسه بمعنى انه يغسل عليه ثلاث غزوات
والغزوة هي كل اليد من جميعها والحبة كل اليد الواحدة والكمشة دحرج
دلا طابع وكان صلى الله عليه وسلم اذا اغتسل غفر ثلاث غزوات قال ابن التومني
الغزوة هي الفصل غسلة واحدة وكبير الفصل شرب فيه لتكراره
الراس **قوله** اعلم ان في تحليل شعر الراس قبل الوضوء انما عليه صلاح
احد مما الراس الى الابدثرة بسهولة ثانيا تحليله ليل اتيه من راسه
لا الساع تكون معلولة فاذا لم يخلل بذلك لئلا تله الساع فيتأدى بذلك
واذا خللته تكتمش الجمل ليرفع الراس ثلثا فلان ابو محمد طاح ان شيمه
علمه صفة الفصل من غير تعلمها ثم تصبه تر وحيته وذلك ان اذا اصاب
على راسه فيسرا بالجمجمة باليد الا يطير الى الجبهة حتى يتأثر الراس
فوله وتقديم شوجسده دلكه ليعمل لفعل عاسة رفع الله عنها الراس صلى
الله عليه وسلم كان يعجب النبي من تنقله وترجله وكفه وثلاثة لحدث
فوله وتقليل الماء ليرس مع احكام الفصل كما في الرسالة اذ قال فيها

مع احكام الفصل ستة وارسو فيه غلوة وبرعة **قوله** ويغسل
للمفتل ان يقيظ على الغلوة لئلا ينجس في جسده لان الراس لا ينجس فذلك
فيغسل فيها كحول عمره وانما يغسل عمره من غير طاعن وهو ما يظنون
جلو لانه من بعض على بعض وما تحت ليد من ما يبل الحلق وتحت ابيه
وبير الشنبه واصل فخره مما يبل الحلق وما يبر انقيصه وديره ويا كحل كتميه
وما تحت وتخليل دلا طبع وما غار من اجفانه وكسائر جهته وما تحت طارته
وهو الحاجر الذي يبر ثقبه دلكه **قوله** ايضا الغزوة لانه تستر لها
شجرة دلكه جاعلا مما يجعل الله الموتى **قوله** دلكه الحزب الى الجنب
اذا اراد الجماع ثانيا فيستحب ان يغسل من وجهه حتى يذهب الير عبر الصلاة وغيره
لغزوة صلى الله عليه وسلم اذا اتى احدكم امسك ثم اراد الجماع فليتوضأ ثانيا
ان الجنب اذا اراد ان يتوضأ فيستحب له ان يتوضأ على كاهن المزني وقيل لا
يستحب ولا يغتفر وهو الجنب بول ولا غائط ولا الجماع وحده هذا هو الذي لا يباح
وبالله التوفيق ومن نسي معة او عضو ليلاد **قوله** غسله حيز يدركه ولو بعد
شهر وان احرى بعد ذكره **قوله** غسله بار كل واحد من هذه النوازل **قوله**
اجزاء **يعني** ان من نسي معة او عضوا من اجزائه يداه والى ذلك على العيون بينية
الجنابة ولو تذكر بعد شهر اعاد ما صلى قبل غسله لئلا ينسى فيخلط
ما لا ينسى ستة من سر غسله فانه يفعلها لئلا يستغفر من الغلوة ولا
يعبر ما كان صلى قبل فعل ذلك فانه في الغلوة قوله بار اخر بعد ذكره

جی

جناب والا

100

فصل في التيمم

وحمد الله والبر بغير المسلمين والبر بغير المسلمين والبر بغير المسلمين
 لما خرج رحمه الله من مكة على هذه الحالة التي كانت عليها من
 منها وهي هذه الحالة التي كانت عليها من منها وهي هذه الحالة التي كانت عليها من منها
 هو ان يصرف الله تعالى ولا يصير اليك الحرام ان ينادي مي ونقله الشريعة ان هذا
 لا يعمل المحصور على هذه الحالة المحصورة وانما في قوله تعالى ان لم تجدوا ماء
 فيمسوا صعيدا طيبا وقوله صلى الله عليه وسلم ان ييمم وضوء المسلم وهو
 من هذا صفة وكافة ليعلم الله تعالى واحدا في مكة فليست محصورة
 عليه وسلم لما في هذه الحالة من مصلح الدين من ايقاع اهلاله قبل
 وقتها لم يمس عليه فحصل له ان الوقت وفيه دليل على اتمام الشريعة
 بالاول فان اعظم من استتمامه به مصلح هذه الحالة وان من حكمته انه تعالى
 ان جعل عبادة ابراهيم وادارة بين التراب الذي هو اصل الجهاد ووبر لما اليه
 هو اصل حياته اشعارا به تعالى بان هذه العبادة بسبب الحياة والبرية
 والعبادة السمر مزية وهو الشريعة كهيالة تربية تستعمل في الوجه واليدين
 تتوجه عن ذلك لا مظهر ولا اختيار والله اعلم وهو موافق للصواب **ويقيم**
المسافر بغير معصية والمريض بغير حجة او بغير حجة يعني ان التيمم مشروع للغير
 ان لا يعلوا في الخمس في حال المسافر اذا كان سعيه ان يقيم المعصية
 كسعيه والعلم والديني فانما كايماح لما التيمم لاجل العصى ان سعيه
 حينئذ بغير معصية فالبر الحاجب ولا يفرغ من العصى على دلاله يعني

ان المسلم اذا خرج عما سجد سجد لم يقيم والمؤمن لا يستقيم من غير سجد
 ان يصيب ان رخصة بغيره ان سجد من المحضر كالتيمم والبر بغير المسلمين
 بغيره ان سجد من سجد وكافة كالتيمم والتيمم على الخبير فلا يمنع ان يصيب
 منها الشيء ولا يباح ان ييمم للمسلم والمسلم يحضر ولا اذا تعذر عليها ما استعمال
 امام حجة عن وجود كماله حول المسلم ولما من حجة استعماله كما يجمع
 التيمم من حطل من التيمم ان هذا التيمم وهو الذي هو التيمم لا يجمعها فانه
 يباح له التيمم والله التيمم **ويقيم الحاضر لا يصح له ان ييمم** هذا هو
وقت ولا يقيم الحاضر التيمم لا يقيم الحاضر ولا يقيم الحاضر ولا يقيم الحاضر
الحاضر يعني ان الحاضر لا يصح له ان ييمم للغير وهو ان يعلوا في الخمس خاصة
 اذا خلا من خروج الوقت على المشهور وسيكون له خطا بالاحضار التيمم بل كل
 متيمم فلا بد ان يجتنب في الوقت قبل عتداء اكاره في وقت وجوده اذا
 كان على حاله لا اعادة على الحاضر التيمم في جميع ماصلي تيمم على المشهور
وقال البر حسي يعني ابداء ومنه الخلاق هل تقبلوا اذ اية الكرمية
 الحاضر التيمم او هي مختصة بالمسافر والمريض ان الله تعالى قال وان كنتم
 مرضا او على سفر او جاءكم من الماء فامسوا باليمين او امسوا باليمين
 وان حملنا او بمعنى ان خفت المريض والمسافر يخط ويحسب التيمم وان كنتم
 مرضا او على سفر او جاءكم من الماء فامسوا باليمين او امسوا باليمين
 ومقابل المشهور كان في السرونة قال يوجب الحاضر التيمم لما اوضح

انوقت واعلم ان حرمنا والا لثلاثة مشر وكما جاء من اهل البيت ما يكفهم من
 الماء الطاهر منهم واما نحوهم باستحضار الماء حرقه من زوايا دابة الميرخلو
 تاخير وقت او بر او عظم من حرمة من معهم من دابة من والديته وكذلك
 اذا جاءوا بطلب الماء قل ما من لصوص ونحوهم على النفاق او خافوا
 بطلبه ايضا خروج وقت الصلاة على المشهور وعليه ان الميرخل اذا خرج من
 بيته وله الماء وكذلك اذا خرج دابة لينة يرتفع بها الماء من ابيه مثلا لو
 خاف خروج انوقت بلانها يتماز واما ان خاف خروج انوقت بامتداد
 الماء كما اذا كان يربيد انا ونحوه ان استعمله خرج وقت الصلاة وان يتم
 ادرك انوقت بغيره على ان يشبه ذلك وان كان ولم يشبه واحدا منهما حكم
 طاهر المختص به ذلك فولي مفسر قوله ولا يقيم الحاضر اليه لما قلنا
 يبرو كذلك السنة فانه لا يقيم بها وذلك من باب التمسك به ما دني على العمل
 ويعني بالنافعة ما ليس به ضرر ولا فساد ولا يضر لا يخلو عليه فضيلة وقطع
 ونافعة فيرخل في ذلك السنن التي على ما عيان كالوتر وكعتن الهجر او على
 الكفاية كصلاة الاستسقاء عبر السلا والحق في الحاضر اليه
 انه يقيم لله عز والنوافل كالدابة تقبل وله كان كما في الميرخل والمسلم وان لم
 تتناول له فلا يقيم له الميرخل والنقل فالطاهر ان يوجه ويكر ان يقال
 وان قلنا ان دابة تقبل له فلا تتناول وان كان الميرخل عرضا لا يحمل على الغالب كان
 الصلاة اذا وردت في المشرع غير مفيدة لما تحمل على الواجب لشمس قوله

والاشم

والجمعة ان لا يقيم له الحاضر اليه ويطلب انما ولو خشي مواتها وهو ظم
 لذهب ويد قال النبي وقال البر اعط ان خشي مواتها يقيم لها ومنشلا
 الخلاء يبر اليعول من الجماعة في موضعها فيقيم اذا خشي مواتها او بدل من
 ان يقيم فلا يقيم وعلم ان يبر من بعض المتأخرين ان لو قيل يقيم ويرى الجماعة
 ثم يتنوط ويغير احتياها لما بعد قوله ولا يجتاز في يبر ان الحاضر اليه لا يباح
 له ان يقيم الصلاة الجنابة على المشهور كما لا يباح له ان يقيم للصن فتعنت عليه
 كما قاله الميرخل عليه غير، فتصير حينئذ عليه كغيره على ذلك وان
 ذلك انما انصف بقوله دابة اذا تعنت عليه ومقابل ذلك انه لا يقيم لها
 وتبر من غير صلاة فاذ او جبر الماء فوط وط على ان يفر قاله طاهر ان توصيه
 وبه من ان تعنت في ذلك لانه اذا كان من ذهب اهل السنة في موضع الكفاية يفتق
 الجميع حتى يفعل كطائفة منهم فلا يبر في تعينه ولا عير تعينه وبالله التوفيق
وبار الله التيمم السنة والنعير الهامة ومسح الوجه ومسح اليد الى غير
غير والسرقة الاولى وفي حوال الوقت وله حاله بالطلاقة والنعير
هو انقرب والجمع والاشح والخصاص ونحو ذلك يعني ان يبر التيمم
 عروها لما يتيم منها السنة وهم كون التيمم بنوي يتيمه استباحة الصلاة
 او غير مع انطوائه شره فيه تكون استباحة من الحرق المتقرب على
 اعطاء وضوءه بل كان عليه الحرق وكما كبر فانه بنوي الاستباحة منه كلما يقيم
 وانما قال بنوي الاستباحة فعدم لا التيمم لا يبر مع الحرق على المشهور ومعنى

على
وجود

على الارض مسجرا وكهوا والخرجه البخاري ومسلم وكما رخص بالتراب
 ومنزب ملكا فخصها بالتراب واستدل بالحديث كذا في وجعلت ترتيبها
 لنا كهوا واعترضوا بالجمع كون الترتيب مرادفة للتراب اذ تهيئة كل مكان
 ما فيه ولو سلم ان الترتيب هو مجموع لغف ولم يقل بالتراب ولو سلم ان
 يجعل بالتراب مع ما لم يعارضه ما وافق منه وذهب الى ان هذا الحديث
 يدل على تخصيص الترتيب بالحديث كذا في غير ذلك والترتيب على الترتيب افضل
 من غيره، قال في المختصر وهو لا يفي به ولو كان منقولا لم موضع على
 المشهور لقوله صلى الله عليه وسلم وترتيب كهوا وكهوا، الترتيب
 ومقابل المشهور لا يفي به ان الترتيب اذا كان منقولا لا يجوز الترتيب عليه
 لان اسم الصغير لا يتناول الاستفاد ولا باعتبار ما كان عليه اما ان كان موضع
 فلا خلاف في جواز الترتيب عليه ويجوز الترتيب على الطوبى وعلى الصالح الذي كثر
 عليه وعلى الترتيب فانه ابرحيب وكذا في ابر القاسم عليه وروى ان شيب
 على الترتيب عليه وعبر حبيب الترتيب عليه مع وجود غيره، وصلى اعداد ابد
 والاعداء في الوقت ويجوز الترتيب على الخلف كما قال المصنف قال في المرونة
 ويجوز وضع يديه عليه ويجوز بالخطا وروى ايضا بالجمع ومعنى له
 ان يترتيب يديه على الخلفا قرأه نجفهم ثم يمسح بهما هيبه والحمد لله
 ولا يجوز بالجمع الصغير والجمع والخشب والحشيش ونحوه وارضى
 حاد في الجمع والاهوى ان لم يجر مناه وغيره **يعني** انه لا يباح



له الترتيب على الجمل لا يفي به فلهذا جرحه عن مابنية الصغير ويجوز الترتيب عند
 ابر القاسم على الترتيب وان شيب والترمذي والبخاري وغيره الله من اجزاء
 ولا يرضى اذ امت على اصلا وقال البر بن يوسف لا يقيم على الترتيب والترمذي جرح
 والجمع والترمذي والترمذي والكثير شيو شيو قوله والحشيش والحشيش
 ونحوه يبراه لا يباح له الترتيب على منزهة الاشياء لانها ليست بصغير منزهة
 من المشهور وقيل يجوز على الحشيش لانه كانت على وجه الارض والاسم
 وابر القاسم جواز على النخل وعلى الخلد والحشيش ونحوه لانه لم يفر على
 فلهذا من الموضع الذي يبراه الترتيب عليه قوله وارخص للبر الذي حكمه بن يوسف
 عن ابر القاسم في البر الذي لم يجر من شيبا ولا تزايا فانه يقيم على الحاشية
 بالهوى والجملة لانه لم يكر مستورا بالجمع والجمع وقال الصبيح لانه لم يجر
 ما يقيم عليه يقيم على وراشه والله اعلم وبه الترتيب **يعني**
الصغير لانه **ومع ما يبراه الترتيب والترمذي** **يعني**
 ان يترتيب يديه على الترتيب للبر ستة ومنه الذي وهم ابر على الله من القوة
 وان شيبا لانه لانه يقيم في الوقت وبه قال البر حبيب وقال البر حبيب
 من المرونة لانه يقيم في الوقت وبه قوله ومع ما يبراه الترتيب والترمذي
 لانه ما زاد على الترتيب الى البر وغير ستة وان من افتقر على الترتيب لانه لانه
 وبغيره الوقت خاصة وهو المشهور وقال البر نافع يبراه وقيل لا
 عليه قوله والترتيب يعني ان ترتب الترتيب ستة وان حكمه في ذلك حكمه في الموضوع

على المشهور ومعتق ثلثه هو ان يحسب النوحه او كانه النوحه بعد فقال تغل في هذا
 بوجوده منكم وايدرك وبالله التوفيق **ووجاهة التسمية بتقديم النوحه على**
النبحه وتقديم كلام النوحه على كلامه **وقد تقدم** في تقديم
 ان التسمية في التيميم مشروعة ولما كان هذا الذكر المخصوص واجبا لبعض
 استحبابه من العباد فهو ان يحسب الله تغل عن الشروع في التيميم قوله
 وتقديم النبحه على النبحه يعني ان يغسل التيميم هو التسمية بتقديم النبحه
 على النبحه وكذا في كلام النوحه على كلامه **وقد تقدم** في تقديم
 كراهه ولا طبع ثم يبرأ كذا في هذا المشهور خلافا لغيره من النوحه
 من اصفه وبالله التوفيق **وبما قضاه في الوضوء** يعني ان التيميم يغسل بايديه
 الوضوء به من الوضوء لصلاته سواء كانت تلك الوضوء احدا او اسبلا
 ويغسل ايضا بوجود الماء قبل الدخول في الصلاة مع اتساع الوقت واما في التيميم
 فانه على النبحه من التيميم فانه النبحه اما ان وجدها بعد الدخول في الصلاة
 لم يغسل تيميمه ويتيمم على صلاته ابر العرس ويجب عليه ان يقطع اذا نسي الصلاة
 فانه يقطع الصلاة ويستعمل في الصلاة بتيميمه في الصلاة وفيما يتيمم
 على صلاته حكاه ابن شرواع **علم** ان الصلاة التيميم بالنسبة الى الوقت على
 ثلاث اقسام اقسام النوحه والاول ان يكون وجود الماء في الوقت بوقته او الوقت
 على المشهور الثاني ان يكون وجود الماء بوقته في آخر الوقت على المشهور الثالث
 المنزلة والاختلاف من الوضوء اسبلا والحرير الذي لا يجوز فيه الماء بوقته

وفي الوقت والمنزلة من الوضوء اسبلا والحرير الذي لا يجوز فيه الماء بوقته
 وهو يعلم انه موجود بل قد علم ان النبحه ثم وجدها في الوقت لعلها ابر او قبل
 بغيره الوقت وان قد علم المنزلة في كل منزلة في وجود الماء فلا اعادة
 عليه وان كان في في خوفه فوصل اليه بغير ما صلى في الوقت وكذا في النبحه
 والاختلاف الذي تقدم في كل منزلة من منزلة في الوقت ان في كل منزلة
 فلا اعادة عليه لان يكون مفضلا في الصلاة بغيره الوقت فانه ابر في الصلاة
 وكذا في وجدها بغيره او وجدها في بغيره الوقت لتفصيله في الصلاة **فتبين**
 وانما مراد من هذا الوقت من الوقت المختار وهو ان يصلي من الزوال الى الغروب
 والاول في الفصل الى آخر الصلاة الثانية وفي الغروب من غروب الشمس الى ان يغيب
 استغفر على رواية كذا في رواية في الغروب في الصلاة في الصلاة في الصلاة
فروع وكذا في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة
 لو احتسب يكون معنى مما يتيمم ان يجمعها ثم قال وان كانا متوضعين فلا بد من
 على انفسهما ما يتيمم الى التيميم من قبلنا ومباشرة او غيرهما **الثاني من**
 في وقت التيميم ونسي احد الوضوءات الخمس ولم يدرك ما هي تيميمه الى وجب غسل
 تيميمه صلاة من الخمس الثلاث اذا كانت طاهرا في الماء في سبيل ومعه جنب فان
 طاهرا في الماء يغسل في الاخذ الى جنب على نفسه ان يحسب فانه يفرح حينئذ
 على طاهرا في الماء ويقيم فتيمة للوقت كما ان كل الماء شربة يقيم عن الزمان
 ويجوز عليه فتيمة نصيب الماء خلافا لغيره من النبحه في تقديم التيميم من الماء والسبيل

والأصل في تعيينه بغير واحد ونحو السوا قبل التسمية بتعيينه بغيره
هنا زلة النفل بعد هذا ومن السجود والركعة أو ركعتي صلاة
وانضلت بالصلوة وجاز بتعيينه الصلاة كالمائة كركعة أو ركعتي صلاة
بتعيينه في الشيع والوتر بعد هذا من غير تخصيصه بغيره من حيث الصلاة
يقضي أن التيمم إذا حصل بتعيينه بغيره ليس له استباحة في ركعتي
وإن قصر بغيره مع ما وقع تكبيرة ذلك وصل عليه ركعة أخرى على التهور كما يقع
التعذر في الحرك ولا يتغير على الوقت والوجوب الطلب لكل صلاة على التهور
وبعد ذلك خلافه فقال أبو العرج يجوز في البعوت وقال أبو العباس ويجوز في
للهم بغيره ومنه كما يذكر في الصلاة على النجس فلا يجوز مطلقا ويجوز إذا كانت
الصلاة مشتركة في الوقت كما يصح وأظهروا مثلاً فيل مع غيره وبطل
البر في الشان ومع الأول على التهور قوله ويجوز السوا قبل التسمية بتعيينه واحد
يعني أنه إذا كان نوافلاً مطلقاً فإنه يجب بذله التيمم ما شاء من السوا قبل أو مثلاً
أخيراً نوافلاً مفيداً فيمكن أن يحل الخلاف فيمن نوى صلاة بغيره دون غيرها
بجلاء من تيمم للنجس فإنه لا يبطئ به كما لا يبطئ بوضوء للنس قاله في البرونة
وذكر طاهب الشيبان عن الرواية أنه لا يبطئ بتيمم النسي قوله وتيمم بغيره
هنا زلة النفل بعد هذا يعني أن تيمم بغيره إذا كان يفعل بذله التيمم صلاة
الجماعة والسنة كالوتر وكذلك من السجود والركعة أو ركعتي صلاة
هنا زلة النفل بعد هذا يعني أن تيمم بغيره إذا كان تكون متأخرة عنه وقطعه به ومتروكة

مع هذا هو المشهور وقد شرع فيه إرشاد أن تكون الصلاة منوية عند
تيمم بغيره فإن لم ينو على الصلاة ولا يركع في الصلاة ولا يستند عند السجود
حيث وانصب يحتمل أن يتيمم للوتر أو لنفسه وإنما إذا انقلب إلى الصلاة
ما لم يطل كثير الشمس وغيره اختلاف في صحة الصلاة بأن لم يدخل وقت صلاة أخرى
بأنه إذا دخل صلاة واحدة أو ركعة كان ما يفعله من الصلاة تابع للبركة
ولا من الصلاة تابع حاله من السجود سجداً واحداً أو ركعة واحدة فيركع ركعة
الله تعالى ما يفعله بتيمم بغيره بغيره لأن نية الصلاة وانضلت بالصلوة ولم يخرج
الوقت فسأله وجاز بتيمم الصلاة كالمائة كركعة أو ركعتي صلاة
بأنه يجوز له أن يفعل بذله التيمم كالمائة كركعة أو ركعتي صلاة
النجس السجود والركعة أو ركعتي صلاة وغيره الله مما عدا البر بغير
كما ذكرنا ولا على يكون قابلاً للادنى قال في البرونة فإن تيمم الصلاة أو
ركعة أو ركعتي صلاة أو ركعة أو ركعتي صلاة بغيره تيمم للركعة أو ركعتي صلاة
النجس أو تيمم الصلاة بغيره بغيره الوقت وقال في البرونة
اشتبك بركعة صلاة النجس بتيمم ركعتي النجس ولا يجوز به إذا تيمم الصلاة أو ركعة
به أظهر قوله ومن طرأ عتلاً بتيمم في الشيع والوتر بغيره ما تأخير
وقد تقدم معنى ذلك عند قوله وتيمم بغيره هنا زلة النفل بعد هذا يعني
بتيمم العتار بطل الشيع والوتر بغيره ما تأخير بغيره ما تأخير
عنه فلا بد من إعادة التيمم لما تأخراً إذا لم ينعش للتابع حاله من السجود

حسابا وكما هو **فروع** قال المحقق في سبيل التبيين سبيل البراءة كالحق
 وركني الجمع والتعديروا استيفاء وانحصر والله يثبت لكل واحدة منها
 كتابا العواضير سبيل الجمع بين سنتين بغير واحد كما تقدم في العواضير قوله
 ومن تبهم جنباهم يجمع ان التبعين اذا كانت عليه جنابة فلا بد ان يتوضأ
 استحالة الصلاة **فقال** في المختصر وفيه اكثر من واحد في التبعين وانما يكون
 والاستحالة لا ان تبهم لا يجمع الحرج على المتصور **واعلم** ان الصلاة وقضاؤها
 تصفح عن ذلك بعد وجوب الصلاة والتعديروا المتصور من التبعين وقد
 اختلف في منزلة المسئلة علم ان رتبة افعال الحركات لا يجلو ولا يفيض ومما
 بله لا ان يفيض يجلو ويفيض انتم يجلو واقتضاء عليه اصبح لا يجلو ولا يفيض
 اذا وجب الصلاة والتعديروا يتصور في ذلك الموضع التبعين الذي لم يجر من قبله
 ما يجعل الصلاة بدليل قوله صلى الله عليه وسلم لا يغسل الله صلاة
 احركم اذا احدث حتى يتوضأ وانقضاء التبعين بغيره على التبعين وانما يفيض
 امر بالانقضاء بتصفحه اذا الصلاة وقضاؤها وما علم ذلك بعد ما وصح
 وقول البراءة قوله صلى الله عليه وسلم انما افاضكم بالمرء فانما من الله انما
 ووالانقضاء عليه احتياجا ومما اذا احدث بعينه هو دليل التبعين لا انما
 ولاقتضاء علم اذا وجب الحركات سبب الخلل كورا الصلاة ثم في الوضوء
 وانكره البراءة **فقال** الصلاة ثم في ذلك لا يجلو بدليل حاشا للحق
 بالصلاة اجماعا **فروى** في ذلك من ذلك افعال في

55
 ومن يجر ما ولا يقيمها **فان** رتبة افعال المحقق من قبله ويفيض عنه
 قال مالك واصبح يفيض واما في التبعين **وبالله التوفيق**
فصل في الحيز يعني ان من البطلان في رتبة الصلاة من الحيز
 واعلم ان رتبة التبعين فيها التبعين ثلاثة في حيز وقدر الاستحالة ومن
 فبما في حال التبعين انما كانت التبعين ثلاثة اقسام لا الجسم له حالته
 حالته حجة وحالة فرضها خرج منها في حالة الفرض وهو الاستحالة وما
 خرج منها في حالة وضع الحمل وهو في حاله في الحيز وهو انما يحتاج
 بنفسه من قبل ان تحمل عادة غير ان رتبة خمسة عشر يوما من غير وكلاهما
 الحيز لغة التبعين التبعين غيلا وفيل من ميثاق الحيز والحيز اجتماع
 البع من التبعين من الحيز هو ما با اجتماع التبعين واما هو فهو
 ما ذكرناه في باب الحيز هو غلبة الجسم وقلة داءه وجعل الله
 خروجه علامة على ان التبعين وحفظا للتبعين واولا من التبعين هو وقيل
 من التبعين بدعيه امر الله صلى الله عليه وسلم **والله اعلم** **والله اعلم** **والله اعلم**
الحيز المبتدأ خمسة عشر يوما **والله اعلم** **والله اعلم** **والله اعلم**
زادت ثلاثة ايام ما لم تجاوز خمسة عشر يوما **والله اعلم** **والله اعلم**
الشم خمسة عشر يوما **والله اعلم** **والله اعلم** **والله اعلم**
والله اعلم **والله اعلم** **والله اعلم** **والله اعلم**

الدخول في ثلاثة اشهر لا بعد انقضاء الثلاثة ولا شهر فدم الحبل لا يتغير
 امرها على المعتادة واخر الحمل تنزول امرها بفعل وانظر الحبل المتولد في يومها
 الباقية لانه لم يزد ما فيه ولم يتغير لما عجز البنت مما زاد من او صفة
 او كدرة فهو حيز بل انقطع عنها لدون خمسة عشر يوما فانها تنزل
 فان تمام من بها بفعل في المدة تمكنت خمسة عشر يوما ومذهب هو المشهور
 وبما يزيد انها تنزل على عادة لقائلنا من ولدت بجنين الان هو ان تنزل
 ولون منها وذوان اسنانها لا يلحقها من اهلها وقال ابو فيل بن عمر ان ما كان
 عليه امهاتها واخواتها وعما تها كما احس وروى ابو وهب رواية زياد
 مع دلائلها في ثلاثة قال في التوضيح والاستظهار على رواية ابو وهب
 مشروكة بان لا يزيد على خمسة عشر يوما على المشهور واعلم انه لا حذر
 لاكثر ايام يجوز ان يمد الحيز واما اقله خمسة عشر يوما على المشهور هذا
 في الحمل عاين مسلمة وقال في التوضيح هو ان يمد من المذهب وقال ابو حبيب
 اقله عشرة ايام وقال يحنون ثلاثة ايام وقال ابو حبيب خمسة ايام
 وفيل بن النسيان ابو عبد السلام واكثر النصوص في الكتاب المشهور ان
 هو قول ما حيز ان يمد في ايام النساء ورحمة الله ومنشأ الخلاف
 بين الافعال المذكورة اختلاف النصوص وكل الجنب لما ثبت عنه من النصوص
 قوله والمعتادة عادتها تنقضي ايامها ذلها وقت تلك الاعادة بحيث تمام

ثلاثة

بعد الدخول في ستة ايام بل لم يزد على خمسة عشر يوما فاذا كانت
 عادتها مثلا عشرة ثم تمام من بها الدخول في ستة ايام وثلاثة ايام وكالات
 عادتها مع الزيادة اكثر من خمسة عشر يوما فلما تفر على خمسة عشر يوما
 كانت عادتها ثلاثة عشر يوما فلما تفر على يومين خاصة وان كانت عادتها
 اربعة عشر يوما فلما تفر على يومين وان كانت خمسة عشر يوما وتماهى
 بها الدخول فاما اكثر من ثلث وان كانت ممتدة خاصة واذا بينا على المشهور
 وقلنا ان الاعادة تستكمل على عادتها ثلاثة ايام وكانت عادتها مختلفة
 تفر وتغير بحسب الفصل فانها تستكمل على اكثر عادتها على
 المشهور وهذا هو الرجوع اليه مله حمد الله وكان لا تمكث خمسة عشر يوما
 واستظهار ثلاثة ايام وانكر يحنون ومعنى الاستظهار استفعال من
 الفهم وهو ان يمد في ايام الاستظهار من بعد على تمام الحيز
 وهو مشروكة بان لا يزيد على خمسة عشر يوما قوله والحامل بعد ثلاثة اشهر
 خمسة عشر يوما ونحوها فز تفر من مذهب المذهب ان مائة الحمل
 من الدخول فهو حيز على المشهور وقال ابو حبيب ليس يحيز واستفاد ايضا
 كما في القسم مثله مما قال في التوضيح اذا خلاص ثم انقضى بولها على الحيز
 مستقيم لحياتها فان قلت لو كان الحيز يطر مع الحمل فيكون دليل على امد
 الرحم كالة كهيئة افطعية وفرد كتنقيح الشرج وطرية ذلك وقابل النساء
 قال ابو حبيب بل لا حيلة فيصير وتصل ولباتها وجهه كما حسنوا وما

انصرف بقوله والحامل الى ان اذا اقبل وزمها عاده فلما جازها بعد ثلاثة
 اشهر ثلث خمسة عشر يوما وقوله الى الاربعة عشر يوما وقال ولما تمت فسر
 ما يختصر وليس به ذاك حر وليس به اول الحمل كاخيه ومن حكمه ان في
 ثلاثة افران وفي كل واحد خمسة عشر يوما فيل بالحامل وفي كل واحد عاداتها
 مع ولا استظهار وفي كل واحد عاداتها من غير استظهار قوله وبعد ستة
 اشهر عشر يوما ونحوها هذا وما قبله تقسيم الاول الحمل واخره يعني
 ان الحامل ستة اشهر عشر يوما ونحوها الى خمسة عشر يوما واخر
 الحمل ثلث اشهر يوما واختلف الشيخ في الشهر الاول والثاني من حكمه
 حكم الثلث وما بعد ما من كونها تمت خمسة عشر يوما فانه لا يانسي
 او حكمها حكم المعتادة فتمت فدر عاداتها مع ولا استظهار كما تقدم
 فانه ابر بغيره وهو ان يقول ان يجمع اليه قوله بان ينقطع الدم بعفت ايامه
 يعني اذا انقطع الدم ابر بحمله الدم بعفت ايامه الى ايام الدم بعفة الافر
 حتى تكمل عاداتها المعلومة على التفصيل المتقدم في اكثر الحيض ثم قصر
 بعد ذلك مستحاضة فتفصل كل ما انقطع عنها نضوج وتصل وتوكل انها
 لا ترى هل يعلو ومما مع ام لا وخلافه ايامه انهم اذا كانت اقل
 من ايام الحيض اصلا ما كانا على اربع ايام هذه الحسنة وكذلك الحكم
 ايضا فيما اذا كانت ايامه انهم كثيرة او متساوية فتلغى ايامه انهم
 كذلك على المشهور وقال البر مسلمة وعبر الى ان اذا لم تكن ايامه اكثر

٥٦
 با كانت ايامه انهم اكثر او متساوية فتكون ما يطابق الحيض وما لم يطابق
 انهم **حقيقة** ولو بغية على ذلك مرة عمدا غير انها ان
 كانت ايامه الدم وايامه انهم متساوية فهم امرأة حاضت نصف شهر
 وكهنت نصفه فدر حاضت اكثر الحيض وكهنت اقل انهم وان كانت ايامه
 انهم اكثر في ذلك واخرج لان اكثر لاصله **قوله** ما فانه في السواد
 عن ابر الفاسم بالية لان في الدم ايامه كل يوم مرة فان راته عن صلاة انهم
 فتركت الصلاة ثم رات انهم فيل انهم فيل فتركت الصلاة وتعلم انهم
 والعصر لان قول البغية حاضت يوما وكهنت يوما لا يبرهن
 اليوم بالحيض واعلم انها اذا ميزت المستحاضة بغير الدم في كل ذلك
 عبرت عن حكمه كانت حاضا حير راته في العادة باقيا وفي العدة على
 المشهور وان كان ذلك الى التمييز بغير الدم فيل في انهم من ايامه على
 ما مر فان تمامه ان من هذا الدم المميز فيل تقصر على عاداتها من غير استظهار
 وقول ابر الفاسم في المجموعة وروى عن ملية القضية وبه قال الصنف وحسبه
 طاحب المختص لان المستحاضة قد تقدم لها حكم الاستحاضة فالاصل ان بها
 اذا زاد على حبيها استحاضة وقال ابر الفاسم انهما تستكهن على عاداتها
 وقد مر له اصله وانهم له علاقا بالجمود ومن ان تدخل المرأة الحنفية
 فتخرجها حائضا ابر ليس عليها فخر من الدم والغصة ايضا ومنه ما ابر
 بانه عفت الحيض فيل ان يشبه ما العجيم وفيل ما العجيم وفيل شر كما

كالحيف والابيض ثم قال البر الفاسم لفظة البيضاء ابلغ في النفاذ من الجعوف
 لم اعتداهما فنتنظهما بما لا يوجب جرحا له وقال البر عبر الحكم
 الجعوف ابلغ في النفاذ من لفظة لم اعتداهما فنتنظهما لان لفظة من يقابل
 ما يوجب الجرح والجعوف يعرف بالحق وقال عبر النوم والارواح مما سوا
 وباسرة الخلاء ان اعتداهما فافوق فنتنظهما ما لم يخرج الوقت المختار
 وقيل الوقت الضروي والاستغفار لما ياتى على قول البر الفاسم والبر عبر الحكم
 واما القول الثالث ان العلامة جبرية اغتمست وجعل البر لشدة منتهى الخلاء
 والاستغفار الوقت لا يختار والضروري علم ان كلب دافوق ملهوم
 باب دافوق باب لا وجب البر عبر الصلاة والاهم دافوق اختيار ارفع الصلاة
 في الوقت المكم ومع ان كلامهم علامة واما المتبصرة فقال البر الفاسم
 والبر لما جشون لانهم دافوق الجعوف كفاية ولورات لفظة البيضاء ولذا
 قال البيهقي نوع لعله رجع البر الفاسم الى قول البر عبر الحكم وقال عبر
 النوم والارواح البر الفاسم علم ان المتبصرة اذا رأت الجعوف تهم ولم يقل
 اذا رأت لفظة البيضاء فنتنظ الجعوف وما كانا نفل عنه لما ذكره ثم رجع
 ما قاله ابلجيم بارخروج الاعتداء عن عاده تارة رتبة بخلاء المتبصرة انه
 لا عادة لما جشونات كانت علامة واطعن لفظة فلا توخرهم
 لأم مشكوك في انهم دافوق ونفل عبر النوم والارواح واما من نفل عنه
 والى ميز الشارح والمتبصرة تزد **فروع** قال في السواد رجع البر الفاسم

عملك وليس على المرأة ان ترفع فنتنظهم بها قبل العجر وسير ذلك من عمل الناس
 انما عليها ان تفتخر ذاك عن النوم وعن الصبح ابر حيد اذا رأت ذاك
 ان اذهب غيرة ولم تنروا كان قبل العجر او بعد فلا تفضي صلاة حتى
 توفى لنتنظ البر ولكن اذا كان رمضان فتصوم ذاك اليوم وتغيبه لاحتيا
 كملوا هذا التوفيق **ولا قبل للمحاضر صلاة ولا صوم ولا حواف ولا من**
المصحف واما هو السجود عليه فضاء الصبح فممن الصلاة وفرا
تت جازية ولا قبل الزوج من وجب ولا ما ليس من كونهما
حتى تقتل يعني انه لا يجوز لما في حال حيضتها فعل في امر الصلاة
 ما لا يحضر يمنع عتار الصلاة والصوم ويمنع ايضا وجوبها لما وجب الصلاة
 فمن غير خلاف واما وجوب الصوم فعلى المشهور خلاف العبر النوم والارواح
 والحواف ولا من المصحف ولاد هو السجود يبرانها ممنوعة من فعل تلك
 الاشياء ولا تقف ولا تقف لان ما في البر يكون دافوق السجود تمنع ايضا
 من من المصحف هو المشهور وقيل يجوز لما ذاك وخص البر الفاسم للمحاضر
 ان يصر للصوم وتكتب فيه لاجل التعليم قوله وعليها فضاء الصبح دون
 الصلاة لقول عائشة رضي الله عنها كن يوم يفظ الصوم ولا نوم بفظ
 الصلاة والبرق بينهما كان الصلاة تشكر بخلاء الصوم فلو كلفت للمحاضر
 بفظ الصلاة مع ذكر التحيز لكان عليها ذاك من وجب وفرا قال رسول الله
 طر الله عليه وسلم نكت احدا كثر شغلها لا تفل وفرا تها جازية يعني

انها لا تمنع من الزوجة في غير ذلك وهذا هو المشهور قوله ولا يجمل الزوج
يعني انه لا يجمل الزوج ان يطأ ما لا يخرج به حالة الحيض قبل انقطاع الدم
عنهما من غير خلاف في ذلك واما خارج العرج وذلك ما ليس من نكاح او كونه
مقبول فالذي لا يجوز له سوا الذي يفتي به في الجمع وهو المشهور خلاف
لا يصح وقيل في ذلك مباح من مرقى ولا زار وعليه جمهور فقهاء الامصار وهو
مذهب ملا محمد الله وجميع اعلامه المتقدمين والمتأخرين وقيل مباح كل شيء
منها ما عدا العرج ولا يشترط الا زار الى الزينة قوله حتى تقفل لقوله تقفل
ولا تقرب من حتى ينقضي فانه انقضى يعني بانها ما تفرغ من حيث امر الله
هذا هو المشهور وقال ابن تيمية يجوز له وكهها الى انقطاع عنها الدم ولو
لم تقفل واعلم ان منوعات الحيض قسم منقسم عليه وقسم مختلف
فيه فالقسم المتغير عليه تسعة وجوب الصلاة وسبعة فعلية وسبعة فعل
الصوم وممن لم يصفوا الصلاة واستدرا العدة والوكه في العرج ورفع
الحديث وهذا السجود ونسج في الحيض هو الوك والاعتكاف اذا لم يوفلان
في غير السجود والنسج المختلف فيه سبعة وينقسم الى قسمين المشهورين
المنع خمسة وهو الوك بعد انقضاء وقيل انقضاء الوك وقسم
ينعهم والوك فيما تحت ولا زار وجوب الصوم ورفع حدث جنائز وما
بدون الخلاف اباحة العرج قال الشافعية تفصيل او كراهة الجنابة لم يخرجوا
كراهة الحيض وقسم المشهور الجواز وهو شيان فزادة العرجان كراهة وانقضاء

بفعل

بعض ما بها واحكام الحيض كثيرة وقد ذكرنا جملة من احكامها واستنباه
فانها المستطرفة لظهورها ويجب على المرأة ان يسأل في كل ما يجب عليها من
احكام الحيض وعين وكذا ان يجب على الرجل ان يسأل في كل ما يجب عليه من
احكام الحيض لان ما ليس الاكلال متطابقا للحيض وهو في نكاح النساء ولا يجوز له
فيما اختلف من ان يخال فيمنع ان الله تعالى ان يعلم جهلنا ولا يعلم غفونا عما نحن
عليه من التقصير الله يسمع بصير **فصل في النجاسات والنجاسات**
كالحيض منعه والتميز بوقت ما لا ينقطع الدم عنه ولو لم يفرغ
الولادة اعتكفت وطه فاذ اعادها هذا الدم فان كان بينهما خمسة
عشر يوما فكثر كالزنا حيفا وكذا في الاول وكذا في الثاني
منها هو انفسم اثلاث من انفسم الاول انفسم فيها الرحم ومسوح
النجاسات وينقسم الى ثلاثة في هذا البطلان الثلاثة انفسم الاول في
النجاسات **فصل في انفسم من مولادة المرأة** لانفسم الدم فانه لا يجوز
والزنا يقال في النجاسات والنجاسة لا يضاف الى وانفسم اثلاث في حقيقتها
النجاسات وهو الدم الخارج عن مولادة لانفسم الحيض اذا اشتغل الدم
لنفسم ثلاثة انفسم باصبعه واعذله فيقول من لحم الجنين والثاني
يليه في ذلك اعترافه بقوله الله في انفسم النجاسة وهو كذا في
الدم الذي يخرج مع الولادة فهو في حقيقتها في حيض النفسم اثلاث
في غايته يوم النجاسات وسبب ذكره المصنف بقوله والتميز بوقت ما لا

افله بلا حمله فوله وانعاش كالحيض اذ حكمه حكم الحيض ويمنع ما يمنع الحيض وقد
تخرج في المفردات بتساوي حكم الحيض وانعاش في الموضع للتفريق ولا في الفلانة
لانه لما كانت العلة في فواته خور النسب بسبب تكثره فلا ينعش ان يكون
الانعاش عمن تكثره فوله واكثر يستوي يوما هكذا قال ملط وعنه ايضا
ببيل النساء عرف ذلك وشهر بعض الشيوخ دأوا وعليه قول في اله سلة فاذا
انقطع فلها ولو يوم الولادة اغتسلت وطقت بغيره ارجع اننعاش متى انقطع
عنها قبل تعلق المستبر يوم ان كان انقطاعه ليوم الولادة وبغير هذا فانها تنقل
وتطر وتضوع ويأتيها فوجها لانه لا حركا فله عن ذلك لينة ويعلم انقطاعه
بالقصة البيضاء والجمود كما تغرم فوله جاء اعلاوه هالوا اخره يعني ان
انعشا اذا عاوده هالدم بعد انقطاعه ومعاودة خمسة عشر يوما فاكثر
كان اثنا عشر يوما مستغنا فوله وراضم الاول ان لو لم يكن انقطاعه عاوده هالدم
كهم تاء وانها تظم الدم اثنا عشر الاول وتنع فيه كالحيض ان قلعه الدم بعفه
ان بعض وكارة الدم من تمام ايلام نعالها **عروج ذكارة** اذ اولت المرأة ولما
وبعضه بعنهها اخره فلم تضعه فاجبر شتم وفردت الدم فاجبرها به الى
الدم حكم اننعاش وان وجهها الى جهة عليها لم تضعه لولده واخره فلامه في المونة
وفيل حكمها حكم الحمل ما لم تضعه اثناء اوله **الثاني** بعرا مضي مولده
داخر اكثر اننعاش وهو يستوي بوجاهة ما تغرم وانها يحكم لها بان انقطاعه
وهذا معنى قول طاب المختص بان قلها بغيره **الثالث** الدم الخارج

فيل الولادة لاجلها حكمه فيه فويل اخره لانه حيض وانما اننعاش **الرابع**
الما ولا يضر يخرج من الحمل عن موضع الحمل او السفط ويعر وبالها ان يجمع
به وعابه فقال البر الفاسم يجب منه النوض وقال طاب المختص وجوب وضه
بهاك وبالله التوفيق **قسط ٥ في الاوقات** والاوقات جمع وقت وهو
جمع فلة والوقت ما هو من التوقيت وهو التمرير ويسمى الذي ما وقت التمرير
والوقت منما فله دالما للمار اذ الاقرن خفي سمى الجلي وقتا فوجاه
زير كملوع الشمس فملوع الشمس وقت محبة زير اذا كان املوع معلوما وفيه
خفا ولو خفي كملوع الشمس بالنسبة الى اعمى او مسجون مثلا لقلت له كملوع
الشمس عن محبة زير فيكون المحبة وقت املوع وجمع الصنع والافات
اما باعتبار وقت ولادها ينقسم الى ثلاثة اقسام او اربعة اقسام ان الى
اختباري ومضيل وضوري ومكره وار وقت انقطاع واحرا اما باعتبار الكل
صلاة لملها وقتا وقت احرا ووقت قضاء والله اعلم وبه التوفيق **الوقت**
المختار للشمس **قسط ٦ في الاوقات** يعني ان ممتروقت انظر
ولا اختياري ان الموسع ان من زوال الشمس اي قبلها عروسه السماء الى ناحية
الغرب واخره منتهى انقطاع الفاعلة ولا وبعر وبالنزوال بان يقلع عود
مستقيم باذ اتاهي انظر انقطاعه واخره لانه بادة جزالة معروف
الزمان ثم ان تلاحى الى ان طرخل انقطاعه مثله جزالة معلوم الوقت واخر
ولا اختياري للشمس وما يعتبر انظر الى ان زمان عليه الشمس لانه لا يعتبر به

في انهم ولا به العصر وانما يعتبر ظل الظل من بعد ما عرقل في ليلة الاحد
 عليها الشمس وخرجت عادة البغضاء بذكر القامة لانها لا تغرب في الغالب
 ولا بكل فاهم بشار كما به هذا والله اعلم وبه التوفيق **والاختار للعصر**
من القامة الى دلا مبع الى روضه الى الغروب يعني ان مترا وقت العصر لا يتا
 في ان الموسع من القامة دلاوي ان من اخرها ولا يميز الى مختار الى مبع الى الشمس هذا
 من هذه السرونه وقبل يميز الى انقضاء القامة الثانية واذا كان اخر وقت الصلاة
 دلاوي هو بعينه او وقت الثانية لزم ففعل حصول الاشتراك بين الصلاتين
 على المشهور قال البر حبيب لا شتر الى بينهما ورا الى العصر لا يدخل وقتها
 حتى ينجح وقت الظهيرة وعلى المشهور يحصل الاشتراك بينهما في اول الثانية
 فية بغر ما يقع احرا الصلاتين ورا الشهاب ان لا شتر الى بينهما في اخر القامة
 دلاوي وهما قولان مشهوران شهر دلاوي البر عطاء الله ورا شر وشهر
 الثاني سنزوعه واختار التوفيق والذات الاشارة الى حجب المختص بقوله
 وهما في اخر القامة دلاوي اول الثانية خلافا ليريد القول المشهوران
 ومنه الخلاف قوله ط الله عليه وسلم في حديث جيم بطرم الغريمين
 ط كل كل في مثله هل مضاه شروع او فروع وهو في الحقيقة لا يعط
 واستظهر في المفردات القول الثاني فقال ودانهم الى العصر هي الشارحة
 للظهر في اخر القامة دلاوي انهم قوله الى دلا مبع الى يعني ان وقت العصر
 المختار الى دلا مبع الى وهو من هذه السرونه ودليله ما به حديث ابراهيم



٦١
 في انهم ولا به العصر وانما يعتبر ظل الظل من بعد ما عرقل في ليلة الاحد
 حربه مسلم وقيل يقتصر الى القامة فانه ملكه المختص بقوله وضروها
 الى الغروب يعني ان وقت الظهيرة والعصر ضروري لهما بعد الوقت المختار
 يقتصر الى غروب الشمس وحسن الضروري الى عدا بالضرورة وهو اهل ولا
 عزرا اذا وقعوا فيه الصلاة كما لا وان غيرهم اذا وقعوا فيه فقلوا وقيل
 فقا وبالله التوفيق **المختار للمغرب** **فرو ما تقابل فيه بعرضه وكهانه**
 يعني ان الوقت المختار الصلاة للمغرب بغير غروب الشمس الى غروب في صنادون
 اثر ما وليس لما دلاوي وقت واحد على المشهور وقال به الاستزكار وهو
 وليس بملتنفيع بغيره اخر ما من الغراب وقال البر شر ظاهير المنهج بغيره
 ما توقع فيه بغيره لا اذا ودلا فافاقه وقيل طاهج دلاوي دلاوي
 بعلمها بغير شر وكهانه واليه اشار بقوله فرو ما تقابل فيه بعرضه وكهانه
 وبالله التوفيق **والاختار للعتاش** **من مغيب الشمس الى الثلث ايل الى المغرب**
الطلوع الفجر يعني ان من الوقت المختار الصلاة للعتاش من عتبة حرة
 الشمس الى افاق من بقايا شعاع الشمس الى انقضاء الثلث دلاوي من ايل الى
 المشهور وقال البر حبيب ان هذا ايل وروا البر حبيب ان وقت المختار
 من مغيب الشمس الى طلوع الفجر فعمل قوله ابراهيم ليس لما وقت ضروري
 واختلاف حصول الاشتراك بينهما وبين المغرب فالدلي فقلوا جيم والشمس
 على شهاب ان لا شتر الى بين الصلاتين فيما جبر الشجر بغيره ثلاث ركعات

انه او فعماء الوقت لغير الختم بوجوبها عليه ولترده في ذلك وقتها
 وان الصلاة في الوقت بغير فلا يبرأ منها ولا يغير قوله الى ما سجد ولا عملا
 والضروري الى كل موضع الشمس يبرأ الوقت الضروري بغير الوقت المختار
 الذي هو ما سجد ولا عملا للصبح الى كل موضع الشمس ويبرأ فيه الوقت
 بركعة قبل كل موضع الشمس لا باقل منها على المشهور وقيل يبرأ بالركوع
 بغيره والركعة الثانية ركن بها الوقت مع بغية الصلاة او وافقة بغير
 خروج الوقت فكل ذلك اذا حكاها ابر الحاجب عن الصبح وقال يحتمل ما وقع
 بغير خروج الوقت فظا واما الظهر والعصر بانما لا يبرأ كان لا يبرأ
 ركعة على مقدار الصلاة دلا وركعة الصلاة المغرب وانما لا يبرأ كان
 معاد لا يبرأ ركعة على مقدار دلا ولا في منعهما وحرف من الزمان والصبح
 خلافا لابر عبد الحكيم ويحتمل وانما جشون الزمان فالواحد لا يبرأ كان
 معاد لا يبرأ ركعة على مقدار الصلاة الثانية قبل طلوع المحضر وقد
 بغير للمغرب ثلاث ركعات فكثر ما انه بهما الظهر والعصر شعير لا نه
 ادرك وقتها في حال العصر فيغير للمأول ركعتان فتقسم الثانية ركعة
 ولو سجد لا فله ذلك مثل الظهر عصر بركعة والعصر بركعة وارفع الساجد
 لمقدار خمس ركعات قبل المغرب صلاة مما حضر بركعة ولما ورد في العمل
 بغير تنبيه فلا خلاف بينهما ان مسائل النصارى لا تقاد فدر ركعات الصلاة
 واما مسائل اهل جفر فتدفع بينهما في مسائل الساجد المحضر وقد بغير صلوة

اربع ركعات بلا خلاف انه يطل العشاء بركعة لا اذان وقد نابا المغرب
 بقدر الثانية ركعة وان قدرنا بالعشاء وحده غير ركعتين فطلعا ولي
 ركعتان وكذا في صلاة ونما بالعشاء بركعة على كل حال ولو قدر الساجد
 اربع ركعات بالعشاء حضر بركعة ولما وكذا في صلاة ونما بالعشاء
 انه لو ادرك وقت صلاة بغير صلاة بركعة واراد ركعة وقتها في حضر
 صلاة ما حضر بركعة وما وقع الصلاة او شيئا منها في الوقت الضروري من غير
 ادراك ولا عزاء فهو ركن بركعة واما المملوك والعزاء فلا اثر عليه لاجل العز
 والعز يحيط للناس بسبب الكفر لطلعا او تراجع او انصاء او انما لو
 الجنون او النعوى او انقضاء او الخبز او انقضاء **فروع الاول**
 مثل يعتبر مقدار الركعة في حوائج العزاء وقال يد يحتمل واصبح وعبر
 انوهما وهو انقضاء وقيل لا يعتبر ذلك في حوائج بغيره فله ابر بشير
 قال بعضهم بناء على ان الصلاة شرعية في وجوب الوعد والاداء وانها
 لو كانت شرعية في وجوب ما لم يجزى بها محنة اصلا وهو خلاف ما اجماع
 وقيل يعتبر مقدار الركعة في حوائج الكافي وحده لا اعتبار بعزوه وضعفه
 عبر التومنا لان الصلاة يجب ما قبله وصرح ابر بركعة بمشهوره وقال
 ابر حبيب يعتبر في ذلك هو الجميع ذلك الكافي والمعنى عليه اما الكافي
 فلا اعتبار بعزوه كما تقدم ولما المعنى عليه بمجعله ابر حبيب كالنعم باجماع
 لان كلامه دلائل النصارى والنوع بطل النوض **قلت** في الكافي لا اعتبار بعزوه

يتابع عندهم الكبر من العذر **فصل** لا ينافي في العذر من العذر لا بد
عزرا باعتبار مكانه والحد والسفر كما هو غير من العذر لا ينافي الكبر
لأنه من زائد بان يسلم بخلاف العذر الباقية فإنه لا فرق في علم الله والله
اعلم **الثاني** العذر مع إذا زال العذر وفرضه من الوقت بغيره وفرضه
بدرجته العذر والعصر والمغرب والعشاء الصلاة ولا يخرج الوقت فإنه يقضى
الصلاة ولا حجة بغيره من الصلاة غير أن الفلاس إذا أصل مثل ما يظهر ركعة ثانية
بنا حجة ويسلم ثم يصل المغرب واختلف في ذلك **الثالث** لو ظهر طاهر العذر
بأحدث بغيره بدرجته الصلاة في الوقت بغيره في آخره فيشرع في الصلاة فلم
يدرك الصلاة واشتباها في الوقت فإنه يقضى الصلاة فالأمر بالفلاس في
العقوبة وفي الأفضاء عليه المأزى وهذا الخلاف إنما هو في غير عليه وأما كل
مختار في الخلاف في وجوب القضاء **الرابع** إذا ظهر طاهر العذر ثم
تيسر عنده كصحة الصلاة التي تظهره بغيره بدرجته الصلاة بغيره في آخره
فلما شرع فيها خرج الوقت فإنه يقضى وهو من ذهب بمنع ومختار للحاجب وأما
من ذهب إلى الفلاس والموازاة والعقوبة فإنه يلزمه لاجل تشاغله بالفصل
المعتاد لا يمنع من الصلاة بالظهر الأول كمنعه من الصلاة في حادثة العذر
الخامس إذا زال العذر قبل خروج الوقت بمقدار أربع ركعات مثلا فذكر
صلاة تستمر ما يقضى من الوقت فإنه يصل بنفسه ثم يقضى الحاضرة وهو
مؤثر الفلاس والموازاة ومحمد إلى الحاجب لأن النسبة لما فرقت للقرتب ولا

بالوقت إنما هو الحاضرة **السادس** إذا حصل الحاجب في وقت صلاة فإنه
تسقط مع حصول العذر لا بد من العذر وانفسا فإن الصلاة لا تسقط عنه معهما
كما إذا حصلت الخمس ركعات مثلا فالظهر والعصر يفتان عنهما كما لو
ظهرت لذلك العذر فإنه فزاح ركعتا معا فإن حاصت أربع مثلا
سقطت عنها العصر وتخلت الظهر به منتهى وكذا لو ظهرت
لأربع فلا تزداد ولا العصر خامسة **السابع** روي أبو وهب في العقوبة
عن النبي صلى الله عليه وسلم أن لا من بالصلاة يتوجه إذا بلغ ستة أو
سبعة أعوام ويضرب عليها العشر ويقرى بينهم في المضاجع وعن مالك إذا
أشقر أمها وأب عليها ففوله والقضاء في الجميع ما رواه الإمام الحنفية أنه
لما كان الوقت ينقسم الوقت له أو الوقت قضاء فبوقت الصلاة لا يغيره
اليعمل أو لا يزال بخطاب الأول احترازاً من القضاء فإنه بالخطاب الثاني
بناء على أن الأصل أن القضاء بغيره كوقت الذكر للفلاس وقضاء رمضان
ولذلك أشار المصنف بقوله والقضاء في الجميع أربع جميع صلوات الخمس
ما رواه الإمام الحنفية وقت ولا داء ولم يزد فقال البر الحاجب بوقت الصلاة ما فيه
اليعمل أو لا والقضاء ما بعده الشمس وبالله التوفيق **ومر آخر الصلاة حتى**
خرج وقتها فعليه **عظيم** لا بد من العذر في وقتها **الثاني** العذر
ما هو شرعاً بان يرفع صلاة العذر وقتها العذر لما شرعاً ما رواه الإمام الحنفية
رباً أو ضرراً فإن آخرها الكلفة بغير عذر حتى خرج الوقت كله وهو

عامر بذاته وعليه اثم عظيم قوله **دال** ان يكون فاسيا او ناسيا فانه لا اثم عليه
 بذاته وليس بعاص في ذلالتة التخليص ان التاكيد والتاكيد ليس بمكلف شرعا
 وكما هو تلافى المصنف ان من صلى في وقت الضرورة من غير اكله ولا عذره
 ليس بعاص وهو معصية خاتمة خلاف كما تقدم والشهور ان ذلالتة عامر
 وبالله التوفيق **ولا يصل بناقبة بعد صلاة الصبح الى ارتفاع الشمس**
وبعد صلاة العصر الى صلاة المغرب وبعد طلوع الفجر **ولا الورد للنام**
عنه وعن جلودر امي الجمعة على المنبر **وبعد الجمعة حتى يخرج من**
السجدة جميع ما فرقه المصنف رحمه الله تعالى من اول الاوقات فمقتصر بالعرف
 الوقتية وذكرونا الوقت بالنسبة الى الزاوية ويكون انفاقته تمتع
 في منزله والافات **واما العراض فلا تمتع** فيها بوجه لانها اركان وقتية
 فواجب اركانها وانتهى فتوقع في كل وقت من غير استثناء كما سلكه اهل زمان
 مثله الله تعالى قوله **ولا تصل بناقبة** كذا هو كلام المصنف ان مراده بالنعس
 التحريم ويحتمل ان يكون اراد به الكرامة **وقصر** حارجا عن السجدة والى
 بزيه بذكر اهتدائه بناقبة بعد الفجر **فلا وقت** فزهدا علم راحي في وقت
 منع قطع فلو كانت كراهته على يد بها لما امر بالقطع **قلت** انما
 انقطع في المذكور والتحج **ان لا يتفرق** الى السجدة بكرة قوله الى ارتفاع الشمس
 الشمس كذا هو كلام المصنف ان انتهى ارتفاع بناقبة فيما بين صلاة الصبح
 الى ارتفاع الشمس وبعد صلاة العصر الى ان تصل المغرب لمنس تحريم وذاته

نظر الى الحكم يمنع الزاوية وقت طلوع الشمس وقت غروبها ومنه حكمه في شهر
 دالاجماع على ذلالتة ان على النسخ من ارتفاع بناقبة وقت طلوع وقت الغروب
 وما قبل ذلالتة بهو مكره على الشهر وقوله **وبعد طلوع الفجر** كذا هو كلام المصنف
 عنه بخلافه فهو من صلاة بناقبة بعد طلوع الفجر وقبل صلاة الصبح الى
 ارتفاع الشمس غير انها تمتع وقت طلوع كما تقدم والكرامة مقبولة حينئذ
 بما عرفت كفتش الفجر والورد للنام عنه بخلاف طائفة الورد واختيل اتمه
 فانه لا يفعل حينئذ **واما** كفتش الفجر فانه اذا صلى الصبح بوجوهها حتى ترتفع
 الشمس قوله **وعن جلودر امي** الجمعة جالسا على المنبر فانه لا يجوز له ان
 يصل النخبة وكذا هو بعد خروج دالاجماع وقبل جلوسه على المنبر فانه لا يدخل
 لا يركع على دالاجماع ومقابل دالاجماع السجدة ان الركوع اول وهو من ذهب
 الشافعي الى ان لا يدخلها الا بالداخل قبل خروج دالاجماع فانه لا يقطع ولكن
 يقطعها **واما** من خرج عليه دالاجماع وهو فلامه في اخر رفعه من فاقلة جوامع
 له ان يتم وان ينتهز فيسلم وفرط من انتهى على الكرامة **واما** من دخل
 السجدة فوجد دالاجماع فترجع الى الخطبة فانه يمنع من ان يركع على دالاجماع
 الى ان يغفل عن وقت خطبة الجمعة **وقد** طلوع الشمس وقت غروبها
 وما عرفت هذه الاوقات الثلاثة مما وقع انتهى على ارتفاع بناقبة فيه
 بل هو وقتها **فانه** كما تقدم **سورة** لا تثبت اول الداخل الى المسجد والاصل
 جالسا على المنبر فخرج حينئذ جالسا او غلظا فانه يتعاد ولا يقطع

فانه بمنحور وهو المبرور وهو من المبرورين والظاهر من
 تلك الامور انما هو جامع لوجوب ان يقع في واحد اذ لم يحوز النبل
 للجامع بخلاف الاول فلو لم يجرى في الجملة يخرج من المبرورين في كل حال
 ان يقع في جملة الجمعة في المبرورين ان يقع في المبرورين فواسع اشتمل ما دلا
 على انهم فانه عليه الصلاة والسلام حتى ينصرف في كل ركعة
 في بيته والظاهر من قوله تعالى اذ قضيت الصلاة فاستشروا به ولا تروا سر
 الذي يجرى له لا يفعل ذلك الا من البرعة فيجعلون الجمعة اربعا ويرون بها
 الغرض فانه في البيارة في ان يخرج وكما في المزمع كرامة لا يكون
 وهو القول الثالث في المسئلة **فروعه الاول** ان الصلاة لا تترك وقتا كانت
 على المشهور ووجه ما قال في اجزائها التماس من جعلون الجمعة نصف
 النهار ومقابل النصف وهو ان الصلاة تترك وقتا استرا **الثاني** صلاة الجنازة
 ويجوز التلاوة في غير اربعها عمدا فيقال في اربعها وهو مذهب الجمهور
 ان مما تيسر الصلاة في خلاف مجموعها فكانت للمسلمين على التواضع فيها
 بما خبر الوفتين وفيه الخطأ من منكر في هذه الوفتين وهو مذهب الجمهور
 ووجه ما طرح ابو داود وعمر بن الخطاب في الله عندنا في الصلاة في كل ركعة
 صلى الله عليه وسلم واجد في عمر بن الخطاب في الصلاة في كل ركعة والظاهر
 انما هو في الصلاة في كل ركعة والظاهر في الصلاة في كل ركعة والظاهر في الصلاة في كل ركعة
الثالث من اخرج من الصلاة في وقت من اوقات الصلاة في كل ركعة

صلى الله عليه وسلم

ان الله بمنحور عنه ولا فضاء عليه لانه مغلوب على النفع **تفسير**
 ولما لم يذكر المصنف رحمه الله تعالى المواضع التي نهى عن الصلاة فيها بل ذكر
 ذكره للاوقات التي نهى عن ايقاع الصلاة كما فعل غيره من المصنفين
 فاحدث حينئذ ان تذكر تلك المواضع لتتم لنا صلاة العباد **ففي قول**
 والله المستعان فمنهم من صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في سبع مواضع
 ومنهم من صلى في الجوزة والقبلة وفارعة الطريق والحمام واعطان
 دلايل وكما في بيت الله الحرام واجاز ما يجرى من الضم والضم لانه صلى الله
 عليه وسلم كان يصلي فيها واستعمل في غير الضم والغنم معا وفيه في الضم
 للغير والمراح للغير كما ورد في الصلاة في الجوزة والحجبة الطريق والحمام
 فالعلة فيها ناهية لا الغالب فحاشا لهم واما الصلاة في الجوزة والحجبة
 فالعلة محتملة فيهما التبرع فحاشا لهما واما الفدية الدائرة فالعلة في
 جازية واما الحجبة فان كانت اربعا حرة فيهما عفيفة فانهما تجتنب
 ولا يصلي فيهما ولا اذا بسد فيهما ثوبا كما امر ابا بلال من الصلاة فيهما حينئذ
 وان كانت فدية حرة فالعلة فيهما جازية من غير سد ثوب واما
 المغيرة ففانها في غير يومها ان كانت حرة في الصلاة فيهما مكرهة
 وان كانت فدية ومما ينشر لا يصلي فيهما دعا على في كل حال ونكر الصلاة
 في مغائر المشركين واختار النجس من الصلاة فيهما والجلوس فيهما ولا ذلك
 عليهما والمشهور ان الصلاة جازية في مغائر المسلمين والكفار لقوله صلى

الله عليه وسلم جعلت في الارض ميمرا وكهرا واصل عليه الصلاة والسلام
 على مغيرة السواد له واما فارعة فالتحدي في الجادة المازي
 ورايت فيها علة على من من ان من صلى على فارعة الطريبي لا يعير وكان
 تكون الفخامة فيما غير فائمة هذا اذ صلى في الطريبي اختيارا واما اذا صلى
 فيما الطريبي السجود فان ذلك جاز في غير عليه في المرونة وغيرها واما الجماع
 فقال الفخامة غير النوصاب نكره الصلاة في داخل الجماع لاجل الفخامة فلو
 غسل موضعا منه حتى طار كاهرا فانه يطر فيه من غير كرامة وانما نكره الصلاة
 في داخله وان كان الكحل كاهرا الا ان التشويش الذي يوجب الصلاة من حمار
 الجماع واما اعطاه لابل وهو جمع معشر وجمع ايضا على معاكبر والمعطر
 هو انصر فيقال واسع العطران واسع النصر فمعطاهم والابل ما ركبها عن
 الماء قاله المازي واختلاف في التقليل فيقال ان العرب تستتر بها عن رضاء
 الحاجة وقيل انها خلفت مرجان فتشغل عن الصلاة وقيل لزوجة راجعت
 والصلاة من همة عذالة وقيل ليغورها وقيل انها تمنى **تيسر**
 دلاول منها افطر قال البركتانة انما نهى عن المعاكح التي عادت دلاول تغروا
 منها وتروح الابل واما النوبات في بعض المتلهل لجازت الصلاة فيها لانه
 صلى الله عليه وسلم كان يطر على كثر يعير في الميمر ويختلف على التقليل
 المتفرع ولو فرث شيئا كاهرا في معاكهنا واصل عليه الصلاة والسلام في يوم
 الصلاة في هرة دلاول من نهى عن الصلاة في الجمل الخاصة وانما

بواغ وار لم تنيف في ذلك بالمشهور ان من صلى فيها يعير في الوقت سرار ط
 فيه علمه او ساميا وقال البر حبيب يعير ابدان من صلى فيها سنة محفوا وب
 الخلف من النظم دلاول يعير في الوقت او الغالب ويعير ابدان طحل
 الطهارة والغالب في الخاصة واما كثر يمت الله الجماع بالصلاة عليه ممنوعة
 وقاله اشهر الصلاة في بعض ما صلى على بعض على كثر ما بهك صلاة
 واعاد ابدان وشهر المازي وقال البر غير الحكم لاعادة عليه دلاول لم يكره
 يدري فطعة من سحما **وقال** البر الوهاب كرفع ما يفرض وهو كالمصلي
 في بعضها **جس** نكره الصلاة في الكناس في الخاصة افضل لاهلها لما يتعا
 كونه من الخاصة ولانه مكلل اسم على غير التقوى وما فيه من العور وقال
 في المرونة يكره ان يترول بهما من غير ضرورة واجاز في الصلاة فيها للمعاين
 يلجيه اليها لظن او الحما او ان يركبها كنه يسهل فيها ثوبها امر او يصلي عليه
 واستحب ان يعير في الوقت وان كان طلي في الضرورة فقال في البيه من ذالك
 سر العامة واما الكناس الدار في الارض ميمر املا فلا ياتر بالصلاة
 فيها قاله البر حبيب **قوله** من ترك صلاة العريضة لا يعير على ذلك
 ويؤخر بها التقاطا واختلف في وقت المواقرة والمشهور ان الوقت
 الضروري وقيل اخر الوقت دلاول اختيارا باعتبار بقا ركعة سجودتها
 وقال الشهاب فدر الى كوع بغير وعنه لا يقتل حتى يخرج الوقت جملة
 في اخرج الوقت ولم يطرقت والمزعم انه يقتل بالسيف حمار المشهور

ولأنه لا يتصور أحد يذبح من أهل القبلة وفيه يقتل غير هو الجاني على من لا يرى
 حبيب وفيه يقتل بالسيف حتى يصل أو يموت والمقصود أنه يقتل ولو قال
 أنا طالع المزج يبرأ اجتماعه فولا وعلا امتناعه بقتل كما هو عوي
 وتم يعلمه إلا عوي امتناعه بالقبول كما أنه لا يقتل لأجل التفرق والتفرق
 متفق منه بل هو بما قبله ومقابل الشهادة بالحب أنه يقتل إذا
 ثم إن ما مات حرا فإنه يصل عليه ويصل عليه غير أهل البطل والصلاح زجرا
 لا مثاله ولا يصح فيه نصر عليه غيره **واحد قليب** وقتل تارة الهللة
 أنها هي بالنسبة إلى الهللة الوقتية لا الباقية على ما هو وهو لا يرجع عن المأزى
 وأما من عجز وجوب الهللة أو عجز الرجوع أو انجود فهو كالجحيم باجماع علماء
 بعضهم ومنهم من قال لا خلاف في ذلك نص على ذلك ما في كتاب محمد بن قيس
 وكذا في الآخرة كونه عطا ومجود هاسته وليس بواجب فهو كالجحيم أيضا
 يستتاب فإن تاب ولا قتل والله أعلم ويدان في **فصل في شريعة الهللة**
هذه هي الحرة ونهارة الجنت من الجنت والثوب والركان ستر
العورة واستقبال القبلة وترك الكلام وترك الأفعال الكثيرة
 بما في غرض حمد النظم الكلام في دلائل وقت شرع منها في شريعة الهللة ومراعاة
 بالشرك هنا شره أدا الهللة والشره ما كان خارجا من الهللية والغيرض
 ما كان داخلها في قوله كنهارة الحرة يعني من شره أن يرتد أو دوما
 حتى أنه لو أحرث في أثناء الهللة عمدا كان أو سهوا أو سبغ الحرة بهلك

ملان

صلاته وكذا إذا سقطت عليه نجاسة ورأها في ثوبه لم يرد له لو مكانه
 وهو في الهللة فإن صلاته تبطل في الطهارة فتقضى الصلاة في الحرة شدة
 في التفرع على قسمين صغير وهو الوضوء وكبير وهو الغسل ويبرأ مما
 معه وهو التيمم والحرك أما صغير كالبول والنفاس فيلزم منه الوضوء
 وأما كبير وهو الجنابة فيلزم منه غسل جميع الجسد كما تقضى فلا معنى
 لأعاقبه منها قوله وكنهارة الحرة يعني من شره علة الهللة كنهارة
 الحرة أن يرتد أو دوما ومعنى قوله في الطهارة تيمم أو غسل أو بول
 في الهللة ودوما أن يعز الدخول فيها قوله من الجنت والثوب والركان
 من بين الصلوات وثوب الذي يصل فيه ومكانه الذي يصل فيه لا المكان الذي
 كنهارة لأجل الهللة ما يلبس الصلوة وحاطة أنه يجب على الصلوة أن لا
 النجاسة عن ثوبه ويرد مكانه قوله وستر العورة يعني من شره الهللة
 ستر العورة وسترها واجب على كل مكلف ذكر أو أنثى حرا وعبد
 مع الذكر والعورة على المعروف من المزج وهذا هو الذي عنده علماء الله
 مكون الستر ستر الهللة **فصل في التوضيح** أعلم أنه لا خلاف في وجوب
 ستر العورة عن غير النظم وأما سترها وأما سترها في الخلو أو في العورة
 يحكم المحرم فيه الاستتباب وحكمه ليس بشيء فويل للوجوب والندب والظاهر
 الوجوب لقوله صلى الله عليه وسلم يا أيها النعمان لا يفتخر منكم رجل بغيره في المشي
 وطلعت لكاتب الهللة قبل أن يشبه خلاف في الوجوب وإنما الخلاف ظاهر هو

شره به علة العلة ما قال البرهان ما علة الله والنزق قال البرهان
 جفوة كذا لعلنا نعلم معنى الاستقبال ما الاستقبال الية وهو الكعبة المستقبلة
 من شره العلة وقال طاب القبر المشهور انه ليس من شره العلة ولذلك
 قال النضر نسي النسي ورجع نفسه وليس من شره العلة وفترق على
 ما قاله ابن عطاء الله ان المعروف من شره العلة مستر العورة شره من شره علة
 العلة مع الذكر والعورة لا والله صلى الله عليه وسلم قال لا يقبل الله صلاة
 حاضرا في جنازة ولا قبل بالشرحية قوله تعالى عزوا زينكم عن كل مسجد
 فان كان المراد من الزينة الخفيفة فستر العورة لان ذلك وان كان المراد منها
 المجاز وهو ستر العورة فهو المطلوب على ما قاله غيره واحمد القبر من قوله
 واستقبال القبلة يعني ان من شره العلة والاستقبال وهذا الحمل يحتاج فيه الى ثلاثة
 امور وبما يعلم معنى الاستقبال ما الاستقبال الية وهو الكعبة المستقبلة قال
 الله تعالى فوجوهكم شجرة والراد بالشر هذا الجبهة المستقبلة للغة
 الله ان الاستقبال فيه وسوكل صلاة فركا كانت او قبله انما هو الامور
 بالاستقبال قال العرفان يجب عليه اذا كان بمكة ان يستقبل غير الكعبة
 او يحتملها خارج عن الصحت بطلت صلاته لان العزة على الغير تمنع
 من اجتهاد فاشي عليه استقبال غيرها لو كان يحتاج الى صغر
 سحر وهو شيخ كبير او مريض فهل يجتهد فيه ام لا فيه نظر وان كان
 انصلي بالمدينة المستقبلة وجب عليه استقبال محرابه عليه الصلاة والسلام

لانه قطع وان كان غير مكنت والمدينة والواجب عليه كحل الجبهة على
 واجتهاد وهو قول ما يجرى عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو انما هو ان
 انطوى سميت العلة لا الجبهة **فروع دكاو** لاذ انقضت الكعبة
 والعبادة بالله ولم يبق الاثر يساميه انصل فانه يجتهد في كحل الجبهة
 وانقلب منه المسألة **الثاني** ان كل من قتل وجهد في الصلاة فانه
 يسقط عنه وجوب استقبال القبلة فيصل الى جهة تيسر عليه وكذا
 من خاف من لصوص او سباع صلى على رقبته حيث ما توجهت به فانه لم يعد
 في الوقت **الثالث** اذا اجتهد في الصلاة في معرفة القبلة واحاطا وتيسر
 له الخطا وسوء العلة قطع ولا اذا كان الخرافة عن القبلة يسمى فلا
 يقطع بل يغرر الى القبلة لقوله صلى الله عليه وسلم ما يراى من شره العلة
 قبلته وكذا الحكم في الصلاة والحكم في القبلة لا الخطا وهو خارج عن
 العلة فقال البرهان جثوه يعني الوقت قال ابو الحسن انصل غير القبلة
 اذا كان في ضد التغليب واجتهاد في القبلة ولو كان مشربا للمدنا صبرا
 او غريبا الله ولا مشهور انه يعني الوقت وقال المحققون يعني ليل او ما ملأ
 الخد من القبلة عامدا او جاهلا ففقد بطلت صلاته ولا عادة واجبة
 عليه بلا خلاف **الرابع** ان المجتهد لا يجوز له تغليب غيره لان قدرته
 على الاجتهاد تمنع من التغليب اذا التغليب في واجتهاد اما اذا لغت
 عليه دلالة ولم يكن من اهل الاجتهاد فانه لا يجوز له التغليب قال البرهان

ولا يغفل عن انساب الخراب واما عراب السبل العامة التي نصيبها والامم واجتمع
 اهل البلد على نصيب وتكررت الصلاة فيه فان العلم والجاهل يغفلان لا يعلم
 عادة انهم ما ينسوا ابا كاجتماع العلماء في ذلك الموضع من شروق الخراب او لا تكون
 مختلفة ولا مضمومة فيها من اهل العلم **الخامس** الواجب على من كان عالما
 بما دلته الفيلة ان يجتهد في معرفة ما كان حاصلا به من الواجب عليه ان يتعلم
 ولا يترك في هذا التفسير اذا طرأ عليه الوقت فانه يجوز له التفسير
 ولا يغفل ولا يشط مسامحا مكلبا عارفا بالادلة عند عرابا بل لم يجز من قبله
 به ذلك وانتبست دلا لثقل على المختص فيجب بسبب ذلك فانه يختار
 جهة يصل اليها وهو قول البر عبر الحكم قال الوطاري مع صلواته يبر
 الكل جهة صلاة لكان من هيا حسنا واختار الشيخ النجاشي **السادس**
 يجوز لراكب الدابة بغيره في سبب الفجر ان يتنقل ويصل التور حيث ما توجهت
 به دابته سواء انبثرت الصلاة الى الفيلة ثم حول عنها واقتحمها الى غير
 الفيلة وهذا هو المشهور وقال البر حبيب يعتقها الى الفيلة ثم يعل
 كنهها امكند ولا يبر وعلى المشهور ان يكون في محل او كالفال في العتبية
 بخلاف السعينة فانه يبرور فيها الى الفيلة والبر وعلى المشهور ان
 السعينة والدابة لا مكان الدور في السعينة دون الدابة والمشهور
 هو من ذهب لثرونته وراكب على الدابة يبر في بلاد كوع وبلاد سجود
 اخضر من كوع قال النجاشي ويكون له في الارض لا الى اهل حلة قوله

وترى الكلال يعني ان من شروحه عند الصلاة ترى الكلال فيها القول تفعل
 وفومو الله فانقبض وقال في التوضيح ولا ينبغي عن هذا في الشريعة ولا ما
 يغلب تركه انما يعبر به في الواقع لا في النصف تابع لاهل الشريعة بل في حجة
 منهم من لا يعارضون ذلك ولا يبري ان ترى الكلال سنة قال لهم من تكلم ما هيا
 صلاته انه خير به صلاته ويحرم له صوته بخلاف من سعى عن وجهه من ورائه
 الصلاة قال في الفهرست ودانهم انه في بعض قوله تفعل وفومو الله فانقبض
 قوله وترى داجع الكثرة مراد بالادعاء الكثرة التي ليست من جنس
 الصلاة واما التيسير منها كالمصلاة كالامثلة والالتفات الى التيسير فان في ذلك
 مقتضى واذا اعتق التيسير من ذلك من عسر التفتيح منه لكثرة عمله بخلاف
 الكلال فان عمله واحد وهو الصلوة ومن التيسير التفتيح من ذلك اذا التمسع
 شيئا من سلاته وروح رجليه او غير ذلك مما هو يسهل واما التيسير من جنس
 الصلاة فيقتضي ايضا كرفع يديه في السجود وفي التشهد واما الكثرة من جنسها
 اذا وقع فهو كما اذا زاد في الصلاة مثلهما او ثمر كماله على تفصيل ذلك
 بالمشهور من المذهب الصلاة يتصل بذلك ولا ينجم بالسجود وقيل ينجم
 وعلى منزلة العمل على خلافه ووجه هذا السبب كثره لا بسبب هذا
 التفسير والله اعلم بالصواب **ومعونة الرجل ما يبر السيرة والركبة والمراة**
كلية صورة ما عمن الوجه والتفسير المعونة في الشريعة كلما تحاذرو
 انظر اليه فيما عمن الرجل فيفضل المسوة قلن خاصة ولا خلاف في وجوب

ستر بتمت وفيما في الصورة المراتب كنية وفول المصنف ما به الصورة ولا كنية يقتضي
بظاهره ان الصورة والركبة غير اختلاص في حر العورة والحاجب واليه ذهب
جمهور اعياننا قال مصنف دارنا وهو المشهور وقال ستر مقتضى النظر
الى الصورة والصورة تبرز وان العجز حر لما افعله والركبة كلها عورة ولا وجه
والكعب يعني ان المرأة كلها عورة بالنسبة الى الرجل اما حكمها مع النساء
بما مشهور انه يحكم الرجل مع الرجل وقيل يحكم الرجل مع ذوات محارمه
وقيل يحكم الرجل مع الاجنبية ومقتضى كلام سير له عبرة الله في الخلق
ان من الخلاف كما سمع في المسئلة مع المسئلة واما الكفاية فالمسئلة هنا
كالاجنبية مع الرجل النكاحا وحكم المرأة فيما تراه من اجنبى حكمه هو فيما
يراه من ذوات محارمه واما ما تراه هم من ذوات محارمها كالرجل مع الرجل
منزاهة الحرمة واما دامة بعورتها عورة الرجل والانه اقوى منه قال
ابن الحارثية ودامته كالرجل يتاكيد ولذا لا اطلقت المرأة وعجزها عن بان
اعادت في الوقت بخلاف اذا طر كذا في فلان اعادة عليه ولا تطلب دامة
تعتكيت واسمها القول في المرونة شأنها ان تفل بغير فناء وحكم من فيها
ثابتة حرة كالكتابية والمرونة والمعنى بعجزها يحكم دامة الفرس ستر
العورة واما ان الولد يجب لما ان تستمر من جسدها ما يجب ستره على الحرمة
ولذا لا اذا طلت بغير اعادت في الوقت قال في المرونة وحكم الصغيرة من الحمار
يحكم ان الولد في ذال من كونها اذا طلت بغير فناء اعادت في الوقت

المر

استحب وكذا في الذهب اذا طر عينا فانه يعبر به الوقت واما اذا طر الرصبي
او الصبيته اعاد ابدا وقيل يعبر بالوقت لا يعبر باليومين والثلاثة الخمس
واركانت ثمار سير والام فيها الخف واما الحرمة والكيم في لم اطلقت فكشوة
الامر والامر فلانها تعبر به الوقت لا يتجاول في خرج الوقت فلا اعادة
فروع الا قال عياض في النظر الى الوجه من الرصبيان على وجه
الشفة خارج فقال في النور في النظر اليه على الشفوة او بغير شفوة امكن لا يعتد
او لم تؤمن من غير ذلك الشافعي وقال ابن القصار اجمع انما ستر على ذلك وكان
عجز الحرس جميل الصورة به عجزه وكان ابو حنيفة يجلسه خلفه اذا اراد ان
يفر عليه لئلا يقع به عجزه عليه ودخل رجل ومعه ابن جميل الصورة على امرئ
حينئذ فقال له اذ لا تبت فلا بد اني هذا الولد معه فقال له الرجل اقلك
فيما فعلت عليه فقال ما كذراه وكنت ايتنا يفعلون وقال في التنوير مع
الحارثية شيئا من مع الفلاح شيئا فان واليه التوفيق قال في الجوامع من
الحكم عورة غير وهو جالس لا يجوز شهادته ولا امانة ولا اذا الحكمها وجهه
وامنه فان النكاح لا يبر ويصل مكره لا لا يضر الى العورة بفعل البصر وحكم ابن عجر
ابن علي قهرم النظر الى وجه من اوميت لا لا يضر الى لا يرب فيه لا تترك
قال في النظر الى غير مع سيرته يحكم ذوات المحارم لا ان يكون وسبب فيكم
ذال لا وجهها ما عبر زوجها فاجير ذال في المشقة عليها استأجرها
منه استحسنانا وبالله التوفيق **فروع الا** علة في الرصبيان لا اذا طر

ح
كان

ابدان باب اول وحكم في الصلاة العينية والبرحمن والفاصل والبرحمن هو ما
 لا يشترط فيه من باب خطاب الوضع فلا يشترط فيه علم المكلف وقال المحدثون
 يعبرون بالوقت وقال البرحمن يعبرون بما ملأ الله من الليل بخلاف الثاني فيعبرون بالوقت
 قوله وكل العادة في الوقت فهي فضيلة يربط كل صلاة وقيمة امر المكلف
 بالعادة تنهاه الوقت فاما على وجه الفضيلة والزيادة اخرج بالعادة
 عليه قوله وكل ما تعاد منه الصلاة في الوقت فلا تعاد منه العاقبة والنافعة يربط
 اجمع ما تعاد منه الصلاة الوقتية في الوقت المختار اما على وجه دما
 سخيا كمرطوب ثوب نجس او ثوب حريم او خطا الغلبة او غير ذلك فلا تعاد منه الصلاة
 في الوقت لا تعاد منه الصلاة والنافعة بل الصلاة اخفض مرتبة من البرجعة وان
 العاقبة بالبراع منها يخرج وقتها ولا عادة بعد الوقت في مثل معزاة الله ليعلم
 التوقيف **فصل في الصلاة العينية وتكبيرها وادائها والقيام لها والبالغة**
والقيام لها والركوع والاربع منة والسجود والاربع منة والاعتزال والصلاة العينية
والترتيب بين فعلها والركوع والاربع منة والاربع منة والاربع منة
لتكبيرها كما حالها لما فرغ رحمه الله تعالى من الكلام على الترتيب وشرع هناك الكلام
 على الاعراض وعرضها لربعة عشر وجبة وبرايد الكلام فيما على الترتيب فاما انما
 برز في اخر الصلاة وقد تضمنت حقيقة الترتيب في هذه الاقسام واختلاف الناس في
 الترتيب هل هي شرعية او كراهية فقال الامام الهادي عليه السلام في كتابه في الصلاة
 انما ركعتي من ركعتين العينية التي هي ركعتي الفجر والاربع منة التي هي ركعتي



كذا

مرتبة دأمرها ولا بد لها ان ينوي بفعله الصلاة العينية كذا كانت او عصرا
 او غيرهما من سائر الصلوات الخمس واليكيفية المنصوصة بل لا بد من ان ينوي
 العينية وحدها مما يحجز بها ما خالف ان ينوي مع العينية بان يكون مثلاً تلعب بالعصر وينية
 الفجر ما العبرة بالعصر الذي هو العينية لا باللعبة الذي هو المنصوص وقال طحط
 المحدثون ان العينية الكاملة المتعلقة بالربعة انشاء تغيير الصلاة والتغير بها
 ووجوبها وادائها واشتغالها بما ينشأ بالتغيير وهو غير صحيح نعم تغيير الصلاة
 لا ان التغيير يستلزم ما عدله من ذلك بل هو بدل الصلوة عن تغيير الصلاة ثم يخرج ويترك
 لها ايضا في السنن الخمس لا بد من ان ينوي بالتغيير في الصلاة الخمس وما عداها من
 السنن والنوافل فيكفي فيها نية الصلاة من غير تغيير **فصل في** والقيام بها
 امامه دأمره خمسة مواضع الجمع والجمعة والجنائز والخوف والاستحالة وما في ذلك
 ثلاث جهات وخلافها اما المأمور به المذهب انه يشترط في حقه ان ينوي انما هو
 فقال البرع الصلاة ما علم في اشترائها كما احتلها وكان بعض ائمتنا يقول
 لا بد من منة الترتيب ولكن لا يلزم ان يتغير في ما يدل عليه مطابقة لان منة ما يدل
 عليه الترتيب كما انما كان في الصلاة بالاداء ولو سئل الامام جليله عن غير ما تنقضي
 في احرامه لقال نعم دأمره في الصلاة ما مع **فصل في** اذانته من سائر الصلاة مثل حرج
 الوقت لا قبله مني دأمره او انما فعله فقال بعض الشيوخ ينوي انما هو دأمره
 مع ان المأمور به من دأمره في الصلاة في ثمانية اقسام فهل يدخل بنية الصلاة في كل
 امامه او بنية انما هو فعله لانه من دأمره من دأمره من دأمره من دأمره

دأمره وانما لما يقع من فعل الصلاة فكيفه دأمره وانما لما يقع من فعل الصلاة
 الفعل لما يقع المسبوق بفعل واجب عليه الفعل وهو كما يدل المرونة عن الابلج
 وايرر لغيره اخذ اكبر المرونة ونوى بدل العذر اجزاء وتكيفية المرونة انما تكون بالاجزاء
 فحاله وفيل يجب عليه الفعل بلواجره وانما لما يقع من فعل الصلاة وفيل
 عباس من مشهوره واليه ذهب ايرر المرونة ومما قلنا وبلان على المرونة وفيل
 من الفعل من مساو واجب وجوب المفاد واجب وجوب المفاد واجب وجوب المفاد واجب وجوب المفاد
 بل يقول انما لما يقع من فعل الصلاة انما لما يقع من فعل الصلاة انما لما يقع من فعل الصلاة
 المرونة لقوله صلى الله عليه وسلم طواكم ما يتصوره احوالكم والى ذلك قوله صلى الله عليه وسلم
 بغير منكر اللفظة والحمل على تعبيره لا يجزى به الكتاب والاشياء وفتح الابل التغير المعنى
 نصر عليه سنن قال طاب الدخيم واما قول العلامة الله واكبر فله من فعل الجواز
 لا المرونة اخذ اوليت اللفظة جازا بدلا لما ولو اجاب عن الشبهة بالتكثير بجهله بالغة
 العربية سفة فلان لا يجزى به تكفير البنية المارة وهو يجب على صلوات الله على التكميل
 معير واستعمال الفعل من قبله بالاجزاء والاشياء ولا ياتى لشرع بديل منه عن العجز كما
 اذا التزم بالبدل في غير من العبادات والمطلقة المرونة فلا يجب في ذلك بالبدل التزم وقال
 ابو ابيرج بالحر والى ذلك قوله صلى الله عليه وسلم واما العاجز عن التكمل فله من فعل الجواز
 مفعول السال في تكفير البنية وبسفة عنه لغير التكثير بالبدل وقوله والى ذلك قوله
 والفعل لما يقع من فعل الصلاة وقوله والى ذلك قوله صلى الله عليه وسلم والى ذلك قوله
 بوضئها على دأمره والفعل لما يقع من فعل الصلاة وبسفة عنه لغير التكثير بالبدل وقوله

السرية ولا يجب عليه في الجهرية ولا في السرية ولا في الصلاة ولا في غيرها ولا في غيرها
 يجرى بها الصلاة وليس بغيره فالدأمر في المرونة فإلزامه الصلاة ولا يجمع نفسه
 بفعل المرونة في الجهرية ولا في السرية ولا في الصلاة ولا في غيرها ولا في غيرها
 لا يجب عليه ان يفرض نفسه خلافا لا يشب ولا يختلف به وفرضه بفرض الصلاة
 فحسبنا على ذلك في الفلانيات واما الفعل في الصلاة فغيراختلف من واجب لا
 جلهما او غير مستغل بنفسه وتظهر بانه في الصلاة فإلزامه الصلاة ولا يجمع نفسه
 على الفعل **فروع** دأمره والى ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في كل ركعة او في كل ركعة
 دأمره والفعل لما يقع من فعل الصلاة وبسفة عنه لغير التكثير بالبدل وقوله
 والفعل دأمره وسكونها واجبة في كل ركعة وسكونها واجبة في كل ركعة
 مثله ومنشأ الخلاف قوله صلى الله عليه وسلم من صل صلاة ولم يفرضها باء الفرضان
 بهما من اجزاء غير تامة وقال ايضا طاب الله عليه وسلم صلاة لم يفرضها باء
 بها من اجزاء التمام **الثالث** اني اذا قلنا ان الصلاة واجبة يجب على المكلو تعلي
 ان اتبع الوقت ووجوبه يعلمه فان لم يتبع الوقت سعة او لم يجزى به يعلمه يجب
 عليه دأمره بغيره من اجزاء ولا يجمع نفسه على ذلك ومقابل ذلك وصلاته من غير التمام فان
 لم يجزى به بغيره من اجزاء ولا يجمع نفسه على ذلك ومقابل ذلك وصلاته من غير التمام فان
 فرضه ان يذكر الله تعالى في صلاته بذكر فرائده وقال غير التمام لا يلزمه تسبيح
 ولا تحميد ويستحب له ان يفرض بغير الفرائد فان لم يركع اجزاء ولا كرس يستحب
 ان يعطل بغير تكسية وركوعه ومن الذي اراد ان يفرض بغير التمام **الثالث**

فك فالمر عبر الصلاة واعتزالها ايضا مثلا انتدب اليها فتدبها فينت
هو استغفار كل عثره على كل عثره كذا للصنف انما منظار لان الله عز وجل
يشتد على الاعتزال والعطف يقضي المغيرة وروي عيسى عن ابي القاسم من لم
يقبل به وفقه من الركوع والسجود استغفر ولم يعر وفيه الاعادة قوله
والترتيب بينهما يعني ان من اراد ان يركبهما او حكي طاحب المنومات
دا جماع على ذلك ومعنى ترتيبهما في الصلاة ان تكون النية قبل التكبير
حرام او مفارقة لما وجب العبد ان يكون له ان يكون الركعة قبل
الركوع والركوع قبل السجود والسجود قبل الجلوس والجلوس قبل الصلاة قوله
والصلاة يربطها من غير الصلاة الصلاة المعروفة بالافعال والافعال فلو ذكره وقال
صلاة عليكم لا يجزئ به علم المشهور وقال ابن شبلون يجزئ به واحتج بقوله تعالى
صلاة عليكم بما صبرتم انتم واماء تسليمة لذي يجهل به وعليكم الصلاة قال
في المرونة وان شاء الله مع رد علم دلائل فبعلية الصلاة واجب الى الصلاة عليكم
ونقل المحسن جواز الصلاة عليكم وجوز ان تشبه في الغيبة التي من نفس الصلاة
واما مورد تحية المحسن وهو تحية اهل المقابر والمطالع قوله ط السليم
وسلم مفتاح الصلاة انه هو وفهم التكبير وتخليها الصلاة والعرض
عننا وعن جمهورنا ما طرأ على الصلاة واحرفنا الى اهل كمانه والمشهور
عمر اشتراكه بينه الخرج بالصلاة وقال سنن كلهم في ترتيب ابتغاء الى
نية وشهره ايضا سنن وحكم ايضا الجوامع في القول على المتأخرين وكما في كذا

الصنف وغيره ان بعض الصلاة وغيره الذي يخرج به من الصلاة يتغير على كل
صلاة ويكون لا يفوق مقامه في الصلاة من الصلاة من الصلاة وحكم ايضا في
عمر القاسم من سبعة عشر في اخر صلاة اجزائه صلاة وانكر ذلك فقال
ومعنا اما انكاره معنا بلان دلائل على قوله من ذهب الجمهور الصلاة
ومذهب ابو حنيفة يخرج الصلاة من صلاة بكل ما فيها فيها ويقوم مقام الصلاة
بشره فيتم الخرج واما انكاره فقال اهل الجمهور ان القاسم لقاسم في
صلواته الصلاة فاحرق في اخر صلاة قبله او افعال القاسم لا إعادة
عليهم من سبعة عشر في اخر الصلاة ومن دلائل قوله وجلوسه الذي يفكر ان
من اراد الصلاة الجلوس الذي يفكر الصلاة وهو الفرض الذي يعتزل فيه
وسلم الصلاة واجب لا بول من محل الصلاة الواجب دالا بجلوس اجماعا
وملائمة الواجب دالاه وهو واجب وكل مغزول للمكلف فهو واجب وهم من
كذا للصنف الذي يفكر ان الذي يفكر الصلاة من الجلوس دالا ومن دالا
حين لم يربوا واجب وسبب ان الصلاة عليه ان شاء الله تعالى قوله وشركه النية
مفارقة التكبير دالاه ومعنى اشتراكه المفارقة ما قاله طاحب التوضيح
ان لا يجوز العطف بين النية والتكبير لانه يشترط ان تكون النية مطابقة للتكبير
لان اشتراكه في كبري التوسيع في موضع شرعا وجميعا وحمل التاري في
الافعال على ما لا يحيط به التكبير والنية والتكبير ثم ان النية في الفقرة بالتكبير
وذلك بان لا يحيط به التكبير بل لا شك في دالاه او من ان النية مع كل فعل

ستان وعليه روح الله تعالى وفيه فضيلتان وفيه دلالة على سنه والثناء
 ورجحة قوله والجلوس لما يقع للثبوت في أي من السنن الصلاة الجلوس والوقوف
 ابراهيم الخليل انه سنة وكذلك الجلوس الثاني فانه سنة على المشهور كما ما قلنا
 الصلاة منه فانه في رجحة **قلبي** ومن السنن ايضا الذي هو على مقدار الثمانية
 وفيه واجب لا يحل حكم الوجوب قوله وتقديم الصلاة على النسيئة يعني
 من الصلاة ترتيب السنن وفيه دليل على تقديم الصلاة اولاً ثم النسيئة بعد الصلاة
 لانه فيهما تقدم في فضل رجحة بقوله والترتيب بين الصلاة والنسيئة من غير
 حيث قال وترتيب ذلك الامام ع لانه قد اقتضت ان الترتيب واجب فيما بين الصلاة
 عز واما بين الصلاة والسنن فيخرج منها سنيته واما الصلاة الغير فليست
 لنا حكم الصلاة من السنن والله اعلم قوله والتسليمية الثانية والثالثة للمامون
 يعني من سنن الصلاة والمأمون الصلاة على امامه ثم رده على يد يده ان كان له احد
 سلم ووقفاً بسنيته غير واحد من اهل بيته والحمد لله الذي هدانا لهذا لم كنا لنهتدي لولا
 الثانية والثالثة **وقال** في النسيئة بسلم المأمون عن عبيد بن عمير ثم قال وقال
 ابراهيم الخليل والمأمون عن عبيد بن عمير في النسيئة على المشهور امامه ثم يدركه ان كان
 بها عز وفيه دليل على امامه خليل ومقابل المشهور بسلم اثنى عشر وفيه دلالة
 عن عبيد بن عمير والثاني على امامه نقله ابراهيم وغيره من اهل البيت وبقيت الثانية
 اجمالا على امامه على المشهور ومكونه بسلم ثلاثاً في المشهور ومقابل
 ما قبل الصلاة وروى الشيخ عن ابي الحسن وحكي انفاً عن ابي بصير ثلاثاً

عبيد بن عمير على الصلاة وحده بل يكون على النسيئة احراراً ثم في صلاة الصلاة
 ومصلحة الصلاة وحده على الصلاة ايضاً في قوله والحمد لله بالتسليمية الواجبة
 يعني من سنن الصلاة الحمد بتسليمية التخييل وهو ما اذا نعت بالتسليمية الواجبة
 جنة واحقر بقوله الواجبة من تسليمية الرد وما بنا لا يجر بها قال ما لا يجر بها
 بتسليمية التخييل جهر اجمع به نفسه ومطلبه ويخفى الرد على من على يد يده
 الامام ع وفيه دليل على تقديم الصلاة في الصلاة وقال بعضهم التسليمية دالاً على جهر بها
 الرد واستمر على الرد بتقديم الصلاة الحمد في الجهر بل لا يكون كما تقدم وتسلمية الرد كما
 يستمر على يد يده اجمالا بتقديم الصلاة الحمد **وقال** في المأمون الصلاة على
 يد يده وتكلم عن ان يسلم عن عبيد بن عمير فقال بعضهم تبطل الصلاة وقالوا
 الصلاة فامتنوا على قول كان عامراً وما عبيد بن عمير كما اجمالا ابراهيم
 الا كما بسلم الصلاة لانه في النسيئة على قول مرفوع عن خليل بن عبيد بن
 قوله والصلاة على نبيه صلى الله عليه وسلم واختلاف الصلاة على النبي
 صلى الله عليه وسلم في المشهور واخبر على ثلاثاً في النسيئة وهو ما بين
 الموزون والشافعي والحنفي والبعضيل ومما في المشهور ان ذكر
 التثنية طاب المحض وهو واجبة مرة واحدة في النسيئة في النسيئة
 عز الله عز وجل في سيرة هب ملجواً واخبره وغيره من اهل العلم في
 الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في موضع الجملة بعد الصلاة ايما ما يتبع
 في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم واحدة في غير موضع عن ابي بصير قال عبيد

ابراهيم الحكيم رفع يديه عنده كماله والرفع من الكوع روي ابراهيم عن الكوع
 وقال ايضا في الفناء من التفسير قوله حتى تقابلوا في بعض النسخ ان يرفع يديه الى
 المنكبين وذلك الذي يقابلوا في قوله هو القول المشهور عن ملذ وفي الخبر والهرور
 روي ان شجب وقال اليه يحزن وفي الخبر ان يرفع يديه واما صفة الرفع فقال المازني
 قال في عليه ان يرفع يديه من ارجاء ملذ ان تكون اليدين فاعنتان بجملة بكيفية
 متكيفة وباصبعيه اخيه وفرايت ايضا حتى يفعلون ذلك واختار كونها
 مضمومة حتى وهو نهما الذي كان من شأن الخلاف اختلافا وكذا حديث العارضة
 في ذلك فقال في التوضيح والظاهر فيهما فاعنتان لعدم التكلف **في رفع يديه**
ول يستحب سئل اليد في الصلاة اي ارساها فقال في المرونة وضع اليمنى
 على اليسرى في اليدين بصفة فقال لا امر به في اليدين وكذا في النافلة وروي المنع
 بينهما واختلاف في قلوبا في المرونة فيقبل كل منهما في الارض والنعل
 لانهما في النعل جاز له وهو قول طاهب البزار وقال غيره بل امر بهما الجواز
 في النافلة مطلقا الجواز ولا اعتماد فيهما من غير ضرورة روي ان شجب اباحة
 القبض والسرعة في القبض والنعل واستحب النخس وابرش فيهما وفيه ملذ قوله
 وقول المامون والعبز بن ولله الحجو ومن سبوا العز يقول سمع الله من محمد
 وان شجب له ان يقول عمدا رينا ولله الحمد والاولو عن ابراهيم بن عيسى وروى ان
 ذهب من غير واوفوله وان شجب من غير العلة لغيره والامامون المذهب ان يتام
 مستحب فانه بعض ذلك لا يشاخ وهو من مسائل الصلاة فانه ابراهيم بن محمد والعلف

يسأل

عبر

عبر العواص وابرش ثار وغيرهم ويجعله ان يرفع يديه وابرش ثار في قوله
 فيما يخبر فيه امامه واعلم ان العز يرفع يديه مطلقا في قراءة النسخ وفي قراءة
 النخس واما امامه في يوم بلذ فذلك وان شجب فانه لا يوم فيه وهو مذهب
 السجدي والبيضا في النسخ يقول ولا يرفع يديه امامه ولا في قراءة النسخ في يوم
 انه في قراءة النسخ لا يرفع يديه وروي السجديون عن طاهب انه يوم في النسخ كما يوم
 في النسخ واما المامون في يوم اخر فاسمى ولا يوم في النسخ الا في النسخ فانه امام
 فانه في النسخ من ملذ واستظهر ابرش وكذا في طاهب النسخ او سمع
 على النسخ وان سمع فلا يوم وهو قول يجس وذهب ابراهيم بن ابي نعيم
 قاضي دمام ويوم **فليسمه** ويستحب السرا دمام والمامون والعبز
 لتامير وفي النسخ امام به في النسخ في قوله ولا تتسبب في الكوع ابرش
 يستحب ايضا في الصلاة ان تتسبب وعمره سببا لقوله فيملأون ان شجب
 سجان في النسخ ويجوز قوله والدعاء في السجود ابرش وما يستحب ايضا في الصلاة
 الدعاء في سجود ما لقوله صلى الله عليه وسلم اما ان يرفع يديه في سجود
 واما السجود فاجتهدوا فيه بالدعاء فممن ان يستحب لكم عمل الذي في الخبر
 على الفضيلة **فليسمه** ولما خصص الكوع بالتسبيح ان التسبيح
 تزيده له سجادة وتعينه بغيره العبر يبريد تارة ينامع الله تعالى
 ثم يعرفه بغيره سجدة لانه جرت العادة مع الملوك والاكابر ان ينادوا
 ان يطلب منهم حاجة فزع يبريد الشك عليهم ليفعلوا عليه وحينئذ يطلب

في النسخ

منهم المولح والله سبحانه لهو بذا لطفه فقال صلى الله عليه وسلم استخف من
 الله كما استخف من طالح فومد الشئ وهذا قائم به مع الله تغلر ولا فهو عن
 وجل عن عرقنا التماس قوله وتحويل الفقرة في الصبح يعني ومن العباد بالها
 لفة الفقرة في بعض الصلوات الخمس وتخصيم ما في بعضها والتوسط في البعض
 كما ذكره المصنف رحمه الله في الصلاة الصبح فإنه يستحب تحويل الفقرة فيها
 لأكثر الناس حينئذ يأمرون وهو قليلة الركوع ومن قال صلى الله عليه وسلم
 من شهر الصبح فكأنما فاق ليلة فشرع ان تحويل فيها لتخصيل من الصلاة
 وذلك بار فيهما بهما بهما المعط في غير التقليل والبلغ بذا لطفه ما سجد
واختلف في أول البطل فيكون وهو الصبح وفي سورة الشهي
 قوله وانظر تليها في تلي صلاة الصبح في القول وهو قول طالع ويجوز عن
 وقال انقلب هو كالصبح في القول وانما كانت انظر تلي الصبح في
 قول الفقرة لا وقتها وقت واحدة ووقت الفيلولة فكان المناسب تحويل
 الفقرة فيها وانما كانت فرائدا ومن فقرة الصبح لكثرة ركعاتها قوله
 وتخصيم ما في العصر والمغرب يعني انه يستحب تخصيص الفقرة في العصر والمغرب
 وجعل في المصنف سواء في تخصيص الفقرة وما كذا في غيره عليه ارحم
 وفي صلاة العصر متوسطة كالعشاء والمغرب وانما كانت تخصيص
 الفقرة في العصر والمغرب لأن صلاة العصر تأتي في وقت شغل وملاة المغرب
 تأتي في وقت فراغ فكان المناسب لما تخصيص الفقرة قوله وتوسطها

في العشاء

في العشاء بربوا الفقرة في العشاء مستغنية ان تحوسر ان ما يربو القول والعصر
 وانما كان توسع الفقرة مطلوب في صلاة العشاء والمغرب لانما كثيرة الركعات
 وقاظة وقت النوع فماسب ذلك ان تكون فقرة متوسطة **تليها**
 في كل ما مع ذلك من غير ان يكون كالمغرب مثلا والتخصيم الكبي ود الحاجة
 والاصح الصبح فإنه في الفقرة حينئذ قوله وكون الصورة دلا على
 الثانية بربوا من طالع الصلاة ان تكون الصلاة الصورة لفة في الركعة دلا على
 قبل الثانية على ترتيب المصحف وذلك بار في الصلاة في الركعة الثانية سورة بعد
 سورة لفة فرائها في الركعة دلا على اختار ابراهيم وابر عبد الحليم وابر
 وشروا قصر عليه في الجلاء سواء انقل بها الا اذا لا يشترط ان تكون متصلة
 بها قوله والقول منها ان يستحب ان تكون الصلاة الصورة دلا على القول من
 الثانية لتكون الركعة دلا على القول من الثانية ونظر بعضهم على الركعة
 لأكاات الثانية القول قوله والمعية المعلومة في الركوع ظهر رتبته
 وتكبر كفيه منها وبها عرو في فيه ولا ينكسر راسه فاذا لم يكسر راسه
 من رتبته في الركوع فقال البرقي في المجموعة فخر به لانه انما تتركه في فيه
 خاصة في الجلوس فالبرقي الحاجب ويستحب في جميع الجلوس جعل اليد
 دلا على علم الارض ورجله من دلا على ناصب فرمه الممتن ويبر بها ان دلا
 رضى وكلاء منبر جتان على مخزبه قال البرقي زبروا شيت احييت ايني
 في انتصابها وجعلت جنب بها ان دلا رضى فواسع **تليها** وهن

الصلوات كرها للحاج مستحبة في صوم فريديها واما من غير هذا الصلوات
من مرض لصعوبة الحال الذي يطير فيه جلس كيد تسيير عليه قوله والفتوت سرا
فضيلة على المشهور ولا يجوز له تركه وان جرح بطلان صلواته وقبل ان يمتنع
بجرحها وصرح ابن حنبل وسننه وقال الجيسر عن غير مشهور وقال ابن تيمية
من تركه فمعه بطلان صلواته فاحتمل ان يكون على الوجهين ويحتمل ان يكون دافعا
في تأويل السنة متعمدا وكونه بفت سر كماله كراي منه هو المشهور ومقابلته
بغيره قوله قبل الركوع وهو لا يفلح غيرنا وبقا بالسيور ولما فيه من عجز البطل
بمن الركوع وقيل بغير الركوع من الركوع كما سيزكر في هذا قوله وبعد الثانية يجب
الصورة في الثانية الصبح يعني ان محل الفتوت بعد الركوع في الركعة في الركعة
الثانية من صلاة الصبح فالطاحب المختص وفتوت سرا يصح فمعه لاد بقره
بفعله انه لا يفتت في الركعة وهو المشهور وقوله ويجوز بغير الركوع ان بغير الركوع
من الركوع واختار ابراهيم وهو كذا في الركعة وقاله ايضا ملك وبعده
الفتوت مستحب ايضا وهو اللهم انا نستعطف ونستغفر ونسئلك ونسئلك
بلى وتوكل عليك وتفتح لنا وتخلج وتفرج من بكيرك اللهم اياك نعبر ولك
نصل ونجرو اياك نسعى ونخبر عن حوائجنا ونخاف عذابك الخراج عزابك
بالخافير ملحق قوله والدعاء بعد التشهد الثاني هو بول في الله من قبيل الصلاة
ابن عيسى السلام وهو كذا في المذهب **تليق** فذكر الدعاء في خمسة مواضع
باتفاق في اثنا العاشرة وهو بول في الله في الركعة وبعد الجلوس وقبل التشهد

وبعد سلام الصلاة وقبل سلام الصلاة واختلاف فيه بعد تكبيرة ما جاز من قبل
الركعة والمشهور ان الركعة في الركوع والمعروف من السنة ان الركعة في
التشهر والاول وكذا في الركعة في السنة والصحاح من المذهب الجواز وما
سوى هذه المواضع يجوز فيها باتفاق غيره وكذا في الركعة في التشهر
والاول لان الدعاء في التشهر الثاني مستحب وبه يكون الجواز في كل واحد
والسنة في التشهر والاول والتفصيل ولذلك كان الدعاء فيه مكرها وعينه
المصنف صلا بالتشهر والاول والثاني وغير غيره بالجواز في كل واحد والثاني
والاخر وهو العبادتين مما لا يجوز في التشهر ملازم فان المصنف عني
باللذان وغيره غير بالمتزوج قوله والقيام من السلام بغير السلام بالسلام
حكمه وما استحباب على المشهور قاله في المصنفات وقال في التواتر وهو
قيام ثم قيام ثم بطلان صلواته وقال ابن شعيب قتل وقال ابن الحاجب وقيام
دعاء والمفهوم ابراهيم بن عيسى واهله في الصلاة وجهه وقيام فليلا بين
غير السلام بغير بقره والله قليلا بغير ما ترى صحفة وجهه وقال عياض
في التواتر ان كلاما والعزة لمية سورا وسلام الصلاة في اختلاف الله لانه
قال في الصلاة في الصلاة وجهه وقال في الصلاة بغير عيسى ثم يد على كلاما وقد
ابن شعرون في الاستواء سلام الثانية واثار غير الجواز والقيام في الصلاة
موج وكلاما والفتور وسر كذا في الكتاب قوله وتحرر في السنة في التشهر
او مما يستحب للمصل ايضا في سببته في التشهر قال ابن الحاجب ويشير

سوا قوله وجعل رحم او غير به فانه في الروايات ان رجل من بني
 مريم اوجع بينا رجا وجعل ثلاثا عليه وكذا له يكره ايضا ان يصلي وكفه
 بمشوا بالحق او غير وكذا له جميعه اذا حل فيه شيئا او حل شيئا على نفسه
 في الصلاة كونه مكروا لانه يشوش على المصل ويشغله عن الصلاة والذالك
 اشار المصنف بقوله وكذا له كل ما يشوش في جميعه او كفه او على غيره
 قوله والتفتكر في امور الدنيا الى غير المصنف ان يتفكر في امور الدنيا لا تفكر في يوم
 الى عن القلب وفلة الخشوع وحاصله ان يصلي يكره ان يجعل شيئا مما يشغله
 عن الصلاة من راجع الى النسيمة واليه اشار المصنف بقوله وكل ما يشغله عن الخشوع
 في الصلاة لان الشواغل تمنع المصل من حضور القلب ومن الخشوع في الصلاة
 وبما يتعلق قلبه بامانة بغير الصلاة وهو فيها فليقل عنها ولذا لما
 رواه النبي صلى الله عليه وسلم رجلا يجث لمحبته وهو في الصلاة فقال النبي
 صلى الله عليه وسلم لو خشع قلبه لخشع جوارحه **فروع** لو طرد كفه
 ثوب جرب او حلق ذمب فلا شيء عليه ولا ياتم بزاله قال المحققون لا يشغله
 في الصلاة الا ان يشوش على ثلاثه او وجهه ان كان
 مما يشغله عن الصلاة فلا شيء عليه وان كان مما يشغله عن الله فيجب
 في الوقت ويجزى على تاركه ان سمن فتعدا وان كان مما يشغله على الغير
 فقال البر بغيره بغيره او بالنية التوقيف **في الصلاة** **فروع**
تشرى **في قلوب المصلين والانياله** **الغاشعون** من ان يلبس من المصنف

وحده الله تعالى على فضايل الصلاة وفقرها عن الله وفقر بزاله تر عيب
 المكلف على المحافظة على الصلاة وفقره فيهما العباد كثيرة منها ان يني
 صلى الله عليه وسلم فرضت عليه من غير واسطة بينه وبين الله تعالى وفرضت
 عليه في مكان لم يشاهد ملة مغرب ولا ينم من سائر الاطراف قال جبريل عليه السلام
 لما بلغ مع النبي صلى الله عليه وسلم الى هذه الموضع الخاضع قال يا محمد هذا
 مقام ما اتعراه بهؤلاء ولربك ومن مضاهيها ايضا انما فرضت خمسين
 صلاة ثم رجعت خمسا وثلاثا الخمسين حاصلة من صلاة الخمس ومع زيادة اليه في غير
 من سائر الاعمال فرض وقال صلى الله عليه وسلم موضع الصلاة من البيت كموضع
 الذنوب وقال البر عباده لقوله صلى الله عليه وسلم انما مثل الصلاة كمثل امر
 عزير عمره باب احدكم يفتسل فيه كل يوم خمس مائة مما ترون فانه يفتي
 من ربه شيئا فقال المصنف رحمه الله تعالى الصلاة نور عظيم يزيل الصلاة
 سبب لا تراق نور المعارف وانتزاع القلب ومكاشفات الحقائق بتفريق
 القلب فيهما ولا يقال بالجسم والقلب على الله تعالى وانتغال الجوارح به
 عما سواه كما قال صلى الله عليه وسلم وجعلت فتحة عين في الصلاة وقال صلى
 الله عليه وسلم الصلاة نور وبها تحريث من طربا ليل ظاهرا وجهه بالنهار
 بهذا وان لم يجمع مع معني وذالك ان من لم يصلي اصبه كان اشعث
 اشعث اذن العيين غير نضيف ولا ندف واليعم ولا اتوا تنقص وزال عنه
 اشعث اظا وجهه بالنظافة قوله ولا يباله الا الحاشعون ان لا يبالوا الى

النور كما يحفظ قلبه في الصلاة لا يحفظ قلبه فيما يحيط له سرها وثمرتها
فأرواح الصلاة حضور القلب فيها بالذكر والتسبيح وجسرهما اليها هو
كسوع والسجود والجلوس والخاشع فيها يعظم في النور العظيم وقال أبو طالب
الذكران المومنان اتوا لله صلاة قبا عرت منه الشياطين في افطار الارض خروا منه
لانه يتاهب للدخول على ملائكة الملوك واذا اكبر حجب وواجه الجبار عز وجل
بوجهه فاذا قال الله اكبر لم يزل على قلبه فاذا اكبر في قلبه الله اكبر من
كل شيء كما قال بلسمه فيقول له الملائكة صرقت من تحت عرش من قلبه نور يلحق
بنور العرش يكشف له بزاله النور ملكوت السموات والارض يكتب له بزاله
النور حسنات واجاميل والافعال افعال لوضوئه احتوشته الشياطين فاذا
قال الله اكبر لم يزل على قلبه فاذا اكبر في قلبه الله اكبر من الله عز وجل
فيقول له الملائكة كزيت لبيس الله في قلبه كما تقول فيقول في قلبه هان
يلحق بعنا السماء فيكون حجابا لقلبه عن الملكوت فيرد ذالمة الجبابر صلاته
وتلغى الشياطين قلبه وانزل التلغية فيه وتوسموا به حتى ينصرف من صلاته
لا يفعل ما كان فيما نزل الله تعالى ان يحرق قلوبنا ويقتلنا ويقتلنا بعضه وبالله
التوفيق **فاذا اردت الصلاة بعز قلبك من الدنيا وما فيها واشتغل بربك**
سواك الذي تطلب وجهه يعني انك اذا شئت في الصلاة فتخضر قلبك وترفع عن
نفسك شواغل الدنيا لانها تمنعك من حضور قلبك فيما تعلق قلبك به فانسان
بغير الصلاة وقد قال صلى الله عليه وسلم لبيس للعبد من صلاته داما غفل فيها قوله

واشتغل

واشتغل من اشتغلا لا الذي تطلب وجهه يعني انك تفكر في ما غافل عنه من
الفتن والافعال من يد يد فقال لبيس الله يعني انك تفكر في الله نفسه كان الجنة
عن عيشته والناظر عن مثاله والذكر في نفسه والذكر عز وجل في نفسه وجهه وبالله
واعتقلان الصلاة خضوع وتواضع لله عز وجل والقيام والسجود
جلال وتعظيم له بالتكبير والتسبيح والذكر بحافض على صلاته بانهما
اعظم عبادته ولا تنزل الشيطان بلعب بقلبك وتشتغل عن صلاته حتى
يخسر قلبك ويخسر من صلاة النور الصلاة بقلبك بربك والتسبيح فيها
تسبيح عن الجحش والتمكيد بسبب الخشوع فيه فاستعير بالله فانه خير
مستعان يعني ان يصل ما موريا يغتفر بقلبه ان صلاته فيها ما وركوعها
وسجودها خالصة لربه عز وجل ويكون الصلح خاضعا وتواضعا بزاله
سجانه ويقرب بقلبه على ما هو بصدقه من اجل ان الله وتعظيمه له بالتكبير
والتسبيح والدعاء والذكر بالمناجات حتى لا يكون له خافض دافع صلاته
قوله بحافض على صلاته الخ لا الصلاة من افطار الاعمال ومن احسن ما يتقرب
به العبد الى الله سبحانه واول ما ينبغي فيه من اعمال العبد الصلاة فيجتمهر
بالتواضع والتخضع عليه وفراش الشرائع حيث قال حافظوا على الصلاة قوله
ولا تنزل الشيطان بلعب بقلبك الخ ان لا جل عزم حضور قلبك في صلاتك
والتفكير الشياطين لقلبك يلعبون به كيد شياطين حتى لا يكون لذكر صلاتك ولا
ما غفلت منها ومن احتوى الشيطان على قلبه وتشتغل عن صلاته ويخسر قلبه

حتى كان ذلك سببا لمما من منة انظر الصلاة قوله فعليه برواء الخشوع
بهما ان فعليه ايها المصلح برواء الخشوع في صلاته لان لما جسر وروح
يجسرهما اليقيا والجلوس والركوع والسجود وروحهها حضورهما والركي
والخشوع اعاننا الله وابا له على ادائها كما يجب لانها تنصير عن العجشاء
والمنكر كما قال تعالى وفي ذلك سبب الخشوع فيصلا الاربعين الخاشع في صلاته
اذا لم يتغلبت منه صلاته خلق الله تعالى صورة في ملكوته واخفة ساكنة الى
اليقانة وثوابه اليها حب الصلاة قوله باستعرا له بان فيه مستعرا لم
المصنف رحمه الله تعالى ان تطلب من الله تعالى الاستعانة اي التقوية على ذلك اذا
يطلبه داء الم التعلل وان فيه مستعرا وبم التوفيق **فصل في الصلاة التي**
وتسعة سبعة احوال مرتبة في كل صلاة رتبة منها على الوجوب وثلاثة على
دراستها ذكر المصنف رحمه الله تعالى صلاة الرغوى ومعنى ما قاله في منزلة البطل
ان مراتب الصلاة سبعة اربعة منها على الوجوب كما قال وثلاثة على الاستحباب
وفرعت ان اليقيا في صلاة الرغوى واجب دلا ان خطا بالكل متفقد تمنعه
من اليقيا بسبب ذلك عنه الى اجل الشقة او نحو ذلك بسبب قيامه
في الصلاة وقبل دخوله فيما ذكر او نحو من هذا وزيارة او تاحير بر كما لا يتم
بانه بسبب عنه اليقيا لاجل ذلك وينقل من داء على الى داخ نوره بالله التوفيق
فالذي على الوجوب اوها اليقيا بغير استعانة اليقيا بالاستعانة في الجلوس
بغير استعانة في الترتيب بغيره دلا رتبة على الوجوب اذا قرأ على حاله

وطي بجانته عونا بملك صلاته يعني ان كان رغبة احوال التي على الوجوب
لولا اليقيا مستغلا جاز لم يغير على اليقيا مستغلا في فعله معقرا على شئ
بماذا اعتنى وانما يعتنى على حلقه ولا جنب خلافا لاشبه وعلى دلا وانما اعتنى
لها ولا حرم مما وطى اعاد في الوقت فقال اي يقايم والعلية في الصلاة على ما قاله
عباد وكون المصلح باشر الخاشعة في اشراق الحضور والجنب بكانه طر عليها
وقال اي يشتم العلة في ذلك بغيرها عن الصلاة بخلاف غيره مما افعله ثم الجلوس
لخ يفتي بان لم يغير على اليقيا استعرا فانه يتنقل الى الجلوس مستغلا كما في اليقيا
التي غير جنب وحاضر فاستعرا لما ولا حرم ولا يتركه بغيره فعلى من اراد ان
فانه راعى حاله واستغفل السجدة وما وصلاته بالكلية وبغيرها الا بالكلية
قال المصنف رحمه الله تعالى **فصل في** في كل صلاة رتبة منها على الوجوب وثلاثة على
دراستها الا ان رتبة يترتب له عن يقايمه وقيل انه يترك كما يترك للتمشيد من غير
ترتيب واختار بعضهم وعلى ما اول فانه يقيم جلوسه بغير السجدة ثم الركعة لان
يقفه وحله لا يمتنع ويجعل بغيره طبعها الى دلا في احوال التمشيد والله التوفيق
والثلاثة على الاستحباب هو ان يصلي العبد على الثلثة في كل ركعة على
جنبه دلا بغيره على جنبه ولا يترك على جنبه عاذا خلا بغيره في كل صلاة
يعني ان المصلح اذا لم يغير على حاله من حاله الا ان رتبة المنقولة بانه يستحب له
ان يسير الى جنب ولا يسير بغيره ووجهه الى القبلة كما يرفع اليقيا في حركه وان لم يغيره
فعلى جنبه ولا يسير وان لم يغيره فعلى كفه ووجهه الى القبلة هذا هو الذي

الغايم ومطرف ولا يراهم من ومنه لندوة لتسوية بين الفقير والجنب
 كما يبرقوا ولا يعلم انه اذا اراد فقير كذا يبرق على الفقير ولا يراهم من يغير
 بعمل جنبه ولا يبرقوا ولا يغير بعمل جنبه كما يبرق قوله فاذا خلاصه في الصلاة لم يتكلم
 صلاته لا حكم هذه الثلاثة والاستحباب كما تقدم بخلاف الحالات التي على الوجوب
 وبالله التوفيق **ولا يصح له ان يتكلم في صلاة الفجر على تركه هذا الذي يفتي**
سفره وان كان لا يفتي بسفره فهو مكروه يعني انه اذا استتر الفقير على
 الاستغفار وكان حيث لو ازيل العهد ان استتر الذي استتر اليه لسقط له صلى بسفر
 كذا وهذا ما استند الذي يتكلم في صلاة الفجر على تركه وان كان لا يفتي بزال
 العهد ان الذي استتر اليه وصلااته صحيحة غير انها مكروهة نص على ذلك
 ابن تيمية **مسألة** هل يبرق على الفقير ان يحضر الركوع والسجود وان
 يطأ فاما ايماءه وما يقرأ به الايماء ان يكون الاربعة لانه لا يقرأ الا بالبيان يوم
 واسم وكلمة كقوله ان يكتبه ويجسر العمامة على جبهته فانه لا يقرأ شيئا
 هو كاشا في وقيل يبرق عليه نهاية كفايته ويكون نهاية كفايته ويكون ما
 الى السجود ان يقرأ الركوع ورواه ابن تيمية فالاول انه لا يبرق ولا يبرق وسعه
 ومنشأ الخلاف هل الحركة التي هي مقصودة **الاربعة** **والاول** قال النازي
 فان زاد على ما امر به مثل من جهنته تمنع من السجود عليها فانه ما سجد الايماء
 ولا يبرق على انجه فانه لا يبرق الايماء بل يبرق على انجه فقال الشيباني يبرق لانه اتق
 بالمثلوب وزيادة ان الشافعي الرافعي اذا كان يستصحب على الفقير والركوع

والاربعة منه والسجود والجلوس لا يبرق عليه اذا جلس لا يستصحب ان يقرأ وقيل يبرق
 ولا يقرأ بما يكمل المداوية بنية الصلاة جالسا واليه قال القسوس وقيل يبرق في الصلاة
 ثمة ولا يقرأ الايماء ان يومسركوعها وسجودها وهو قائم ثم يركع في الركعة
 ويلزم علمه الاول ولا خلاف ان الركوع من ثلاث ركعات وعلى الثاني لا خلاف ان ثلاث
 ركعات وسجودها وان كان كذلك مطلوب او لا يفعل ما قرأ عليه حتى يتقوى عجز
 ان تركه يشامخ الفقرة عليه لما ياتي به من تفريع الفقير على الموضوع به الثالث
 اذا عجز عن قراءة جميع الباقية في حال القيام ولم يعجز عنها في حال الجلوس لروحه
 به او غيرهما بالمشهور بالجلوس ان القيام انما وجب لما جاءه من يقرأ بغيره
فقير **الاربعة** اذا خلاصه ان يركع ركعة واحدة في الركعة الاولى على ما كان
 جالسا فانه وان كان مستترا لا يتكلم وان كان يقرأ بغيره ركعة ويجزئ **الاربعة**
 اذا عجز عن الركعة من جميع افعال الصلاة وافرادها ولم يقرأ على النية او عليه
 مع الايماء بغيره بغيره فقال النازي وابن تيمية لا يركع في الركعة الاولى ومقتضى الوجوب
 ان وجوب الصلاة في ركعة واحدة او واجبه ويكون مصليا بزاله مع النية ليس
 بشيء وفرضه على مقتضى الركعة بركعة المسئلة والذي عولنا عليه بالتمسك
 كان مذهب الشافعي وذاك وجوب الصلاة بالاياء بركعة واحدة او واجبه
 التمسك من ان فاعلم ان الله امر من عجز عن ان يعلم ان ذلك يركع الى الجلوس جاز له التفرغ
 وان علم انه يركع الى الاستغفار منع من فعل ذلك ابن القاسم فان فعله اعمد اسرا
 وروى ابو وهب لشمس بن عبد الله وجوزي ومحمدي عن بعض ما يشرح بان الترك

التزاور فيما بين يمينه من العبادة وعلى غيره من الحجج وأبر حبيب بالانبياء
يحصل والتجربة تشهر في ذلك والشأن من العلم والاعمال في ذلك في ذلك في ذلك
جاءت له هذه الأجر في العبادة ويجوز أن يدخله جالساً ويقف ويذكر
فان ويجلس في ذلك كما يدخله بنية العبادة به فيمتنع جلوسه بعد ذلك
يعني انه يجوز للقاء على القيام ان يتنقل جالساً ولو في أثناء نافذة كما لو طرأ كفة
فأما وادان مجلس في الثانية ولم يكن متلني القيام عند الدخول به فقال له الحاجب
ولو اقبلتكم فاعلمتم ان العلم من قولنا لا يلزم ان يفسر واشبه بخلاف العكس اذا
اقبلتكم جالساً ثم ثاب القيام فسل في التوجيه تلك الاجابة بناء على اهل
التخمين في الجملة يقتضي التحريم في ما يعارض ما لو فرض قسم الخمس المسئلة الثلاثة
افسأ هل التزم القيام لم يجلس وان نوى الجلوس جلس وان نوى القيام ولم يجلس
يقولنا جازاً في ابر ان يفسر ومنعه ان يفسر والاحاق احسن وفراش ان يفسر
الى القسم الاول من افسأ الثلاثة بقوله لا ان يدخل بنية القيام بها فيمتنع
جلوسه بعد ذلك وفريده الصنف وحمه الله تعالى ان يتنقل جالساً نصف
اجر المتنقل فاعلم ان الكمال في الكمال هذا اذا كان قائداً على القيام وصل
جالساً اما اذا كان عاجزاً عن القيام لم يضرباً ونحوه وتنقل جالساً بله مثل
اجر المصل فاعلم والله اعلم **فروع** لا يجوز للمصل ان يتنقل مضطجعا وهو
قادر على ما وقفه على الاول الكلام سواء كان من جبال وصحبا وفي المسئلة الثلاثة
اموال اجاز في الجبال الحاجب غلظة وهو كخامير المرونة ومنعه في التوار وان



عن

وان كان من جبال واجاز ما يلزم للصحة ومنشأ الخلاف ان يفسر على ان يفسر ويأخذ
التوقيف **فصل في غزاة في النوبة من الصلاة** ولا يعمل التبريد فيه
ومر طرأ يوم خمسة ايام وليس يفسر به ويقضي على غيره ما فاتته ان كانت
مضروبة فاعلم ان حضرته وان كانت مضروبة فاعلم ان حضرته وان كانت مضروبة
حيز الفطر على محض او على سبيل ما فرغ رحمه الله من الصلاة على الصلاة للتوقية
لحزبكلم على الصلاة للعبادة والصلاة للعبادة هي التي هي كما انك لا تفتن
خرج وقتها يجب عليه حينئذ فضاوها على الفور حتى يفيض جميع ما به ذمته
من الصلوات ان ساء كانت كثيرة او يسيرة ويأخذ كرها من سبيل او ينهار
وعز وجلوع الشمس من غير وجهها ولا يعرفها الا اذا كان فداه راعى ولا ياتى به
جميعها بجمعة واحدة واما ان لم يغير ولا يشتغل انى مما فرض عليه ثم كثر له حتى
بانت جميعها فوله ولا يعمل التبريد فيه ان يفسر في النوبة من الصلاة لان من اخر الصلاة
عرفتها المفسر لما شرعاً من غير عز وجلوعه فيجب بلا ليل في ذلك وعليه ان
عظيم في تأخير الصلاة فال بعض الاشياخ تأخير الصلاة معصية اخرى تقتفر
التوبة قوله ومن صلى كل يوم خمسة ايام وليس يفسر به يعني ان التوبة لا تخرج
من التبريد في فطر العورات هو ان يفيض كل يوم خمسة ايام وقال البراء بن ربيعة
يفي صلاة واحدة مع كل صلاة ويكفيه وقال الشيخ ابو الحسن لا يكفيه
ذلك بل يعمل كل واحد كما ذكره عن ابي عبيد الله ان من صلى يومين لم يكن له ما فوله
ويقضيها على غيرها فاته ان كانت مضروبة وتذكرها في السبع ملاءم

٩

فاما مع التمسك بغيره الوقت وكذا جامع المصنف على المشهور والمدا بالوقت
 هذا الوقت المصنف على المشهور وقت الاربعة والستون وقال المحقق
 الغزالي عن مالك النسيان اذا لم يلا ما بلاعادة لاجل الترتيب فبما لا يغير
 ما مومع لا يغير المرونة بغيره ولا ما ولا يغير الماموع وكما ان يقول
 بغير الماموع في الوقت استوعم الفول والاربعة والستون كالأعادة
 عليه قبل وهو ما فهم بناء على ما تراه **الثالث** ان المصنف اذا ذكر صلاة
 فوجب عليه ترتيبها مع ما هو فيه كما اذا ذكر ان يعاد وحده على خلاف الترتيب
 وهو صلاة فانه يومه بقطع ما هو فيه ان لم يركع باركع شعبها باخرى
 وسليم على نافلة وهذا هو المنزه ويستحب له القطع وعلى الغرض الاول
 بلا يخلو المصل اما ان يكون جزا او اما ما كان جزا فالمشهور القطع
 ما لم يغير ركعة وان كان اما ما قطع ما هو فيه والمشهور سيم ان يعاد
 ان اى صلاة الماموع ولا يستحب وروى ائمة ان يعاد لا يسم
 فيستحب وان كان ماموعا فمعه امامه ثم يغير في الوقت **تليق**
 فان كان الماموع الزاكر للصلاة في صلاة الجمعة فانه يتعاد مع ذلك
 ويغير كغيره انما على ان يبادل من اركعه وقال الشيخ ينادى مع
 ذلك اذا خاف جواتها ولا يغير كغيره **الرابع** اذا طالع
 من المغرب ركعتين فانه يكملها ولا يقطع وكذا اذا صلى في رابعة
 ثلاثا فانه يكملها المرونة وقال ابن القاسم يقطع بغير ثلاث ركعات

لبي

انما لو اتصل بك الذكر فادته ويلزمه على من لا يؤمن به من غير وعقبتهم من
 المغرب او ركعة من الصبح ان يقطع ويقرأ صلاة بغيره ركعة لا يقطع
 اخرى وبالله التوفيق ولا يستعمل عليه فقل لا يجلي المحقق والفقهاء
 والمجوز له ذلك لا يقطع والوزن والنجي والتعبير والحسوف والاشبه بالوقت
 لم يقطع القضا ان يصلوا جماعة اذا استوت صلاتهم ومن لم يسمع عود طاع
 من القضا صلوا على ان لا يقطع منه شيء ان من كانت منه عامة بطلاة
 فانتة فلا يشتغل بالنعول ويتولى ما مومع ولا يقطع عليه الا ان كان من لضع
 هو النفس وشأنها لا بد ان قبل الى الماموع انما سارعت الى ان يعاد الماموع
 وانما سارعت الى ان يعاد الماموع ولا يجلي المحقق والفقهاء والمجوز له ذلك
 لا يقطع حتى يصلوا عليه من العوض لا ان يستعمل الماموع من العوض حتى لا
 لو طالع ركعة ما جهزته عن صلاة الصبح قوله ولا يجوز له ولا لا يقطع
 المحمديان من عليه فبولت فلا يجلي ان يصلوا في الماموع ويجوز له ان يصلوا في
 وهم اشجع والوزن وما عطف عليه واشجع من ضروريات الوزن وتكرار
 النجى من ضروريات الصبح فانه لا يشر في صلاة الوزن والنجى وقال بعض
 المشايخ لا يجلي يومه ولا وزن ليلته والمشهور ما قلناه من عدم كونه
 يجوز لم عليه القضا ان يصلوا في صلاة الوزن والنجى والتعبير والحسوف
 واستغفلا لوفاتها معينة بخلاف النوازل فلا يجوز له فعلها ما

٢٢

ما لا يقطع عليه القضا ان يصلوا في صلاة الوزن والنجى والتعبير والحسوف
 واستغفلا لوفاتها معينة بخلاف النوازل فلا يجوز له فعلها ما
 ما لا يقطع عليه القضا ان يصلوا في صلاة الوزن والنجى والتعبير والحسوف
 واستغفلا لوفاتها معينة بخلاف النوازل فلا يجوز له فعلها ما

موجب عليهم فضا، فاشته واراها والاربعون لها جماعة فاشته فاشته ملا
 نعم كما ان كانت على كل واحد منهم فضا انهم مثلا او العصر او العصر
 او العصر او العصر فاشته فاشته فاشته فاشته فاشته فاشته فاشته فاشته
 مانع لهم من ان يقولوا ومن نفس عود ما عليه من الفضا الخ برهان
 المعتمد في فضا العورات بغير راية الزمة فمن نفس عود ما عليه من
 الفضا فلا يراد بان يكون بعد مجيبه اي بجبهات المشكوك ولا يجتنب
 الا بالهالة في الزمة بغير فلا يراد منها ان يغير قوله صلى عودا
 كما يغير معه شك كما ان نفس صلاة من الخمس لا يجنبها صلى خمسا
 اذ لا تراه منه ولا بالخمسة لانه مطلوب بغير راية الزمة فان علم الهالة
 يكونها كغير العصر او غيره الى ان كان جهل يومها لانه كغير منه
 بان يطل الخمسة بغيره ولا غيره بجعل اليوم اذ كان جهل منه تكلم
 الهالة بحسب عود اياها اي لا يوسع بالتعلق لانه وان كرر تلك الهالة
 فلا تخط في ثابته الا على يوم يحصل فان كان لا يوم الاحالة على
 جهالة فلا جازية في التكرار **قلوب** فاذا اصل تلك النسبة فانه
 بنوي بها يومها الذي تكرر كما منه وتبراه منه منها **تكميل**
 واعلم ان من نفس صلاة تكرر ليس لا يبرر ما لها فانه يطلبت صلوات
 يجتمع بالهالة لانه بدامنها ويستحب ان يبرر بالفهم لانه اول صلاة
 جبريل بالنبى صلى الله عليه وسلم وقيل يبرر بالصبح وانما يجتمع

بالهالة

١٢
 بالهالة لانه قبل هذا الاحتمال ان تكون صوم فاضلا للفصل الى كانت
 كغير العصر او عصر او عصر او عصر او عصر او عصر او عصر او عصر او عصر
 وكذا انهم نفس صلاة فاشته فاشته فاشته فاشته فاشته فاشته فاشته فاشته
 بطلت صلواتها بطلت صلاة صلاة وثلاثتها غير ان هذه السلة
 يثني بالنفس في صلاة وثلاثتها بغيرا بغيرا ثم بالصبح ثم بالعصر
 ثم بالعشاء ولا خيرة ثم بالفهم وبصلاة وثلاثتها بغيرا بغيرا
 فلا خيرة ثم بالعصر ثم بالصبح ثم بالفهم وبصلاة وثلاثتها بغيرا بغيرا
 مستهلا بغيرا بغيرا ثم بالعشاء ولا خيرة ثم بالفهم ثم بالعصر ثم
 بالفهم وفرضت جميع الفهم بالهالة بغيرا بغيرا وان كان المنسب صلاة فاشته
 صلاة وصلاة وحده يثني عشرتها فانه يطل الخمس من تير بانها منها
 ثلاثين يومين كغير العصر او عصر او عصر او عصر او عصر او عصر او عصر او عصر
 صلاة وسادة عشرتها واما ملا غير معينين من يومين معينين لا بد
 لصابقة فانه يطلها او غير المستراة فيصل كغير انهم عصر انهم عصر
 صوابهم واجزاء ابرئهم وغيره على المشهور من غير اعتبار تقيس
 اياها وقيل يطل كغير العصر او عصر او عصر او عصر او عصر او عصر او عصر او عصر
 نفس كغير العصر او عصر او عصر او عصر او عصر او عصر او عصر او عصر او عصر
 ثم يبررها بغيرا بغيرا ثم بالفهم بغيرا بغيرا بغيرا بغيرا بغيرا بغيرا بغيرا بغيرا
 العصر بغيرا بغيرا وختم بها واما من نفس ثلاث صلوات معينة من

مؤخر على المشهور فان كان من نفع وحده او من نفعين وبادءه بحرف قبل
الاسلام وان كان من باده وحده بحرف غير اسلا وروى عن مالك
ان اصله عليه السلام ان ثاب البحر قبل اسلا وان ثاب البحر اسلا
كان اصيب وباده او نفا او هما معا وهذه الرواية حكاه النجاشي
ودليل السجود للنفس قبل اسلا حريث بن عيينة قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم ولم يجلس فلما افصى صلاته سجد بحرفين قبل اسلا
ذكره البخاري ومسلم قوله بحرفين التثنية اي التثنية في اللفظ
والتشديد في المعنى فلهذا سجد بحرفين هما تشديدا
واخر ليعلم اسلا بعرفه على المشهور وهو اختيار ابن القاسم وهو
الذي يوحى من لحي سلاته والعمل عليه ببلاد المغرب ووجهه بان من سنة
الاهلية ان يكون عطف تشديد القول بعرفه اعادته المشهور للوهي
رواية ابن القاسم عنه واختاره صاحب السلا ووجهه بان من سنة الجليلين
الواحد ان لا يتكرر فيه السجود مرتين واحدا بالمشهور بانها جلوسان
قوله وللتي باده سجد قبل اسلا يجران على السجود بالتي باده
وحدها يكون بحر اسلا ودليل السجود للتي باده بحر اسلا
ما رواه البخاري ومسلم حريث بن عيينة عن النبي صلى الله عليه وسلم
سلم من تشييد احد صلاته العشاء ثم قال الى خشبة مع وضوءه في المسجد
فاتكأ عليها كأنه غصبان ووضع يده اليمنى على اليسرى ويشد

بها طبعه وخرج له عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة وفي
الوقوف ابو بكر وعمر رضي الله عنهما بها باليكلما وفي الوقوف رجل يديه
محول يقال له في البيه فقال بل رسول الله افصى الصلاة او نصبت فقال
له لم انتم ولم افصى فقال كما يقال فقالوا نعم فتفرع فصل ما تدرى
سلم ثم سجد بحرفين بعد اسلا قوله يتشدد بحرفين هما البحر والسجود
ها كذا قال في المرونة وفي لحي سلاته ونقله عن ابن القاسم عن مالك عن
سنة اسلا ان يكون عطف تشديد كما تفرع في القيل قوله وسلم تسليمة
اخرى يروى عنه سلم منهما وقال في التوضيح حكى انص عليه غيره واحمد
مرعاها وهو من ركب لحي سلاته وان افلنا انه يسلم منهما اهل تحم
بالتسليم او يبره فلولان لملة فروي ابن القاسم وابن زنجار
منهما كما اسلا من ركب بضعه علم او روى غيره مما لا يبره ها كما اسلا
من الجندة ابن عبد اسلا وهذا والله اعلم الغيرة كماله فيجهر بها فيفترق
به وفي كماله صفة اسلا يشع بال اسلا متفرع عليه وهو كذا في
قوله ومن نفع وزاد بحر قبل اسلا يعني ان محل السجود في اجتماع
النفس والي باده يكون قبل اسلا على المشهور من المذهب لان الفاعل
انه المجتمع نفعين وبادءه بحرفين كما قبل التثنية ذكره ابن القاسم في التفتيح
سجد بحر اسلا وقال ابن حازم وعبد الله بن زبير لم يسلمة سجد للنفس
بحرفين قبل اسلا وللتي باده سجد بحرفين بعد اسلا وبالله التوفيق

ومن نفس السجود القبلي من لم يجز ان كان في جوارحه او خرج من المسجد
 بفعل السجود وبفعل الصلاة مع ان كان عن ثلاثة سنين فاكثروا ولا تبطل
 صلاته بغير ان من سجد عن السجود القبلي حتى سلم بجوارحه وتعالى والوجه
 من السجود اجزائه صلاته وبطل سجود السجود ان كان في الجوارح عن تركه يستبي
 كتحريم غيره مثلاً او التثنية لم تبطل صلاته بتركه في الصلاة الحقة دأب
 فيه واما ان كان عن ترك ثلاث سنين كالجلوس والوسم مثلاً او ثلاث
 تكبيرات فاكثروا ان صلاته تبطل بتركه في الصلاة الحقة دأب فيه واما ان كان بغير
 غيره واخر وهو من ذهب للمرونة والى صلاة لاند في وفي المرونة
 بين تكبيرين وثلاث تكبيرات وعن ما في قول بالهنة مطلقاً وعن القاسم
 قول بالبطان مطلقاً وعن ما في قول بالبطان ان كان عن ترك الجلوس
 بفعل لا قول وعن القاسم ايضاً قول بالبطان ان كان عن ترك الجلوس
 دأب وسماً او القاسم ودأباً في الحقة قوله وبما في قول صلاة اركان
 لم يكر عن ثلاث سنين فاكثروا ان كان عن تركه سنين فلا تبطل صلاته
 وقد تفرع نفي به وبالله التوفيق **ومن نفس السجود القبلي ولو**
بغير علة يعني ان من سجد عن السجود القبلي فانه يسجد من قبل
 كركي ولو جرد من سجدة واحدة في الصلاة او في ركعة ولو جرد
 شهراً وحكمه غير المحرم بغير شريطة ان السجود ان كان في ركعة
 يسجد في كل وقت وان كان في صلاة فلا يسجد في الوقت وقت

تكر

١٦ تكره فيه التناقلة **فان قلت** لم امر بالسجود ولو جرد على وجهه
 بغير صلاة علة التناقلة لا تقضي **قلت** انه لما كان جلياً للغير لم امر
 بقيضته بالنفس **فروغ** قال ابن عطاء الله ان السجود يقتضي التحل
 مطلقاً لا يستفاد له لنفسه وقال ما في المرونة بغيره ولا امره ولا مطلقاً
 ولا بغيره لا يسجد بغير امره ولا مطلقاً ولا مطلقاً ولا مطلقاً ولا مطلقاً
ومن نفس السجود القبلي يعني ان من سجد عن السجود القبلي فانه يسجد من قبل
 عليه يعني ان سجود السجود لا يجزى به عن القاسم في صلاة واحدة عن تركه الاستسرا
 ان الركعة لا يجزى بها الا بغيره في الصلاة الحقة وتكبيره في الصلاة الحقة لا ينكر
 ان كان لا يملكه الاختلاف واختلافه لم يبطل الركعة في الصلاة الحقة
 ولا بغيره انما الصلاة امر او لها قوله ومن نفس السجود القبلي يعني
 انه لا يسجد لنفسه الفضيلة بغيره وقاله في التوضيح والبطلان في السجود
 لها كالفنوع وشبههم وكذا في نفس التكبير الواحدة على المشهور
 وعن القاسم انه يسجد لترك التكبير في الصلاة وجعله ليس بشرا حرقولي
 المرونة وقال صاحب التوضيح ونظره في المرونة على ان يسجد في
 الصلاة لنفسه فضيلة اعداءه وكذا في المشهور اذا سجده لنفسه
 الواحدة في الصلاة وبالله التوفيق **وايجوز السجود القبلي في كل**
صلاة يعني ان من سجد عن السجود القبلي في الصلاة الحقة او في ركعة او في صلاة
 فمفسر في السجود من الصلاة وبالله التوفيق **وايجوز السجود القبلي في كل**

بعض المصنوع الفضل لا يترك على الأصل والترادف سنين فأكثرت كتبتهم
أوسم الله لهم من تير أو تير حاسد واحدة موكرة سواء كانت بعلية
كالجلبوس ولا وسط أو فولية كالمسورة مع له انفراد وكثرت الجهم
بصلاته التي بصفة بخلاف النافلة فانه لا يجره في الجهم ولا تترك
الصورة من النافلة ولا يجوز عليه في نزاعه من النافلة وكذلك
السنة الواحدة الحقيقية فانه لا يجوز لما في صلاة الجهم حراما
السنة الموكرة كالسم والجهم فانه يجوز لها ولذالك انشأ النصف
بقوله واما السنة الواحدة فلا يجوز لها الا السمي والجهم ثم قال في امر
الجهم بغير الصلح يجر لترك الجهم في السنة فيمنع سنة موكرة
انه يجر قبل الصلح قوله ومرجه في السمي بغير الصلح يعني لزيادة
الجهم في السنة فيمنع في صلاة السمي انه يجر بغير الصلح **ومر تكلم**
سأهيا بغير الصلح يعني من تكلم ساهيا وكان قليلا فانه يجره عن
خالفه بغير الصلح لا الكلام انه اذا كان سهوا وكان قليلا فنجيم واما
الكثير لو كان سهوا في كل كون الصلح يخرج بسببه عن معنى الصلاة واما
من تكلم عامرا الغير اصلاح الصلاة بطلت صلاة سواء كان الكلام قليلا او
كثيرا حراما كان او صلاحا واما اصلاح الصلاة بالمشهور لا تبطل صلته
وقال البر كفاية بتصل واما الجاهل بحكمه حكم الساهي وقيل حكمه حكم
العاصر واما الحكمه فقال البر شام بتصل صلته والله الموفق **ومر سلم**

مر كعتير ساهيا بغير الصلح يعني من سلم من كعتير ساهيا فقتلها
لا تملك صلته ثم تذكر انه بغير عليه وكعة من الثلاثية او ركعتين من الرباعية
فان تذكره العاقل الغيب فانه يرجع لا يصلح صلاته باجره ثم يات بما بغير عليه
ويجبر له سهوا بغير الصلح واما ان كان كعتير او ما ان تذكره العاقل الغيب فانه
او تبا عرا مكار او خرج من المسجد ابتداء صلته على المشهور وهو لا يجوز
رواية عمر في بطلان الصلاة ولو كان في نحو الخمس عشر شهرا واما ان تبا عرا مكار
ببعض روايات حريث بن اليمير الذي هو اصل من اصول بلاد السهرو بالله
التوفيق **ومر زاد في الصلاة ركعة او ركعتين بغير الصلح** **ومر زاد في الصلاة**
مثله بطلت كذا هو المجموع في جميع العلوك وار من زاد في الصلاة ركعة
او ركعتين فانه يجر بغير الصلح وترج صلته والحرية في ذلك التفصيل فاما
المر بباعية فقال النمازي لا خلاف انها لا تبطل بزيادة ركعة فيها واما
بزيادة ركعتين فغفلا المشهور ان ركعة لا ان يباية بسببه في نفسها ومفلا
بل المشهور البطلان لانه زاد في الصلاة مثل ضعفها والنصف من حين
الكثير واما الثانية فلان زاد فيها مثل ضعفها كما ان اصل الصلح ثلاثا
بغير زيادة لا ان يباية في نفسها بسببه وهو المشهور وقيل تبطل لانه
زاد فيها مثل ضعفها والنصف من حين الكثير وان زاد فيها مثل ضعفها
كما ان اصل الصلح اربع فاعلى رواية معروف فيمنع صلته ثم يات بتصل
على المشهور في الصلح اخرى ولا كثر الغفلا في الصلح من كذا النصف والله

زاد مثلها قبل النظر الى غير ان يري نفسه لا فرق بالنسبة
 الى من يري فيه فتع واشتهر بالبطلان واما الثلاثية فبغير انها
 تلحق بالرباعية وبغير بالشائية ووزاختلف في صلح المصنف في قوله
 القاسم وعليه يهمل كلاً والمصنف هنا حيث قال ومن زاد في الصلاة
 ركعة او ركعتين سجدة بعد التسليم يربى بالركعتين ازاها في
 التي باعية والثلاثية القول الثاني انها تبطل بزيادة التي ركعتين
 ويجوز ما ابر القول الثالث انها تسج وتجب بالسجود ويجوزها
 في الوقت وبالمجمل ان من زاد في صلاة من الصلوات الخمس مثلاً ما بانها
 تبطل بزواله على المشهور وفيه لا تبطل وتجب بالسجود وان من زاد فيها
 ركعة واحدة فانها تسج وتجب بالسجود وكذا الخ اذا زاد ركعتين
 في التي باعية او في الثلاثية فانها تسج وتجب بالسجود على المشهور
 وبالله التوفيق **ومرشد في تمام الصلاة التي بها يتلوه في النقصان**
تخففه من ثلث ركعة او سجدة التي بها وسجدة بعد التسليم يربى
 المصلح اذا شغل في كمال صلاته ان هل صلى ثلاثاً او اربعاً بان يفتي على
 البغير وبان في صلاة وهي التي اربعة وسجدة بعد التسليم وهو الواقع
 والواقع حينئذ احرام امره ان يدا في سجودها ولا ينقص حينئذ
 قال في التوضيح واذا شغل في ما يقاين ركعتين في تخففه انقصان
 فاذا انشأ المصلح ركعة او سجدة التي بها وسجدة بعد التسليم كما

وجودها

قاله المصنف هذا حكم مرشد في النقصان واما من تخففه وشغل في عمله
 كما اذا ذكر في التشهد ولا خير ان تترك سجدة لا يربى من ركعة من ركعات
 ولا يربى ما خففه في ذلك على ثلاثة افعال افعال القاسم بسجدة ما بسجدة
 لاحتمال ان تكون من ركعة التي اربعة ثم ياتى بركعة لاحتمال ان تكون من
 احدهن الثلاث والاول وزاد عبر الصلاة انه ينتشر في ان يقع ما يقاين
 الركعة من السجود، انما كان في حال الركعة الرابعة والتشهر من تمامها
 ووجه قول ابر القاسم ان المحفول حينئذ انما هو ثلاث ركعات وليس
 بحل تشهدها اليه اشار ابر السوازي وقال اشهد واصبح لا يسجد بل ياتى
 بركعة بغيره المصلح انما هو بغيره انشأ باقل ما يركع وكل ما يركع
 على الخ وهو يجب كرحمها وبالله التوفيق **ومرشد في تمام**
في التسليم سلم ان كان قريباً ولا يسجد عليه وان كان يهلك صلاته في
 ان مرشد في اخر صلاته هل سلم لا بان يسلم ولا يسجد عليه يربى ان كان
 قريباً ولم يفهم موضعهم واما ان كان الوفاق موضعهم بغير ذلك صلاته
 ويسترها ثانياً وعلى هذا قول المصنف سلم ان كان قريباً ولا يسجد
 عليه وانما هو الخ لم يفهم عن القبلة اما ان الخوف عنها ولو كان قريباً
 بغير ذلك صلاته وبالله التوفيق **والموسوس من ثلث الركعة او سجدة**
بما فيه سواها في صلاة او نقصان وان كان يسجد بعد التسليم يربى
 الموسوس من ركعت عليه انشأ في السجود لازمه حتى طرحت في حقه

نحو

فانه ينزله الوسوسة الى موضع ذكره في التذكير واليهيها عنه ولا
اصلاح عليه وذلك معنى قول المصنف وايضا بما يشهد فيه فقال
في التي سالتك عن عليه ان يسجد بعد الصلاة بامر بل يسجد بعد الصلاة
ولم يامر بالاعادة ولا في في ذلك الامر ان يكون شذوذا في زيادة او في
الانقضاء كما قال المصنف واعلم ان حكم التوسوس البناء على او الخلو
في سبيله او لا انه لم يكمل صلاته كملوا في سبيله انه كمل في التمسك عليه
لانه في الحاكم الا واصلوا ولا يحس غير التوسوس والامر بالبناء على
اليفيق مع كثرة وسوسته يوجب الرجوع والشفقة وقولا يحيط له لا يفيق
بوجه واختلف هل عليه سجدة او وهل هو فيل او يعبر واما من يقف
بحصول التوسوس من غير ان يلزمه في كل صلاة فهذا لا يصلح صلاة وسجد
للتوسوس وحكمه واضح واما من كثرت عليه وفزع التوسوس في صلاته وهو على
لا يغير مما فعل من زيادة او نقصان لكنه سلبت العثرة على التحفظ من ايقاعه
بلا سجود عليه وانما عليه كما اصلاح خاصته وبالله التوفيق **ومرجه**
في الفتوى بلا سجود عليه ولا ختم كره عمدة فزقوا ان حكم الفتوى لا
سجدة على المشهور وانما دخل به بلا سجود عليه على المشهور وفيه حجة
به وانه كره من جهته في هذا او من جهة الفتوى فلا سجود عليه به من جهته
فيه عامرا بحكمه الكراهة ولذا في المصنف حمد الله تعالى ولكنه يكره
عمدة بعبارة لا تعمر الجهر به وبالله التوفيق **ومراده الصورة في الرقعتين**

الاختصاص

في اختصار في الامور عليه يعني اذا زاد الفصل في الثالثة والرابعة سورة مع
الافتقار ان بلا سجود عليه وهذا هو المشهور وقال الشهاب بسجود وقال
ابن الحاجب وخو الصورة في الثالثة معتقدا على ذلك في التوضيح
وبه كلامه نظرا لان كلامه يقتضي ان الخلاف جار ولو كان في ركعة واشهد
لما خلا في التي زيادة في الرقعتين **ومرجه** ذكر محمد صلى الله عليه وسلم
فعل عليه وهو الصلاة فلا تسجد عليه سواء كان عامرا او ساهيا فاما امر
جاءه يبرهان من جمع صلى الله عليه وسلم عن سماع ذكره
وهو في حال التلبس بالصلاة فلا تسجد عليه ان لا يسجد ولا غيره ولا في وجوب
في الامر لا يعمر ولا يسهو ولا يبرح حاله لا يفيق وحالة الجلوس كما قال المصنف
وحمد الله تعالى وبالله التوفيق **ومرجه** في السورة في ركعة واحدة او في
من سورة الى سورة او في ركعة قبل صلاة السورة فلا تسجد عليه في جميع ذلك
يبرهان بلا سجود عليه في المسائل والاربع من في السورة في ركعة
الواحدة كمر في سورة واحدة وكذا في مخرج من سورة الى سورة او في
قبل تمام السورة لان ختمها مستحب وكذا في من اشار في صلاة يرو او
براسه فان ذلك كله معتقدا به هو من فعل يسلم ذلك ولا ينبغي ان يعمر
ذلك فان تعمر بلا سجود عليه به فعلة وبالله التوفيق **ومرجه** في الركعة
ساهيا يسجد على السطح وان كان عامرا او ساهيا **المطلوب** يعني ان مر ذكر
الركعة في الركعة الواحدة ساهيا فانه يسجد بعد الصلاة لاجل التي يذبحها

ان كان عامدا فقال الصلوة انما هي الصلوة ان كان
يتراد به الصلاة على وجه النسيان وانما يصليها ولا يقرب من النسيان والجاهل
به ذلك على المشهور وقيل الجاهل كالمسلم وبالله التوفيق **ومن**
تذكر في سورة بقره الحنيفة للركوع فلا يرجع اليها لانه لما شرع في الواجب
الذي هو الركوع فلا يصلي بركوعه الى السنة ولا كنه يسجد قبل الصلاة
لنفي السورة لا من شرع في الواجب فلا يرجع منه الى سنة كمن ترك الجلوس
ولا وسع ولم يتركه لا بعد استغلاله بل انه يتأدى ويسجد قبل الصلاة ومن
ترك المصنعة والاستسنان وشرع في غسل الوجه فانه لا يرجع حتى
يقوم وضوءه ويجعلها جيفة لكونه شرع في الواجب فلا يرجع منه الى السنة
كما قيل **ومن تذكر في النسيان والجهل قبل الركوع اعادة الصلاة** فان كان ذلك
في السورة وجعلها اعادة ولا يسجد عليه وان كان في العاقبة اعادة
ويسجد الصلاة وان كان في الركوع فانه يسجد لتركه الجهر قبل الصلاة
ولترك النسيان بعد الصلاة سواء كان في العاقبة او في السورة **وهو كما**
ان من تذكر في صلاة النسيان والجهل قبل الركوع فانه يعيد لفراغه على سنتها
لا كنه ان فرغ صلاة النسيان على سنتها ثم نسي فقرأ بالسورة النسيان
معها على سنتها وانه انما النسيان والجهل في وجهه في السورة فانه مأمور
بالعادة السورة في النسيان والجهل ولا يسجد عليه فانه لما لم يترك
ما فانه يخففه كما في السورة فانه هذا اذا فرغ العاقبة على سنتها

واما اذا خلف فيها وفرغها على غير سنتها من النسيان والجهل ثم تذكر
قبل الركوع فانه يعيد وفرغها في النسيان والجهل ويسجد قبل الصلاة فانه
ملا في النسيان وقال الشافعي لا يسجد عليه قوله وان كان في الركوع لا في
ان كان محل التذكير وكان بعد الركوع فانه يسجد لترك الجهر قبل الصلاة
وقيل بعد الصلوة من الركوع فيمنع من الصلاة صيانة لها فان الصلاة
تصارع في بادئها فانه لا يصح تركه بعد الصلاة بغير ان يستحب
ترك النسيان بعد الصلاة على المشهور وحكي عن ابن عباس انه يسجد قبله فان
في التوضيح واختلافه في فعل ذلك فتعذر فقال صبح يستغفر الله واشهر
عليه وقاله انما يصلي النسيان في ركعة سواء كان في العاقبة او في السورة اي
ترك النسيان والجهل فانه لا يقرب من تركه في العاقبة او من سورة
وغيرها الا ان كان في الركعة سواء وبالله التوفيق **ومن غلط في صلاة النسيان** سواء
كان عامدا او جاهلا ولا يصح في صلاة النسيان ولا في ركعة متتابعة **والمرمى في**
للصلاة امر من عليه من كل ما سئل الله تعالى في الدنيا وما فيها
حتى يحضر بغيره جلال الله تعالى وعظمته ويرتفع قلبه وترهب
نفسه من حقبة الله جل جلاله **بجز صلاة النسيان** **يعني ان يصلي**
في الصلاة من صلاته وذلك لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه صلى يوما ويبريد به حقه فلا قبل رجل للصلاة فسقط في ناله الجهر في
بعضه بعضه عليه فلي انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من غلط

صلاة لانه اشتغل عن الصلاة وان كان قليلا بعد الصلاة والله الموفق من
 فانه من كعبتين قبل الجحور وان تذكر قبل ان يبارق فيارضيه ويركب
 رجع الى الجحور والجمود عليه والى دار فناء من لم يرجع ويحرج قبل
 الصلاة وان رجع بعد الصلاة فانه غير انقضاء الصلاة وان رجع
 صلاة ويحرج بعد الصلاة يعني ان من ترك الجحور الوسط وفاء من اثبت ثم
 تذكر قبل ان يبارق فيارضيه ويركب فانه يرجع ولا يجوز عليه
 هذا هو المشهور وقيل يجوز والجاهل في ذلك كالعامر على المشهور وان
 تذكر قبل ان يبارق فيارضيه ويركب فانه يستغفر له فانه يتنهد
 على قيامه ولا يرجع الى الجحور على المشهور ولكنه يجوز قبل الصلاة وقيل
 يرجع الى الجحور وقيل ان كان الجحور اوفى رجع اليه وان كان الرقيق اوفى
 تنهد في هذا ان كان قبل استغفاله فلما اما لو تذكر بعد استغفاله فانه
 فانه يتنهد في انقضاء الصلاة ويجوز قبل الصلاة للنفذ لانه لما شرع في واجب
 الذي هو الرقيق بلا سنة الذي هو الجحور واختلف انه ارجع بعد استغفاله
 له هل صلاة بلا حكمة لا بد منه فيرض من غير حرج به او لا تبطل لانه
 انما رجع لا اصلاح صلاة في المرونة في ذلك فكل واحد من القولين
 لهجة وهو المشهور انما القول بالاطلاق حكاه الجلاء عن عيسى بن
 دينار وانه في بيان يكون رجوعه بعد الاستغفال على وجه العزم والنيان
 فان صلاة صحيحة على المشهور ويجوز بعد الصلاة وقيل قبل الصلاة

الاجتماع انهم يبادون وانفصال والله الموفق من **من ينجح في الصلاة**
بغير الصلاة وان كان عامرا بطلت الصلاة المشهور انما ينجح
 بالكلية فيبطل الصلاة بعمد دون سهو لانه اذا نفع ساهيا بجرح
 الصلاة وحدث صلاة وان نفع عامرا بطلت صلاة لانه لم يبد في الصلاة
 والنجح في الصلاة كالكلية والعامر لانه معسر الصلاة ومنه
 المرونة ان الجاهل في ذلك والعامر تبطل الصلاة وقيل بعد البطلان
 في العزم واختاره ولا يعم فالكل النجح ليس فيه حروف هيكل كالكلية
 وبالله التوفيق **ومن عظمى صلاة فلا يشغل بالغير ولا يبرح على**
ثمنه ولا يثبت عاصم فان حركته بطلت عليه يعني ان من عظمى
 في الصلاة فلا يجوز ان يفعل في نفسه وتركه خير له فانه في المرونة وقيل
 يجوز او قيل جهرا فله فان حركته بطلت عليه ان وصلة كعبته ولا يجوز
 عليه فانه ابرافاسم ولا يبرح على ثمنه بالكتابة كحارج الصلاة على من سلم
 عليه وهو في الصلاة بالكتابة لا باليد وبالصلوة واجب من غير علم وجوبه
 والله على المشتبه اختلاف فيه بالوجوب والترك فلا يلزم من اباحة التفتيح
 عليه اباحة المختلف فيه وبالله التوفيق **ومن تشاوب في الصلاة سرقة**
يقتل ولا يثوبه من غير حرج حروف يعني ان من تشاوب في الصلاة فانه احتاج
 الى ثبوت نفسه كونه في النواحي فانه لا تشاوب قطع لغيره ولا يبرح في
 حال التشاوب فان نكح في فراشه وكانت له لغيره ان لم تجز واستحسن بعض

لغير حاجة او غير ضرورة تلجس الى ذلك كما ان اكل الاطعمة بمختار
 اللحن عن ابطال الصلاة ومختار غيره ولا نكار وبالله التوفيق
ومن نداء اخر يقول سبحان الله كبري **وهكنا صلاة** يعني اذا قصر
 بقوله سبحان الله انتقم من اهل اهل مناديه بذكره ولم يذكر كبري
 لذلك ان سبحان الله وقفا بحله فذكره وكبري وصلاة عجيبة فالدليل
 الفاسم وقيل بالكلية لا يدخل في معنى الحمد وحسن ايضا عن اهل الفاسم
 والله التوفيق **ومن رفع في القراءة ولم يفتح عليه احزرك في ذلك الآية**
وراما بغيرها فان تغز عليه رفع ولا ينظر معها يريه الا ان يكون
في الصلاة فلا بد من كماله **معها او غيره فان ذكر منه اية بغير قبل**
الاسلام فان كان اكثر بطلت يعني ان من وقف في قراءة السورة ولم
 يفتح عليه احد فانه يترك تلك الآية ويقرأ ما بعده ولا يقرأ ما قبله من
 السورة فان تغز عليه ما بعد الآية فانه يركع حينئذ ولا يقرأ عليه
 لان صر السورة هو السنة وختمها بصلية ولا يجوز ان ينظر معها
 يريه بغير اية كمال السورة جبر وقف في قراتها الا ان يكون في ذلك
 في الصلاة فانه لا بد من كمالها فيجوز له جيلان بينه وبين الصفح يكون
 يريه او يفتح عليه غيره حتى يكمل الصلاة ثم لا ينظر واجبة عليه
 واما ان تراد اية من الصلاة فان صلاة لا تنظر ولا يجوز قبل الصلاة
 هكذا قال النفاذ لا سيما عيل وقيل لا يجوز عليه وان تراد اكثر من اية بطلت

وعت

صلاة

صلاة وبالله التوفيق **ومن فتح على غير امام بطلت الصلاة ولا يفتح**
على امام الا ان ينظر اليه او يعصوا المعنى يعني ان من فتح على من ليس
 معه في الصلاة فان صلاة باطلت على كل حال وهو قول اهل الفاسم بحسن
 وقيل ان شغب لا يتكلم به قال اهل حبيب واما المأمور اذا فتح على امام
 ان يفتح الفري اذا وقف فانه لا يجوز عليه ونحو المسروقة والذالك
 اشار المصنف بقوله ولا يفتح على امام الا ان ينظر اليه او يعصوا
 المعنى في ذلك معنى قوله اذا وقف ان ينظر اليه عليه والامام يفتح عليه
 وبالله التوفيق **ومن جاز يفتح فليلا في امور الدنيا قصر في تلايه**
وانتظر الصلاة يعني ان من تفكر بربوبه وجمال فكره له فليلا في
 صلاة جمع كراهة غير انما نافضة لثوابه لان تفكره في ذلك يوجب
 الى عدم الصلوة وقلة الخشوع وبالله التوفيق **ومن رفع اليد عن**
يديه او جرح على شئ جهته او جرح على جهة او حثي شئ عما حثه فلا
عليه يعني ان من كان في صلاة ومث يريه ماشية فروعها حينئذ
 فلا يجوز عليه ذلك وكذا ان اذا جرح على شئ جهته ان على احد
 جنبها او جرح على كوعها منته وفيه امر حبيب باء اكل كالطهي
 والطاير فانه لا يجوز عليه ذلك كله وصلاة عجيبة مجزية وما في
 امر حبيب بالطهي والطاير هو عبارة عما شرع على جهته والله التوفيق
واما في علة المعنى **ولا ينظر في الصلاة** يعني ان من ذكر عذره او فليس

وهو ما حاشى تقريده المعزة فانه ما شى به ذلك كماله ان النفس والاولاد عليه
 لا فرة للمصل على وجهه وما كان مبدء المشابة لا سجود فيه قال في التوضيح
 المشهور ان من خذ عنه فريضة من رمضان لا تقبل صلاته ولا صيامه وبالله التوفيق
 وهو المأموم **بما لا يملكه الا ان يكون من نفس الله ركنه** وما صل فيما فله
 هنا قوله صلى الله عليه وسلم **اما** ظمير بهر اهل العلم بانه يحمل
 على المأموم يتبين سجود النكح والفرقة ما انزلت به من العادة قوله
الا ان يكون من نفس الله يريد به الركنية غير ان الفريضة لا ان المأموم يحمل
 عنه واما ما عاده اهل من الركنية فلا يحمل دأما من ذلك شيئا فيدخل
 به ذلك الغيب وغيره من سائر الركنية غير ذلك فيكون له في المرونة
 يقتضي انه يحمل عنه الغيب لانه قال في المرونة ان كبر للركوع ونوى به
 نكبة ذلك امر اجزاء وبالله التوفيق **واذا اسهل المأموم او زوجه او**
نفسه عن الركوع وهو غير المولى فان جمع به ادراك امامه قبل ركنه
من السجدة الثانية ركع ونحى وار لم يجمع ترك الركوع وتبع امامه
وقضى ركعة به موضعه بعد سلا امامه بهر ان المأموم اذا اسهل او
 زوجه او نفسه عن الركوع وامثاله ارفع له ذلك في غير الركعة دلا وان كان
 جمع به ادراك امامه قبل ركنه من السجدة الثانية فانه يركع وينحى
 امامه وار لم يجمع فانه يترك الغيب للركوع وينحى امامه وفريضة
 ركعة فيفضيها بعد سلا امامه بالعلانية والسورة لانه لا ولا

رعت

فيهم

ويحصر فيها كانت الصلاة جهرية والسالمون **وان يجمع من السجدة**
او نفس او زوجه حتى فليلا **اما** الركعة فلا في سجود الجمع به ادراك
امامه قبل ركعة الركوع **ولا تركه** وتبع دأما **وقضى ركعة اخرى** **بما لا**
يقدر على ركعة **فلا سجود عليه** **ولا ركوع** **ولا ركوع** **ولا سجود**
 بغير ان المأموم اذا اسهل او زوجه او نفسه عن السجود بهر عن سجدة واحدة
 او سجدة فان جمع بلا تيقان بتركه قبل ان يعجز دأما **لا ركوع** **من الركعة**
التي فليلا البطلان ما سهل عنه من السجود ونحو امامه وان لم يجمع
 به دلا تيقان بتركه قبل ركعة امامه وهو مع ذلك ليس بمنزلة الركنية
 او وضع لغيره على ان يكتب عن ان شئ تركه ذلك السجود وتلاوه
 مع امامه اذا لم يتركه به وجوبه لكونه لم يحيط بالركعة على كل حال وفر
 باتته ركعة فانه يقتضي اخرى عوضها عن ركعة سلا امامه على نحو
 ما تقدم بيانه قوله **وحيث وجب فضاء الركعة** فلا سجود عليه يعني
 ان الركعة التي فله فيها الركوع او السجود كانت مع وجودها
 مالا وهو يحمل على المأموم به ان يركع فلا سجود حينئذ على المأموم
 هذا اذا تيقن تركه ان يركع وامان كان شاكيا به ذلك فانه لا يسجد
 بعد سلا على المشهور لانه يجتمعا ان لا يكون تركه شيئا فتكون
 الركعة المأنة بها بعد سلا زيادة مختصة فيسجد لها بعد
 السلا والى ذلك اشار المصنف بقوله **الا ان يكون شاكيا** الى ركوعه

١٠٠

والسجود والله الموفق ومن جاءته عفة اوحية فقلت ثلاثا **عليه**
الان يكون فعلة ويستمر لفعله فانه يقع يعني ان يصلي اذا كان في
 الصلاة وحيا لله عفة اوحية او شبهها وهو الصلاة فقلت
 فلا شيء عليه ان فلا سجود عليه فانه في المفروقات هذا اذا لم يصلي فعلة
 جرا مقتضى واما اذا كان فعلة في ذلك واستمر لفعله فانه يقع
 الصلاة فينزل بها ثانيا والى ذلك اشار المصنف بقوله **ان يصلي فعلة**
ويستمر لفعله وبالله التوفيق ومن شاء هل في التوفيق ثلثة اشياء
جعلها ثلثة اشياء ويجوز ان يقال ثم لا وتر ومن تكلم به التبع والى
سأله فلا شيء عليه وان كان عامدا كره ولا شيء عليه يعني ان يصلي
 اذا اذ لم مع الامام اقل من ركعة لم يلحق معه من الصلاة ركعة بحجتها
 فانه لا يجزى مع الامام فليلا ولا يجزى بالوان يجزى معه سهو ترك عليه فلا صلاة
 تبطل سوا كان السجود قبل الشك او بعد الشك هاكذا قال المصنف
 الشك وهو قول ابراهيم المشهور وقال البرهان وطاب اللب لا تبطل
 الصلاة قال عيسى سوا كان عامدا او جاهلا ويعبر عن الشك استجابا
 عن ابراهيم القاسم واجابا عن اشتهاب قوله بان اح ردا ركعة كاملة الخ
 المسئلة ان المسبوق انه الحرك ركعة كاملة يعني بحجتها باكثر ويجزى
 امامه قبل الشك فانه يجزى معه القبلي سوا حضر معه المصنف لا وهذا
 هو المشهور وقال اشتهاب انما يجزى انه افق من فاقته واما ابراهيم

رعت

علا

علا القاسم واما ابراهيم فانه يتردد ويتبع فيه الامام حتى يكمل الصلاة وهل
 يقع الامام الامام مع لفظا ما عليه يعني الامام من صلب الصلاة ولا يقع حتى
 يخرج من سجود فلا رها خلافا في الاول لانه الوجوه ومنه لا يروى
 انه يقع لفظا ما عليه يعني الامام من صلب الصلاة وهو المختار عن
 ابراهيم اوجب ثم اخذ لفظا **ولا يثبت** قال في المرونة واذ اجلس
 بلا يتشهد ويرجع فاذا افضى ما عليه يتشهد لا يسلم عليه ولا يجزى
 ابراهيم مع الامام وتقر ذلك ابطال الصلاة ويعبر باللب لا وكذا حكم
 من جهل ولا يجزى ابراهيم مع الامام فقال في البيان وهو ان يفسر على اهل
 المذهب فانه اذا خلا في صلاة ما ليس منه ولا يجوز ان يصلي
 بالجهل وحكمه بحكم النسيان مراعاة لقوله من يقول ان عليه السجود
 مع الامام وهو قول سفيان واما الوجه ما هي الامام يجزى
 الشك والى ذلك اشار المصنف بقوله وان كان ساهيا يجزى عن الشك
 والله الموفق **واذا ساهى للمسبوق بغير صلاة الامام في وقت الصلاة** يعني
 اذا ساهى بغير صلاة امامه فان كان في بداية الصلاة في بقاء السجود
 البعري وان كان نقص فقال ابراهيم القاسم في العينية واشتهب في
 المجموعة يكون سجود قبل الشك لا اجتماع اني بداية مع النقصان
 وقال غير ذلك لا يفسد عنه ما لم يسه مع امامه لا ترى انه يجزى موافقة
 امامه ولو لم يسه واما اول هو المشهور واليه ولاشارة بقوله وهو

وهو وهو يبرو ان كان سهو بزيادة في سجدة بعد الصلاة وان كان ينقص
 مع زيادة في سجدة قبل الصلاة والله الموفق **واذا اترتب على السجود بعد**
من جهة امامه ودبره من جهة نفسه اجزاء الفيل يعني ان السجود
 اذا اترتب عليه سجود الامام البعري وسهوا فظاهره بما يوجب
 عليه السجود الفيل في السجدة انما يسجد الفيل الى مرتبة عليه من جهة
 نفسه ويحني به عن البعري وقال البر حبيب بسجد البعري الى مرتبة عليه
 من جهة امامه والمشهور من ذهب السجدة والله الموفق **ومن سجد السجود**
وتكرر السجود رجع فاما ما كان يجب له ان يصير سجدة اخرى في سجدة
بعد الصلاة يعني ان من تكرر الى سجدة في صلاة ناسيا ولم يذكره حتى يسجد
 فانه يرجع للفيل على المشهور ثم ينجي الى سجدة التي نسيه بناء على
 ان الحركة للركن مفصولة وعليه استحب له ملج في الفقرة قبل ان يخطاها
 الى سجدة ثم يرجع الى سجدة اخرى ان يكون عقب الفقرة وقبل الايرجع
 فاما بل يرجع عروبا فيهمسرا كعلائم يرجع ويحني به ذلك بناء على
 ان الحركة للركن غير مفصولة ثم يسجد سهوا بعد الصلاة بتحقيق زيادة
 وبالله التوفيق **ومن نسي سجدة واحدة وذكره بعد فليامر رجع جالسا وسجدا**
ان كان يكون جلس قبل الفيل فلياجعل الجلوس من نفس سجدة غير سجدة
 ولم يجلس وسجد جميع ذلك بعد الصلاة يعني ان من اخل بسجدة واحدة وتذكر
 بعد قيامه فانه يرجع الى الجلوس ثم يسجد وذلك ان لم يكن جلس قبل الفيل

رحت

وفيل يرجع ما جدام غير جلوسه بناء على ان الحركة للركن مفصولة له
 واما لو جلس او كلف في قيامه غير ما جدام غير جلوسه لبقاء فلو وان
 نفس سجدة اخرى المسلمة وان اخل بسجدة اخرى اليها من قيام ولا يجلس
 كما كان يصنع ولو نسي السجدة التي كان يكون سجدة في جميع ذلك بعد
 الصلاة كما قال المصنف رحمه الله تعالى **وان تذكر السجدة بعد رجع**
رأسه من ركنه لست عليه صلاة يعني ان من رجع راسه من ركنه لست عليه صلاة
 وزاد ركنه في موضعها بزيادة وسجد قبل الصلاة ان كانت من ثلث وتسجد وتذكر
 سجدة غير الثلاثة لا السجدة والجلوس يعني ان من اخل بالسجدة اذا تذكر
 ما اخل به السجدة اذا تذكر ما اخل به من السجدة بعد ركعة للركعة التي
 تلى ركعة النقص وذلك ليرجع راسه منها فانه يسجد قبل الصلاة بتحقيق
 النقص الواقع في صلاة وان لم يذكر من ثلث وتسجد وتذكر
 ما اخل منها قبل غير الثلاثة فانه يسجد بعد الصلاة ليعرف فوات السجدة
 والجلوس والله الموفق **ومن سلم ثنا كذا كذا صلاة** يعني ان من صلى
 اذا سلم ثنا كذا كذا صلاة بطلت الصلاة فترتبت في صلاة
 يغير فلا يبرأ منها الا يغير وكذا اذا ابلغ بعد سلامه منها ان قدر
 انما فانه باحالة ايضا على المشهور ان يشروها كظم وقال
 ابن حبيب صلاة نامة والله الموفق **والسجدة صلاة لا يقضى الا بها**
في صلاة واحدة يعني ان الذي في السجدة يسجد صلاة القضاء وصلاة الاية

وخت

المسودة

سورة او انسى او اجهى في السجدة وتذكر بعد الركوع تمام في السجود عليه
 الثالثة **الفريضة** يعني ان يصلي اذا نسي السجدة ان يفتح على الركعة او انسى
 اجهى او انسى صلاة السجدة وتذكر له بعد ان ركع فانه يتعاد
 على صلاته ولا يجوز عليه بخلاف اذا نسي في الركعة فانه يسجد
 له وهو واجب ان يشار اليه في قوله بخلاف الركعة يبرر بان
 هذه السجدة الثلاثة كما هي سنة في الركعة وبخلاف الركعة
 لان من تركها في الركعة فعليه السجود وحدها في السجدة فلا يجوز
 عليه ان ينصوب في المزبلة ان يصلي اذا نسي السجدة في السجدة
 او في الركعة فلا شيء عليه وصرح ابراهيم في قوله ان لا زاد على الركعة
 تحت في الركعة مستحب والله اعلم **ومر في الثالثة في السجدة** وتذكر
 قبل الركوع ركع وسجد قبل السجدة وان عجز عن الثلاثة تمام وان
 رابعة وسجد قبل السجدة بخلاف الركعة فانه يرجع من ركعة كبر وسجد
بعد السجدة يعني ان يصلي السجدة اذا فاء في الثالثة وتذكر قبل الركوع
 فانه يرجع الى الجلوس ويسجد بعد السجدة وتذكر ان بداية بعد
 الركوع فانه يتعاد في وكبر الى بعد وسجد قبل السجدة قوله بخلاف
 الركعة ان الخ المصلة يعني ان زاد ركعة في صلاة الركعة فانه
 يرجع من ركعة كبر ويسجد بعد السجدة وان عجز عن كما تفهم تفهم
 وبالله التوفيق **ومر في ركعة في السجدة في الركعة** ويسجد

حتى سلم وكحال الاعادة عليه بخلاف البعوضة فبانه يعيد بالبعوضة على
 النافلة اذا اخل به كمن اراد ان يركع والسجدة مثلا ولم يتذكر
 حتى سلم وكحال فانه لا اعادة عليه لان فله وقع منه على وجه الاستسكان
 بخلاف البعوضة فبانه اذا انسى ركنا من ركناها ولم يتذكر حتى سلم
 فبانه يعيد ركنا بالركن **ومر فله النافلة عامرا او تركها منه وكذا او**
بمجرد عامر لا اعاد **فبانه اذا اراد ان يتبع النافلة معتمرا**
وكذا اذا اترك منها ركعة اخرى فانه لا يصح ركنه فانه
يعيد النافلة ابرالا فبانه اذا ركعت عليه بالشروع فيها
 واعزله في ذلك وهن التسعة اجز من المسائل السبعة التي تسلم
 بالشروع فيها وهي الصلاة والصوم والاعتكاف والحج والعمرة
 والامتناع والكفوف وفترتها بعضه مفصل
 صلاة وصوم ثم حج وعمرة يليها كفوف والاعتكاف والامتناع يعيد من
 كان لقطع عامرا لصومه فبانه عليه الرجاء **وقال في التوضيح** فانه
 من زرع الاعادة في الامتناع بالكلية عدمه والله اعلم **ومر تتصور الصلاة**
فبانه اعليه الامتناع **يعني ان مر تتصور الصلاة فبانه لا شيء عليه ذلك**
 لان الغالب عليه وفروع ذلك منه على وجه الغلبة وامامه ظهور في تنه
 بحرو وبلنة فبانه يصير منه كالكلال واذا كان كالكلال فانه فعلة عمدا
 بطلت صلاته وان فعله ساهيا تحت صلاته ويحرم بعد ان يثبته وبالله

التزويج

١٩ التزويج واذا انتهى الامام بنقص زيادة سجدته بالامام مع من يسجدوا كانوا
 الامام وجبر وجبالا ونساء فانهم يسجدون بالامام اذا انتهى بنقص او
 زيادة ولا سجود عليهم في ذلك لاجل الضرورة عليهم وقال مالك والشافعي
 بالتسليم وهو قوله صلى الله عليه وسلم من ثابته شربا صلاته فليس
 الخمس وهو من ذهب الامر ونقد الامام يسجد ولا يصبر وقيل يصبر
 وبالله التزويج **والفقيه اما من ركعتين فليس يصبر به من خلفه بل يار**
الارض فانه وان جلس في الاولى والثانية فقم ولا تجلس معه **يعني ان**
 مع اذا فله من ركعتين فبانه يسجد به ان يسجد به من خلفه بان تذكر فيلان
 يعار ودار ضيقه وركعتيه فانه يجمع ولا سجود عليه في ذلك وان تذكر
 بعد ان يار ودار ضيقه وركعتيه حتى استقل فاما فانه لا يرجع
 على المشهور ولا كنه يسجد قبل الامام وتبعه ما هو له ان يرفع معه اذا
 استقل فاما ما قبله وجمع الامام بعد استقلاله فلا تبطل صلاته ولا يجلس
 مع الامام على رواية ابن القاسم ولا يرفع الا ببقاء الامام ومن نزع
 الكل على هذه المسئلة يعني ان الامام اذا جلس في ذلك او الثالث في ذلك
 في غير محل الجلوس فان الامام مع ما مور بالقبيل ولا يجلس مع الامام في سج
 به اذا راء جلس في غير محل الجلوس وبالله التزويج **وان يسجدوا بعده وترك**
الثانية فليس يصبر به ولا يتبعه **لان بخلاف عمرك ووعده فانه لا يجلس بعده**
مع لانه ثابته ولا في ركنه فلهذا لم يرد ركعة اخرى بل لا شيء في ركنه لانه الغلبة

بانها وتسمى **فيل السلا** وان كثرت جماعة فلا يقلل ان تغزوا واحدا **التي**
 يعني ان اقامه اذ البحر بحرة واحدة وفيها لا يتبعها امام موسى وبسجراته
 ما رجع جوارح وان حني عن الركعة الثانية علم زعمه وهو الركعة
 التي هو فيها فاسولوا تبعوه وكانت هي الاولى بالنسبة للاعتقاد هم ما
 ااجلس امامه بعد هذه الركعة التي هي الثانية الثانية كان كاملا جلس
 في الاول فلا يتبع ويقومون بقاء اقل الثالثة في اعتقادهم بانهم يقومون
 ومعنى قولنا فاموال اسم واعلم ان الغيا ويقعون في بقية الصلاة فلا
 ااجلس في الركعة على اعتقاد فاموال كاملا في الثالثة والحاصل انهم
 يتبعونه في الغيا دون الجلود **فان قلت** في علمه له مخالفة
 علم الامام وفضاء في حكمه وهو غير جائز **قلت** اما المخالفة فهي
 اللازمة لهم ايضا لان اقامه فاعلم وهم جلوس واما القضاء في حكمه واما
 بعد احين مثله في الناموس والفاصل والتمزج هو ما من اجمال الركعة
 بزلح هنا قوله فاعلم اسم الخيرون اقامه اذ لم يتذكر حتى سلم فان
 الاماموس لا يتبعونه في السلا يزهدون بعد سلامه ركعة اخرى بدلا
 من الركعة السلا ويتون بها بنا ان في اولها وبعالها وسجدون
 قبل السلا لانهم زلة والركعة دلا ورفضوا اليفراة من ركعة واحدة
 ونقصوا الجلوس كما وسد قوله فاعلم كثرت جماعة او من الاماموس لاذ كانوا
 اكثر من واحد مع اقامه فالا فضل لهم اذا سلم امامهم ان يغزوا واحد منهم

يتم بهم صلاتهم فانه يحسن وهو دلا في السلا وان صلوا الفلا
 في الاجزاء فم صلاتهم غير السلا وهو الجباري علم المشهور بطلان
 اول اقامه وحيث فلا يرجع الثانية او لا وكونهم ياتون بركعة اخرى
 يومهم فيها اخرهم ويكون سجودهم قبل السلا كما تقع وقال ابن
 هارون لا خلاف انهم ياتون بلا فعل انباء وانما الخلاف في الاغزاة والشهور
 انهم ياتون بها فجلا المسبون والله الموفق **واذا زاد الامام سجدة**
ثالثة فسبح به ولا تسجد معه يعني ان اقامه اذا سجد في صلاة بارزاه فيها
 سجدة ثالثة فلان الاماموس يسبح به ولا يسجد هامة ويسجد الاماموس
 خلفه لا جل سجد وهذا بعد السلا لان الاماموس مأمور بالتابع امامه
 في غير ما اخطا فيه بلونته واما في زيادة السجدة ففيه ايهل صلاة وطلا
 من خلفه والله الموفق **واذا قل** ان خلاصة تبعد من يقوم وجبة او تسجد فيه
وجلس من يتغير يلا هذا اذا جلس الاول وفيه السلا بطلت صلاة اعلم ان اصل
 البعوض يجب عليه الكف عن الزيادة وكونه اذ اقل الزيادة بعد كمال وض
 فانه مأمور بالرجوع من صلاة كمال فان سجد بعد علمه بطلت عليه
 صلاته وعلم من خلفه ان كان اماما وتبين هذه المسئلة علم ذلك قوله
 وارفع الخ يعني ان اقامه اذ اقل ركعة خلاصة فيما مومه يتقدمون الى
 اربعة افسا اخرهم من يتغير موجبها بالنسبة الى الامام كسر علم الامام
 انما قل لكونه نفس سجدة ونحوها من الثلاث الاول فانه يلزمه اتباعه

وان جلس امرأته صلاته لكونه خالف ملازمه لنفسه ان شاء من شلح
 هل قال امامه لموجب انما يحكمه حكمه لنفسه الاول من كونه يلزمه لاتباع
 فان جلس امرأته صلاته وله ان شاء المصنف رحمه الله تعالى
 من يتغير موجبها وشيخ فيه لنفسه ان شاء من يتغير ان قيامه بغير موجب
 لعلمه ان الرابع وكلمات الله صلاته لا خلل فيها وهذا يلزمه الجواب
 فان تبع دالما بصلاته صلاته واليه اشار المصنف بقوله وجلس من يتغير
 زيادة انها لنفسه الرابع من كونه قال لموجب فانه يلزمه لاتباعه ايضا
 فان جلس بصلاته صلاته واليه اشار المصنف بقوله فان جلس من يتغير
 للموجب وانها وانتاجه وقال ان شاء ان المتغير بغير موجب بصلته
 صلاته في امور يتغير مع الاركان كل واحد من الغير غير خالف ملازمه والله
 اعلم بما علم من كان لاتباعه وجلس بها فانه يلزمه لاتباعه
 بركة وكذا يلزمه مراتب دالما في الفيل سهاو ان يعبرها وهو
 اصل المشهور وقيل لا يعبر **سرع** وان قال دالما لم يتبعه ولم جلس
 ولم يتبعه انما تمت لموجب كانه اسفقت لبعاطة مثلا ومخوذ له بانها
 تتح لم يلزمه لاتباعه لكونه يتغير لموجب او كونه او شلح فيه وتبعه وتح
 ايضا لمقابلته من يتغير لاتباعه للموجب وجلس لا كسحت الصلاة في حق
 هذا مقبرة بان يكون قد سجد بامامه وانما تح **سرع** من سجد دالما
 بالركعة دالما في معه في هذه عالمها بانها خامسة بانها لا تتو



له عمر ركعة سجد بها ولا تجز به عنها والله اعلم واذا سلم دالما قبل كمال
 صلاته سجد به من خلفه فان صلاته كمل صلاته ويحرم بعد الصلاة وان شلح في خبر
 من سجد به من غير ان يركع الكمال في ذلك وان تغير الكمال عمل على يقينه
 ونزله بعد ان يركع من خلفه فيترك ويرجع اليه يعني ان دالما اذا سلم
 قبل كمال صلاته معتقدا انما هما ثم سجد به من خلفه فان صرفه في ذلك
 ان بحيث انه رجع الى خيمه من سجد به فانه يكمل صلاته ويحرم بعد الصلاة وان
 اذا شلح في خبر من سجد به ولم يصرفه فيما اخبر به من سجد لتمام صلاته
 فانه يبطل حينئذ عذر ليس ويرجع لهما ويجوز للغير الكمال ما اجل
 اصلاح الصلاة الخمس وان خالفه لاجل صلاح الصلاة وخارجا عن
 الكمال المنهص عنه فلا تقصر الصلاة بذكره علم دالما ولا علم من كمل
 واختلف اخا اخبره عدل او اخر فقال مله مرة لا يرجع وقال في المرونة
 اخا اخبره انه اتم طوافا رجوعا ان يكون له فيه سعة وعلى هذا فيستعين
 بخبر الواحد ان ذكره من يركع لهما من باب الشهادة قوله وان تغير الكمال
 عمل يقينه ان المسئلة يعني ان دالما اخا لا يرجع لاعتقاده بغير ما فانه
 ان عدل ليس فانه يترك قوله لهما ويعمل على يقينه من كونه كمل صلاته لهما
 ان يكثر واجدا ان الناس الذين خلفه بحيث يغير العلم فيترك حينئذ
 يقينه ان اعتقاده ويرجع الى خيمه وقال المازني اختلف قول مله
 دالما ان اخبره من خلفه وكان امامه عند اختلاف ما قالوا ويرور عنه

